

## المشاركة والقيادة النسائية في لبنان، والأردن، وإقليم كردستان العراق: الانتقال من التغيير الفردي إلى التغيير الجماعي



صانعات التغيير في مشروع "لنا" لمى عبد الفتاح وروان خريس أثناء مقابلة في إذاعة فرح الناس. تصوير: مصطفى عاصي

آذار / مارس 2016  
من إعداد: دينا كيوان، مي فرح، روان أنان، وهيثر جبر  
الجامعة الأميركية في بيروت  
بيروت، لبنان

| جدول المحتويات |  |
|----------------|--|
| 3              | كلمة شكر وتقدير.....   |
| 4              | الملخص التنفيذي.....   |
| 6              | قائمة بأسماء المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية.....                    |
| 8              | أ. الأغراض والغايات من البحث.....  |
| 9              | ب. لمحة عامة عن الإطار التاريخي والسياسي لكل بلد من البلدان الثلاثة..... |

|    |   |
|----|---|
| 12 | ج. مراجعة نتائج الدراسات السابقة: المساواة بين الجنسين، التغيير الاجتماعي، التعليم والإعلام |
| 18 | د. منهجية البحث.....  |
| 19 | هـ. نتائج البحث: لبنان، الأردن، إقليم كردستان العراق.....                                   |
| 47 | و. تعليقات مقارنة.....  |
| 51 | ز. الخلاصات.....  |
| 55 | ح. التوصيات.....  |
| 59 | ط. المراجع.....   |
| 61 | ي. الملاحق.....   |

- الملحق رقم 1: جداول الإحصائيات الجندرية المقارنة، لكل بلد
- الملحق رقم 2: التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)
- الملحق رقم 3: قائمة بأصحاب العلاقة (stakeholders) والمشاركين في مجموعات التركيز (focus groups)، لكل بلد/منطقة
- الملحق رقم 4: جدول الأسئلة المحددة لأصحاب العلاقة
- الملحق رقم 5: جدول الأسئلة المحددة للمشاركين في مجموعات التركيز
- الملحق رقم 6: استمارة الموافقة الخطية
- الملحق رقم 7: استمارة الموافقة الشفهية
- الملحق رقم 8: جداول وجهات النظر والآراء حول المعوقات التي تقف في وجه المشاركة والقيادة النسائية

كُتِبَ هذا التقرير البحثي لمشاركة نتائج البحوث، وللمساهمة ولتحفيز النقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات والممارسات الإنسانية. لا تعكس بالضرورة الآراء الواردة مواقف منظمة أوكسفام أو الجامعة الأميركية في بيروت. الآراء المذكورة هي آراء كاتبها وليست بالضرورة آراء منظمة أوكسفام أو الجامعة الأميركية في بيروت.

لمزيد من المعلومات، أو للتعليق على هذه الوثيقة، يرجى مراسلة الدكتورة أبيغيل بالدوماس على عنوان البريد الإلكتروني  
ABaldoumas@oxfam.org.uk

## كلمة شكر وتقدير

هذا التقرير هو خلاصة مشروع بحثي امتدّ على سبعة أشهر تمّ خلالها جمع بيانات حول المشاركة والقيادة النسائية في لبنان، والأردن، وإقليم كردستان العراق. هذا التقرير هو من إعداد فريق البحث في قسم العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا والدراسات الإعلامية (SOAM) في الجامعة الأميركية في بيروت، وقد تمّ بقيادة الباحث الأول البروفيسورة/ دينا كيوان، وبمساعدة الباحثة المشاركة البروفيسورة/ ماي فرح، والباحثتين الأنسة/ روان أنان والأنسة/ هيثر جبر. نتوجّه بجزيل الشكر إلى السيد/ شفيق نجم الذي انضمّ إلى فريق البحث في مرحلة جمع البيانات، وتولّى مجموعات التركيز (رجال) في البلدان الثلاثة. نتقدّم بجزيل الشكر أيضاً إلى الأنسة/ خنزاد عبد أحمد لمعرفة خبرتها وخيرتها القيمة بشأن إربيل، ودعمها أعمال جمع المعلومات في تلك المنطقة. لقد استفاد فريق البحث من الدعم الذي قدّمه المجلس الاستشاري الأكاديمي في الجامعة الأميركية في بيروت، وأيضاً أصحاب الاختصاص الذين كان لهم كبير الدور في تقديم النصح والإرشادات حول جمع المعلومات، وتحليلها، ووضع التقرير، ونخصّ بالذكر البروفيسورة/ جوسلين ديجونغ (كلية العلوم الصحية)، البروفيسورة/ شارلوت كرم (إدارة الأعمال)، السيد/ فاتح عزّام (مدير معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة)، الدكتورة/ رانيا مصري (المديرة المعاونة لمعهد الأصفرى)، والأنسة/ غيدا عناني، مدير مركز الموارد للمساواة بين الجنسين (أبعاد)، لبنان. لقد قدّم مجلس الأبحاث المؤسّساتية في الجامعة الأميركية في بيروت النصح في موضوع متطلّبات أخلاقيات البحث، في حين تولّى مكتب المنح والعقود إدارة النواحي المالية للمشروع. أخيراً وليس آخراً، نودّ أن نتوجّه بجزيل الشكر إلى منظمة أوكسفام (Oxfam) لدعمها المتواصل للمشروع خلال فترة البحث، وأيضاً للدعم اللوجستي الذي وقّرتة خلال زيارة فريق البحث إلى الأردن وإقليم كردستان العراق، مع شكر خاص إلى الدكتورة/ أبيغيل بالدوماس لدورها القيادي في هذا الشأن.

## الملخص التنفيذي

نقدّم في هذا التقرير نتائج دراسة نوعية تمّت بنقويض من منظمة أوكسفام (Oxfam) الإنسانية. والهدف الكلي من هذه الدراسة التي امتدّت على سبعة أشهر هو استكشاف الديناميكيات التي تقود من التغيير على الصعيد الفردي إلى التغيير على الصعيد الاجتماعي السياسي الأشمل في وجهات النظر والمواقف حيال المساواة بين الجنسين، والمشاركة والقيادة النسائية في لبنان، والأردن، وإقليم كردستان العراق. ينقسم الهدف الكلي إلى هدفين فرعيين هما: (1) تنفيذ تقييم مقارن لدور المؤسسات في المحافظة على عدم المساواة بين الجنسين في لبنان، والأردن، وإقليم كردستان العراق؛ (2) تحليل سلسلة التغييرات في وجهات النظر والمواقف حيال المساواة بين الجنسين، من الحقل الفردي إلى الحقل الاجتماعي السياسي، ومن المستوى الفردي إلى المستوى الوطني. يتضمّن هذا التقرير مراجعة سريعة لنتائج الدراسات السابقة حول المساواة بين الجنسين، والتغيير الاجتماعي، ودور التعليم والإعلام، نعروض فيها النظريات والنتائج التجريبية التي أوردتها هذه الدراسات، ويتبعها عرض لنتائج البحث الكمي التجريبي الذي تمّ تنفيذه في إطار هذه الدراسة في البلدان الثلاثة، وشمل مقابلات مع أصحاب العلاقة (stakeholders) وحوارات مع مجموعات تركيز (focus groups) من رجال ونساء من خلفيات مختلفة.

في موضوع الهدف الأول، تم تنفيذ التقييم من خلال عدد (3) أسئلة فرعية: (1) طبيعة المشاركة النسائية واختلاف هذه المشاركة بحسب العمر، المستوى الاجتماعي الاقتصادي، الدين، الوضع القانوني، إلخ...، (2) المعوقات في وجه المشاركة، و(3) وجهات نظر أصحاب العلاقة الرئيسيين بشأن المساواة بين الجنسين والمشاركة النسائية. لقد تبين، من خلال المقابلات مع أصحاب العلاقة والمشاركين في مجموعات التركيز، رجالاً ونساءً، في البلدان الثلاثة، أنّ المشاركة النسائية في المجتمع تُعتبر بشكل عام مهمة في الحقلين العام والخاص، كما تبين أنّ المشاركة تختلف بشكل كبير وفقاً لعمر المرأة، وضعها العائلي، خلفيتها الاجتماعية والاقتصادية، ووضعها القانوني، وهنا تبرز أهمية أخذ التقاطعات بين مختلف هذه العوامل بعين الاعتبار عند محاولة فهم وتعزيز المشاركة النسائية والمساواة بين الجنسين. في البلدان الثلاثة، اعتبرت المشاركة الاقتصادية مهمة بشكل خاص، هذا وقد اعتُبر أنّ هذه المشاركة تكون في البلدان الثلاثة لدواعي وظيفية أكثر مما تكون من باب المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. بالنسبة إلى المشاركة النسائية في مجال التعليم، بيّنت النتائج عن حصول ارتفاع في هذه المشاركة خلال العقد الماضي، في ظلّ وجود فجوة كبيرة بين التعليم والتوظيف، مع العلم أنّ مستويات المشاركة هنا أيضاً تعتمد بشكل كبير على العمر، والوضع العائلي، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، والوضع القانوني. في موضوع القيادة النسائية، كان الاجماع أقلّ بحيث اعتبر الرجال في الأردن وجنوب لبنان أنّ المرأة "عاطفية" بطبيعتها وبالتالي قدراتها القيادية محدودة. في موضوع المشاركة النسائية في عالم السياسة، تمّت الإشارة إلى عدم الرضا عن ضعف هذه المشاركة، بشكل خاص في لبنان، ولكن أيضاً في الأردن وإقليم كردستان العراق حيث، وعلى الرغم من وجود الكوتا، يُعتبر أنّ المرأة لا تتمتع باستقلالية في صنع القرار وأنها لا تروّج للمساواة بين الجنسين بهدف تحقيق المساواة بحدّ ذاتها.

إنّ هذه النتائج تعكس الأدوار الجندرية المحددة للجنسين في المجتمع، والتي تقوم على فهم لـ "ماهية الرجل" و"ماهية المرأة". في حين تمّ الاتفاق على أنّ المساواة بين الجنسين هي "أمر جيّد" بالمعنى التجريدي، اختلفت الآراء حول الأشكال التي يجب أن تأخذها هذه المساواة على أرض الواقع. هذا وقد تمّ التمييز بين المساواة والعدالة، والإشارة إلى أنّه يجب أن يتم الأخذ بما هو "مناسب لكلّ جندر". كان الرجال أقرب إلى القول إنّ المساواة بين الجنسين قائمة في المجتمع، وهذا يتعارض بشكل كبير مع التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2014 الذين صنّف الأردن في المرتبة رقم 134 ولبنان في المرتبة رقم 135 (من بين 142 دولة). عبّر بعض الرجال عن رأيهم بأنّ المساواة لا تعني بالضرورة المساواة في الفرص أو المساواة في المعاملة، بل العدالة والأخذ بما "يتناسب مع كل جندر" – بالاستناد إلى فهم بيولوجي لماهية الرجل وماهية المرأة. في المقابل، أفاد بعض الرجال أنّ فكرة المساواة بين الجنسين مفهوم غربي لا ينطبق على الإطار المحلي، ويسبّب صراعات بين الرجل والمرأة. تمّت الإشارة إلى الدين خلال الحوارات، ولكن لم يتم اعتبار الدين كواحد من المعوقات الكبيرة في وجه المساواة بين الجنسين، مع الإشارة إلى أنّ التحدّي في موضوع الدين هو في استخدام خطابات تفسير الدين كأداة لتشريع الممارسات الثقافية الذكورية. بيّنت النتائج أنّ التنشئة التفاضلية على الأدوار النمطية المحددة للجنسين تُعتبر كواحد من المعوقات المهمة في وجه المساواة بين الجنسين. كان أصحاب العلاقة أقرب إلى

التركيز على المعوقات البنيوية/المؤسسية والاستراتيجية في وجه المساواة بين الجنسين، في حين كان الرجال والنساء المشاركين في مجموعات التركيز أقرب إلى التشديد على العوامل الشخصية والاجتماعية، بما يشير إلى احتمال وجود فجوة في فهم أصحاب العلاقة للمعوقات التي تواجه الرجل والمرأة على المستوى الفردي وعلى مستوى العلاقات مع العائلة والمجتمع، وإلى احتمال عدم معرفة المشاركين في مجموعات التركيز بالمعوقات البنيوية والمؤسسية التي تقف في وجه المشاركة والقيادة النسائية في المجتمع.

في موضوع الهدف الفرعي الثاني والذي يركز على سلسلة التغييرات في وجهات النظر والمواقف حيال المساواة بين الجنسين من المستوى الفردي إلى المستوى المجتمعي الأعم، ومن المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، تمت مقارنة هذا الهدف الفرعي من خلال عدد (8) أسئلة فرعية: (1) وجهة نظر الرجال والنساء حيال المستويات الحالية للمشاركة (وكيف تختلف وفقاً للعمر، الطبقة الاجتماعية الاقتصادية، الوضع العائلي، الدين، الوضع القانوني، إلخ...)، (2) ما هي الأمور التي تؤثر على وجهات النظر، وكيف يمكن تغييرها؟، (3) كيف يمكن أن يؤدي التغيير على صعيد الفرد إلى تغيير على صعيد المجتمع، وكيف يمكن أن يؤدي التغيير على الصعيد المحلي إلى تغيير على صعيد الوطن ككل؟، (4) ما هي الفرص الموجودة؟، (5) كيف يحصل التغيير؟، (6) ما هي الاستراتيجيات التي كانت ناجحة، ولماذا؟، (7) مبادرات أخرى أو دروس مستفادة، (8) توصيات. بالنظر إلى نطاق وحجم البحث، يمكن القول إن هذا البحث يقدم بيانات خاصة بالمواقع التي طالتها الدراسة، ولكنه محدود من حيث تقديم نظرية عن التغيير، ولا بدّ من المزيد من الأبحاث لاستكشاف هذا الأمر بمزيد من التفاصيل.

أعرب أصحاب العلاقة، والرجال والنساء المشاركون في مجموعات التركيز في البلدان الثلاثة، عن رأيهم بأن إحداث التغيير الإيجابي الذي يعزّز المساواة بين الجنسين والمشاركة والقيادة النسائية مهمّ لمجتمعاتهم، وبأنّ العقد الماضي قد شهد تغييراً متواضعاً في هذا المجال. بالنسبة إلى موضوع تغيير المواقف والمعتقدات الفردية، شدّد المشاركون في الدول الثلاثة على أهمية اعتماد مقارنة متكاملة تشمل المستوى البنيوي/المؤسسي، والجانب القانوني، مع جهود على الأرض مع العائلات والمجتمعات المحلية. لقد برز فارق واضح بين أصحاب العلاقة والمشاركين في مجموعات التركيز حيث كان أصحاب العلاقة أقرب إلى التحدّث عن العوامل البنيوية/المؤسسية والاستراتيجية التي تقف في وجه المساواة بين الجنسين (مثال: القوانين، أو الحواجز المؤسسية كعدم توافر خدمة رعاية الأطفال)، في حين شدّد المشاركون في مجموعات التركيز على العوامل الشخصية المجتمعية (أمثلة: وجهة نظر الزوج، فكرة العار والشرف، التنشئة على الأدوار الجندرية النمطية، الاختلاف البيولوجي بين الجنسين كمحدد لماهية الرجل وماهية المرأة، اعتبار المرأة ضعيفة جسدياً وبالتالي معرضة جنسياً، الخوف من العنف). كان الرجال أقرب إلى المقارنة الوظيفية، بحيث اقترحوا تغييرات بسيطة نوعاً ما مع المحافظة على الوضع القائم، وأيدوا الأدوار الجندرية النمطية والتنشئة الاجتماعية على هذه الأدوار. إنّ معظم المداخلات اعتبرت أن التغيير الاجتماعي هو شيء تدريجي يستغرق الوقت. شدّد المشاركون في الأردن وإقليم كردستان العراق، حيث يتم تطبيق نظام الكوتا النسائية، على أهمية تغيير وجهات النظر على صعيد الأفراد.

تمت الإشارة إلى التعليم، والإعلام، بشكل متكرّر في البلدان الثلاثة، كفرص أو مسهّلات للتغيير الاجتماعي. إنّ هذه الفكرة تتلاقى مع نموذج التغيير الاجتماعي حيث يطلع التعليم والإعلام – اللذين يمكن أن يشكلا في نفس الوقت أداة لتمرير أهداف وقيم الدولة – بدور منصة ديناميكية للتحوّل الاجتماعي ("المستوى الواسع") ما بين التغيير الفردي الشخصي والتغيير المجتمعي. في موضوع التعليم، يطلع المعلمون والعلاقة التربوية بدور حرج، إلى جانب دور العائلة. بناءً عليه، يمكن القول إنّ التعليم يطلع بدور الرابط بين مستوى المواقف الفردية من التغيير الاجتماعي والمستوى المجتمعي الأوسع (مسهّل لسلسلة التغيير من المستوى الفردي إلى المستوى المجتمعي).

## قائمة بأسماء المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية

المؤسسات والمنظمات الدولية

هيومن رايتس ووتش (HRW)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)  
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)  
منظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلم، والثقافة (UNESCO)  
صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)  
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)  
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)  
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (UNRWA)  
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

### إقليم كردستان العراق

منظمة النجدة الشعبية  
منظمة تمكين المرأة

### الأردن

الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية  
اتحاد المرأة الأردنية  
المعهد الدولي لتضامن النساء  
مؤسسة الملكة رانيا  
مركز الدراسات النسوية

### لبنان

مركز الموارد للمساواة بين الجنسين (أبعاد)  
المؤسسة العربية للحريات والمساواة  
الجامعة الأميركية في بيروت  
اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة  
مدرسة لويس فيغمان  
مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي  
جمعية التنمية للإنسان والبيئة  
مركز الموارد الجندرية والجنسانية  
قوى الأمن الداخلي (الشرطة في لبنان)  
معهد الدراسات النسائية في العالم العربي  
اللجنة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة  
الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال  
الجامعة اللبنانية  
جامعة الشرق الأوسط  
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية  
رابطة المرأة الفلسطينية  
شيلد  
نساء رائدات  
جمعية الفتيات المسيحيات

### **أ- الأغراض والأهداف من البحث**

هذا الملف هو تقرير عن دراسة كمية تمت بتقويض من منظمة أوكسفام (Oxfam). الغرض والهدف من هذه الدراسة التي امتدت على سبعة أشهر هو:

**الغرض:** استكشاف الديناميكيات التي تقود من التغيير على الصعيد الفردي إلى التغيير على الصعيد الاجتماعي السياسي الأشمل في وجهات النظر والمواقف حيال المساواة بين الجنسين، والمشاركة والقيادة النسائية في لبنان، والأردن، وإقليم كردستان العراق.

### **الأهداف الفرعية هي محددة كالتالي:**

1- تنفيذ تقييم مقارن لدور المؤسسات في المحافظة على عدم المساواة بين الجنسين في لبنان، والأردن، وإقليم كردستان العراق.

2- تحليل سلسلة التغيرات التي تحصل في وجهات النظر والمواقف حيال المساواة بين الجنسين، من الحقل الفردي إلى الحقل الاجتماعي السياسي، ومن المستوى المحلي إلى المستوى الوطني.

تجدون في هذا الجدول أسئلة البحث، لكل هدف فرعي

|  |  |
|--|--|
| <b>الهدف الفرعي رقم 1: تنفيذ تقييم مقارن لدور المؤسسات في المحافظة على عدم المساواة بين الجنسين وتقييد المشاركة النسائية في السياسة في لبنان، والأردن، وإقليم كردستان العراق</b> |  |
| 1  | كيف تشارك المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية؟ كيف تختلف هذه المشاركة وفقاً للدين، القبيلة، الوضع الاجتماعي الاقتصادي، الوضع السياسي، الدولة؟                                      |
| 2  | ما هي المعوقات (شخصية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، قانونية، مؤسسية، أمنية، سياسية، قبلية، دينية) التي تعيق المساواة بين الجنسين والمشاركة النسائية في السياسة؟                       |
| 3  | من هم أصحاب العلاقة (الرسميين وغير الرسميين) المنخرطين بالمشاركة السياسية؟ ما هي مواقفهم من المساواة بين الجنسين والمشاركة النسائية في السياسة؟                                      |
| <b>الهدف الفرعي رقم 2: تحليل سلسلة التغيرات من المجال الفردي إلى المجال المجتمعي ككل، ومن المستوى المحلي إلى المستوى الوطني.</b>   |  |
| 1  | ما هي وجهة نظر الرجال والنساء حيال المستويات الحالية للمشاركة السياسية والمساواة بين الجنسين؟ كيف تختلف وفقاً للدين، القبيلة، الوضع الاجتماعي الاقتصادي، الوضع السياسي، الدولة؟      |
| 2  | ما هي الأمور التي تؤثر على وجهات نظر ومواقف الرجال والنساء حيال المساواة بين الجنسين؟ كيف يمكن تغييرها؟ (ما هي الحجج، الأدلة، الاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها؟)                      |
| 3  | كيف يمكن أن يؤدي التغيير في المواقف ووجهات النظر حيال المساواة بين الجنسين على الصعيد الفردي إلى تغيير اجتماعي وسياسي، وانتشار هذا التغيير من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني ككل؟ |
| 4  | ما هي الفرص الموجودة (في المجتمع، القوانين، المبادرات الحكومية، التمويل والتحالفات) على المستوى الوطني والإقليمي لدعم العدالة بين الجنسين والمشاركة النسائية في السياسة؟             |
| 5  | كيف يمكن أن يتم ذلك (عملية تدريجية خطوة خطوة / نظرية حول التغيير)؟   |
| 6  | ما هي الاستراتيجيات التي نجحت في تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة النسائية في السياسة؟ لماذا؟  |
| 7  | هل من مبادرات أخرى تعمل على تحويل التغيير على الصعيد الشخصي إلى تغيير سياسي واجتماعي؟ ما هي العوامل التي ساهمت في نجاح أو فشل هذه المبادرات؟ ما هي الدروس المستفادة الرئيسية؟        |
| 8  | ما هي التوصيات التي تحقق هذا الانتقال؟   |

## ب. لمحة عامة عن الإطار التاريخي والسياسي لكل بلد من البلدان الثلاثة

### لبنان

نال لبنان استقلاله في العام 1943. يضم لبنان عدد 4.7 نسمة، ويتميز بالتعدد الطائفي مع عدد 18 طائفة معترف بها رسمياً. يدخل التعدد الطائفي بشكل كبير في تحديد معالم السياسة في لبنان، حيث أن التمثيل السياسي يتمحور حول الطوائف الثلاثة الكبرى، المسيحية المارونية، الإسلام السنة، والإسلام الشيعية (إحصاء العام 1932<sup>1</sup>). كنتيجة لهذا الواقع، يتم تنظيم الأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق، والميراث على سبيل المثال) وفقاً لعدد (15) نظام مختلف. إن توزيع السلطة على هذا الشكل قد رزح تحت ضغوطات الحرب الأهلية (على مدى 16 سنة)، والتحالفات الإقليمية السياسية، وتدقق حوالي مليون لاجئ فلسطيني إلى لبنان<sup>2</sup> (حوالي نصف سكان

<sup>1</sup> Faour, 2007

<sup>2</sup> UNRWA, 2013

المخيمات هم من لاجئي حرب العام 1948 ونشوء دولة إسرائيل)، وتدقق حوالى 1.5 مليون لاجئ سوري وفلسطيني سوري مؤخرًا نتيجة الصراع القائم في سوريا<sup>3</sup>. تشكل النساء والأطفال 78% من مجموع اللاجئين<sup>4</sup>.

في العام 1953، نالت المرأة اللبنانية حق الاقتراع بعد نيل الدولة استقلالها من فرنسا، ولم يأت هذا الأمر نتيجة تنظيم حملات للمطالبة بحقوق المرأة وإنما أتى بما يصب في المصالح السياسيّة الأوسع للدولة. قليل جدًا هو عدد النساء اللواتي وصلن إلى المقاعد النيابية منذ ذلك الحين، ويعود هذا إلى الثقافة الذكوريّة، والثقافة السياسيّة التي تركزت تحت هيمنة عدد قليل من العائلات النخبويّة من خمسينات القرن الماضي. إنّ ضعف تمثيل المرأة في الميدان السياسي بقي على حاله (سوف نتطرّق إلى هذا الأمر في فقرة مراجعة نتائج الدراسات السابقة).

## الأردن

نال الأردن استقلاله في العام 1946. الأردن مملكة دستورية، على الرغم من أنّ الملك يمتلك سلطات تنفيذيّة وتشريعيّة كبيرة، حيث هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلّحة، ويتولّى تعيين رئيس مجلس الوزراء، والوزراء، وحكام المحافظات. يتألّف مجلس الأمة الأردني من مجلس النواب (منتخب ديمقراطيًا من المحافظات الاثنتي عشرة) ومجلس الأعيان الذي يعينه الملك بشكل مباشر. في سبتمبر 2015، تمت المصادقة على قانون انتخابي جديد استبدل نظام الصوت الواحد للشخص الواحد بنظام انتخاب القائمة على مستوى المحافظة، وخفض عدد المقاعد في مجلس النواب من 150 مقعد إلى 130 مقعد، مع تخصيص 15 مقعد للنساء، وعدد من المقاعد للمسيحيين الأردنيين، الشراكسة، والشيشانيين. تنال الأحزاب السياسيّة بالعادة أقلّ من 20% من المقاعد، في حين يفوز المستقلون بالعدد الأكبر منها. يضمّ الأردن محاكم شرعيّة ومحاكم مدنيّة. تتولّى المحاكم المدنيّة القضايا المدنيّة والجنائيّة، في حين تتولّى المحاكم الشرعيّة قضايا الأحوال الشخصيّة من زواج، وطلاق، وميراث. على الصعيد الديمغرافي، يضمّ الأردن حوالى ثمانية ملايين نسمة تشمل اللاجئين الفلسطينيين منذ العام 1948. إنّ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الاونروا) تقيد بأنّ المليون لاجئ فلسطيني هم الآن بغالبيتهم مواطنين أردنيين، مع العلم أنّ الأردن هي الدولة التي تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين من بين الدول التي تتواجد فيها هذه الوكالة. يستضيف الأردن عدد كبير من اللاجئين العراقيين (حوالي 58,000)، وأيضًا أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، ومؤخرًا أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين والفلسطينيين السوريين فُدرت في ديسمبر 2015 بحوالي نصف مليون<sup>5</sup>. إنّ عدد اللاجئين السوريين المسجلين رسميًا هو حوالي 628,000 لاجئ، وعدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين رسميًا هو 10,000 لاجئ، مع العلم أنّ عدد من المصادر المختلفة تقيد بوجود ما يقارب 1.5 مليون سوري في الأردن، يشمل الذين أتوا إلى الأردن هربًا من الأزمة السوريّة وأيضًا العمالة الوافدة التي أتت إلى الأردن قبل بداية الأزمة.

لم تُعر الدولة الأردنيّة موضوع حقوق المرأة اهتمامًا كبيرًا على مرّ الزمن. في الماضي، كانت الأميرات يدعمن الحملات المطالبة بحقوق الطفل والنساء الفقيرات، ولكن مع العام 1954، تحركت المرأة في الطبقات الوسطى ونظمت حملات للمطالبة بمحو أمية المرأة وغيرها من الحقوق المدنيّة، وشكلن بذلك الاتحاد العام للمرأة العربيّة. تواصلت الحملات المطالبة بحق الاقتراع في خمسينات وستينيات القرن الماضي حتى تعديل القانون في العام 1974 والذي منح المرأة الحق بالاقتراع.

## إقليم كردستان العراق

نال العراق استقلاله في العام 1932 على الرغم من استمرار الوجود العسكري البريطاني حتى العام 1954. في العام 1958، تمّت الإطاحة بالمملكة الهاشميّة، وتبعها انقلاب آخر في العام 1963. في العام 1968، استلم حزب البعث زمام الحكم، وأصبح صدام حسين رئيسًا في العام 1979. إن الحرب الإيرانيّة – العراقيّة التي امتدّت بين العامين 1980 و1988 أدّت إلى وفاة ما يقارب مليون شخص، مع استهداف الأكراد العراقيين ووفاة 100,000 شخص منهم. إن التاريخ العراقي المعاصر يتّصف بالصراعات الكبيرة والعنف الكبير مع حربيين خليجيتين، تدخل عسكري بقيادة الولايات المتّحدة، وعنف طائفي بين الشيعة والسنة. بعد الانسحاب الأميركي في العام

<sup>3</sup> UNHCR, 2014

<sup>4</sup> UNHCR, 2014

<sup>5</sup> UNHCR, 2015



2011، عانى العراق من عنف سياسي شديد، وأصبحت أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

تاريخياً، تمتعت الطفلة والمرأة العراقية بحقوق أكبر مقارنةً بالمرأة في دول أخرى في المنطقة العربية<sup>6</sup>. إن الدستور العراقي المؤقت للعام 1970 منح المرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل، ومنها الحق بالاقتراع، والحق بالتعليم، والحق بالترشح للمناصب السياسيّة، وأيضاً حقّ الملكية. في العام 1986، كان العراق من بين أوائل الدول التي وقعت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على الرغم من تقديمه بعض التحفظات على أساس موافقة الاتفاقية مع الشريعة الإسلاميّة<sup>7</sup>. اطلعت المرأة بدور اقتصادي وسياسي كبير في العراق حتى حرب الخليج الأولى في العام 1991، ولكن، ومنذ ذلك الحين، تراجعت حقوق المرأة في المجال المدني، والاقتصادي، والسياسي، مع تحقيق بعض التطورات الإيجابية في قوانين الأحوال الشخصية في موضوعي الطلاق وحضانة الأطفال.

إقليم كردستان العراق تتمتع بشبه حكم ذاتي، مع إربيل كعاصمة لها. شهد التاريخ أكثر من مرّة على مساعي الأكراد لتحقيق الحكم الذاتي، وقد تمت المصادقة رسمياً على هذا في الدستور العراقي الجديد في العام 2005. إن "اتفاق الاستقلال" الذي تم توقيعه في العام 1970 لم يدم، وأدى إلى المزيد من العنف بين الأكراد والحكومة العراقية. الحرب الإيرانيّة – العراقيّة (1980 – 1988) ومجزرة الأنفال في العام 1988 قضمتا الكتلة السكانيّة الكرديّة. في العام 1991، قامت انتفاضة كرديّة في وجه صدام حسين أدت إلى الحكم الذاتي الكردي وإلى عودة اللاجئين الأكراد إلى الشمال مع طرد القوات العراقيّة في أكتوبر 1991. في العام 1992، أسست الحركات السياسيّة الكرديّة حكومة إقليميّة كرديّة تتمتع بشبه حكم ذاتي؛ ومع سقوط صدام حسين في العام 2003، أدت التغييرات السياسيّة التي تبعت إلى دستور جديد للعراق في العام 2005، جعل من العراق دولة فدراليّة تتألف من مناطق ومحافظات. إقليم كردستان العراق تضمّ مجلس نيابي يُنتخب كل أربع سنوات، مع تخصيص 25% من المقاعد البرلمانيّة للمرأة. تُعتبر إقليم كردستان العراق كيان فدرالي في العراق، مع العلم أنّ الدستور العراقي الجديد قد حدّد اللغتين الكرديّة والعراقيّة كلغتين رسميتين للدولة.

كما في لبنان والأردن، يسود في العراق وإقليم كردستان العراق مجتمع ذكوري يفيد المشاركة النسائيّة في السياسة وغيرها من مجالات الحقل العام (سوف نلقي الضوء على هذه الأمور بمزيد من التفاصيل في الفقرات اللاحقة). هذا ويتسم الأردن وإقليم كردستان العراق بمجتمعات قبلية تعزّز هذه الممارسات الذكوريّة.

## ج. مراجعة نتائج الدراسات السابقة

نلقي الضوء في القسم الفرعي الأول من هذه المراجعة على بعض المفاهيم الرئيسيّة المتعلقة بموضوع المساواة بين الجنسين، ونقدّم بعض البيانات المستمدّة من الدراسات التجريبيّة حول التدابير المأخوذة لتحقيق المساواة بين الجنسين في البلدان الثلاثة. نتطرّق في القسم الفرعي الثاني من المراجعة عند موضوع التغيير الاجتماعي، ونتوقّف عند مختلف طرق فهم التغيير الاجتماعي كظاهرة بشكل عام، ثم نتوقّف عند التغيير الاجتماعي من زاوية المساواة بين الجنسين والمشاركة والقيادة النسائيّة في المجتمع. في القسم الفرعي الثالث من المراجعة، نتوقّف عند دور التعليم والإعلام كمجال عمل رئيسيين في إحداث التغيير في المعرفة والمواقف حيال المساواة بين الجنسين، حيث يمكن اعتبار هذين المجالين "جسراً" بين التغيير على المستوى الشخصي والتغيير على المستوى المجتمعي الأوسع. الهدف من مراجعة نتائج الدراسات السابقة هو تقديم المفاهيم والبيانات التجريبيّة التي تساعد على فهم نتائج هذا البحث.

### (1) المساواة بين الجنسين

يوجد أكثر من نظريّة حول المساواة بين الجنسين، ولكن يمكن تصنيفها بشكل عام في عدد (3) مقاربات رئيسيّة. المقاربة الوظيفيّة تعتبر أنّ الاختلافات بين الجنسين تساهم في استقرار وتماسك المجتمع، وأنّ هناك أسس

<sup>6</sup> HRW, 2003

<sup>7</sup> HRW, 2003

"بيولوجية" خلف هذه البنية المجتمعية. المقاربة النسوية تعتبر أنّ الاختلافات بين الجنسين تعود إلى التنشئة الاجتماعية التفاضلية على أدوار جندرية نمطية يحددها المجتمع لكل جندر. المقاربة الراديكالية تعتبر أنّ لا أسس بيولوجية للجندر أو النوع على اعتبار أنّ المجتمع هو الذي أوجد الجندر أو النوع. إنّ مفهوم المساواة بين الجنسين هو مفهوم خلافي. إنّ مفهوم المساواة بين الجنسين في الغرب يرتبط بمفهوم الديمقراطية ومفهوم التحكم بالذات (agency) في الحقلين العام والخاص<sup>8</sup>، بالتالي، من المهم أن نضع فكرة المساواة ضمن الإطار التاريخي الفكري والسياسي الاجتماعي في الدولة أو المنطقة قيد الدراسة، للتمكن من فهم النظرة المحلية لهذا المفهوم. في الدول غير الغربية، يتم ربط مفهوم المساواة بين الجنسين في كثير من الأحيان بالحدثة والتنمية البشرية<sup>9</sup>.

في حين أنّ المساواة بين الجنسين، والمشاركة والقيادة النسائية في الحقل العام أمور مهمة، من الضروري بمكان أن نتأكد من جودة هذه القيادة وهذه المشاركة، وأن نأخذ بعين الاعتبار ما تختبره المرأة في الحقلين العام والخاص من المنظار التاريخي والاجتماعي السياسي. سوف نقدّم في قسم استعراض نتائج البحث (نتائج المقابلات مع أصحاب العلاقة ومجموعات تركيز مع رجال ونساء)، بيانات نوعية حول هذه النقطة، كمكمل للبيانات الكمية حول المساواة بين الجنسين التي تم جمعها من خلال المبادرات الدولية والتي نوردتها هنا. إنّ المساواة بين الجنسين هي واحد من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة، وهي أولوية عالمية لعدد من المنظمات والمنصّات الدولية، ومنها اليونسكو، ومراجعة بكين +20، وجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، والتي كلّها تقدّم فرصة لوضع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قلب الأجندة العالمية.

صنّف التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين للعام 2014 لبنان في المرتبة رقم 135، من أصل 142 دولة، والأردن في المرتبة 134 (لم يتم تصنيف العراق في هذا التقرير). تجدر الإشارة هنا إلى أنّ إربيل وإقليم كردستان بشكل عام تُعتبر متميزة سياسياً وثقافياً عن سائر المناطق العراقية، على الرغم من وجود بعض النقاط المشتركة من حيث الممارسات الذكورية القبلية والممارسات العائلية التقليدية (راجع الملحق رقم 1 لإحصاءات حول مشاركة الرجال والنساء في الاقتصاد، والتعليم، والقيادة، وغيرها من ميادين المساواة بين الجنسين، في البلدان الثلاثة).

في موضوع الحواجز البنيوية القانونية في وجه المساواة بين الجنسين، من المفيد بمكان أن يتم إلقاء نظرة على التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تقدّمت بها البلدان الثلاثة. في العراق والأردن، يتم الاحتكام في قوانين الأحكام الشخصية إلى الشريعة، في حين أنّ في لبنان يتم الاحتكام إلى الطوائف الثمانية عشرة. في الدول الثلاثة، تملك المرأة حقوقاً محدودة في موضوع الطلاق بحيث لا تُعطى الوصاية القانونية على أطفالها (باستثناء المسيحيين الأرمن في لبنان). في موضوع الميراث، أعطى القانون المرأة الحقّ بما يعادل نصف حصّة الرجل، مع شيوع ممارسات تدعو المرأة إلى عدم المطالبة بهذه الحصّة المحجّمة في الأردن (تجدون المزيد من التفاصيل في الملحق رقم 2).

## (2) التغيير الاجتماعي

لتكون بمبادرات تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة والقيادة النسائية فاعلة، لا بدّ من أن تقوم على نظرية حول التغيير الاجتماعي الذي هو، شأنه شأن المساواة بين الجنسين، مفهوم متخالف عليه مع تعدّد التعريفات، والظواهر، ومستويات التحليل، والأطر. إن المقاربات الوظيفية<sup>10</sup> تعتبر التغيير أمراً ضرورياً ومُحدّداً طالما أنّه يحصل تدريجياً مع الوقت بما يحافظ على الوضع القائم. في المقابل، تعتبر نظرية الصراع (الماركسية مثلاً) أنّ التغيير الاجتماعي ينشأ عن عدم المساواة الاجتماعية، وتعتبر التظاهر أمر ضروري ومُحدّد لتحقيق التغيير الاجتماعي.

<sup>8</sup> Sieder and McNeish, 2013

<sup>9</sup> Basu, 1995

<sup>10</sup> For example, Talcott Parsons, 1966.

يمكن النظر إلى التغيير الاجتماعي من الزاوية البنيوية – تشمل المؤسسات الاجتماعية، والقانونية، والسياسية – وأيضاً من زاوية طرق العيش والتفكير والتي تتجلى في اللغة، والمعتقدات، والقيم، والعادات، والممارسات الحياتية. التغيير الاجتماعي هو في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات ضمن المجتمع، وبالتالي لا بد أن تتجلى علاقات قوى بين هذه الأطراف. في أعماله حول السلطة، اعتبر فوكو أن السلطة ليست بالضرورة شيئاً يملكه الأشخاص – بل هي شيء يتغلغل، ينبثق، علائقي، متبدل – وبالتالي في هذا الكلام ابتعاد عن مفاهيم السيطرة والبنية واقتراب من فكرة السلطة/المعرفة. إن هذه النظرة إلى السلطة تلتقي مع مفهوم التغيير الاجتماعي الذي يقرّ بأن الأفراد، ومن بينهم الأشخاص المهمّشين، قادرين على المشاركة في إحداث التغيير الاجتماعي من خلال التفكير بطرق جديدة وعلى "خلق" معارف أو خطابات جديدة ضمن المجتمع. التعليم والإعلام مجالان مهمّان لبناء "المعارف" البديلة. إن في هذا الفهم للسلطة إقرار بأن المؤسسات السلطوية ليست ثابتة في سلطتها، وتخضع هي الأخرى للتغيير من خلال التفاعل مع المجتمع المتغيّر والإطار السياسي المحيط بها: "الخطابات تنقل وتنتج السلطة، تعزّزها، ولكنها تكشفها وتعرضها، تجعلها هشّة يمكن الإطاحة بها"<sup>11</sup>.

الهدف من مشروع "لنا" (Lana) لمنظمة أوكسفام هو تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة النساء في السياسة من خلال تغيير مواقف الرجال والنساء من الأدوار الجندرية وتغيير فهمهم لمفهوم المواطنة. يستند هذا المشروع على فكر ومنهجية "We Can approach"<sup>12</sup> ("نستطيع") حيث تم تجنيد عدد من الأفراد ليكونوا "صناع التغيير" في مجتمعاتهم. خلال المرحلة الأولى من هذا المشروع، يتوجب على صناع التغيير هؤلاء أن يقدّموا أنشطة توعوية حول الأدوار الجندرية، وذلك انطلاقاً من منطق أن التغيير على الصعيد الشخصي يمكن أن يؤدّي إلى تحوّل مجتمع واسع النطاق. بالتالي، سوف ينصبّ التركيز على مستوى الفرد، مع اليقين بالقيود التي تُمارس على صعيد المجتمع الأوسع، كالخطاب الديني والممارسات الدينية، والعائلة، والتركيبات العشائرية للأدوار الجندرية، والمؤسسات السياسية والقانونية. نتوقع تنفيذ أنشطة إضافية لتثبيت مخرجات المرحلة الأولى والبناء عليها<sup>13</sup>.

من المهمّ بمكان أن نشير إلى أنّ فكرة التغيير الاجتماعي في موضوع المساواة بين الجنسين والمشاركة والقيادة النسائية في المجتمع إنما هو رهن بفهم مفهوم المواطنة الديمقراطية الليبرالية كعقد اجتماعي بين دولة تعمل بشكل ديمقراطي ومواطنين متساوين. في المنطقة العربية، وفي لبنان، والأردن، والعراق تحديداً، لا يُعتبر الرجل والمرأة مواطناً أولاً بل هو أولاً عضو في العائلة، القبيلة، أو الطائفة. هذا وإن كثيرين من الذين يعيشون في هذه الدول ليسوا مواطنين شرعيين – إنّما هم لاجئين أو يد عاملة وافدة - وحقوقهم المدنية، والسياسية، والاجتماعية مهدورة. إنّ فكر المشاركة والقيادة إنما هو مرآة لفكر المواطنة "التشاركية" حيث يكون للمواطن (وغير المواطن)، وبالاستناد إلى خطابات حقوق الإنسان والقوانين الدولية، حقوق وواجبات، ومشاركة فاعلة في المجتمع الذي يكون ديمقراطي ويخضع للمساءلة والمحاسبة.

عند "ترجمة" هذه المفاهيم إلى العالم العربي، من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذه المفاهيم قد تطوّرت تاريخياً في أوروبا، وبالتالي لا بدّ من التفكير بجديّة ليتوضّح معنى المساواة بين الجنسين والقيادة والمشاركة النسائية في المنطقة العربية التي لها تقليدها الفكري، وخطابها وإرثها السياسي الخاص بها، كنتيجة لمرحلة ما بعد الاستعمار، وحركة الوحدة العربية، والسياسات والصراعات الإقليمية، وموضوع اللاجئين واليد العاملة الوافدة. إنّ الانتفاضات والتظاهرات التي شهدناها مؤخراً في العام العربي تدلّ على وجود وعي بحقوق الفرد ونشوء مطالبات بحقوق المواطن والتغيير الاجتماعي، وفي ذلك دعوة إلى إقامة عقد اجتماعي جديد. إن هذا الأمر قد تجلّى حالياً في التظاهرات التي تنفذها الفئات الشابة حول موضوع "النفائات" في لبنان، والتي تطالب بالحقوق الأساسية للإنسان، وتقديم الخدمات إلى المجتمع، ومساءلة ومحاسبة الحكومة. إن المرأة تطلع بدور قيادي في هذه التحركات، وبذلك تفتح فسحة للتغيير الاجتماعي في موضوع المساواة بين الجنسين، والمشاركة والقيادة النسائية.

<sup>11</sup> Foucault, 1998

<sup>12</sup> مقارنة انتهجتها منظمة أوكسفام في أكبر تدخل لها في مواجهة العنف ضد المرأة، وقد أطلقتها في أواخر العام 2004 بهدف "خفض تعقّل المجتمع للعنف ضد المرأة". بدأت الحملة في دول جنوب آسيا – أفغانستان، بنغلادش، الهند، النيبال، باكستان، وسريلانكا – وقد انتشرت منذ ذلك الحين إلى بلدان أخرى

<sup>13</sup> Oxfam, 2014b

بالنسبة إلى مشروع "لنا" – والذي ينظر إلى التغيير الاجتماعي من المنظور الوظيفي أكثر منه من المنظور صراعي- من المهم بمكان أن نقرّ أنّ الشعور بالقوة والتحكّم (agency) الذي ينشأ عن فكر العقد الاجتماعي الذي يطالب فيه "المواطن" بحقوقه" من "الدولة" لا يتجلى بشكل واضح في هذه البلدان - على الرغم من وجود تاريخ من الحراك الاجتماعي فيها - لا سيما في المجتمعات المهمّشة، ومن هنا فكرة التعليم والتوعية بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المواطن. إن الانتفاضات العربية – التي تنتهج نهج الصراع مدخلاً إلى التغيير الاجتماعي – تشير إلى أنّ فكرة الكرامة الأساسية كانت محرّكاً قوياً لهذا السعي إلى التحكّم، لا سيما في صفوف الأكثر تهميشاً. نشير هنا إلى أنّ هذه الملاحظات هي ملاحظات مبدئية حيث أننا لم نتمكن من معالجة الهدف رقم 2 (تحليل سلسلة التغيير الاجتماعي) بالكامل وذلك بسبب نطاق وحجم الدراسة. ناقش هذه النقطة بمزيد من التفصيل في "منهجية البحث".

### 3) التعليم والإعلام

إن المؤسسات التربويّة، والسياسة التربويّة، والتعليم والمناهج الدراسيّة هي أمور تساعد الدولة على نشر أهدافها، وتكثر في هذا المجال المراجع التي تتناول موضوع بناء الدولة وسياسات المواطنة من خلال التعليم<sup>14</sup>. من المهم بمكان أن نشير هنا إلى وجود جدال حول جدوى هذه الأمور في إحداث التحوّل والتغيير الاجتماعي. إذا أردنا أن نفكر في دور التعليم في إحداث التغيير الاجتماعي، يمكن أن نعتبر أنّ التعليم هو الرابط ما بين التغيير على الصعيد الشخصي الفردي والتغيير على الصعيد المجتمع على النطاق الواسع، وهنا لا بد أن نرى التعليم من زاوية التفاعل الذي يحصل بين مختلف الأطراف المشاركة فيه (المعلمين، الأهل، المجتمع المحلي، التلامذة) وليس كأداة لبسط سيطرة الدولة على الشعب. إنّ هذه النظرة إلى التعليم تنطلق من نظرة فوكو إلى السلطة والذي يرى أنّ السلطة هي هذه العلاقة المتحرّكة بين الناس أو المجموعات، وليس مجموعة ثابتة من الناس والمؤسسات تملك القوة ومجموعة مهمّشة تفتقرها.

بناءً عليه، إنّ التعليم يقدّم فرصة مهمّة جدّاً لتعزيز المساواة بين الجنسين والتغيير الاجتماعي، ومن المهم أن يتم إلقاء نظرة على الجهود التي تبذلها اليونسكو في موضوع المساواة بين الجنسين الذي يُعتبر واحد من الهدفين العالميين الرئيسيين لهذه المؤسسة (إلى جانب التعليم)، والذي يتم التركيز عليه ليس فقط من زاوية تأمين المساواة في الحقوق، ولكن أيضاً من زاوية توفير شروط الاستدامة والسلام في المجتمعات. لقد وضعت اليونسكو خطة المساواة بين الجنسين 2014-2021 التي تركز، في جملة من تركز، على تعديل الصور النمطية للجنسين في المناهج والكتب المدرسية، والممارسات التربوية، والتنمية المهنية للمعلمين، وأيضاً في الإعلام. تركز الخطة أيضاً على دور القيادات النسائية في تعزيز وجود قنود إيجابية وفي تعزيز دور المرأة في صنع القرار في كافة المجالات. لقد حاز موضوع المساواة بين الجنسين على حيّز من الأولوية في "التربية على قيم المواطنة العالمية" (Global citizenship education<sup>15</sup>) من خلال مفهوم التعليم التحويلي. مؤخراً، نشرت اليونسكو دليل إرشادي عالمي حول المساواة بين الجنسين في إعداد المعلمين<sup>16</sup> وقد تم نشر ملحق له حول المساواة بين الجنسين في إعداد المعلمين في العالم العربي<sup>17</sup>.

في حين أنّ الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي قد ارتفع بشكل كبير في العالم العربي، وأن المرأة ممثلة بنسب متوازية مع نسب الرجل في التعليم الجامعي في الأردن ولبنان، لا بدّ من التوقّف عند موضوع توزيع الجنسين على المواد/المناهج الدراسيّة، وموضوع الكتب، وموضوع إعداد المعلمين، ومعالجة الفجوة بين التعليم عند المرأة ومشاركة المرأة في العمل، ومعالجة الأفكار السائدة حول مدى تلاؤم المرأة مع بعض أنواع الوظائف، والمساواة في الأجر، والسياسات الوظيفية، وترويج القيادة النسائية في كافة الميادين.

<sup>14</sup> Kiwan, 2008; Kiwan, 2013.

<sup>15</sup> UNESCO, 2015a.

<sup>16</sup> UNESCO, 215b

<sup>17</sup> من إعداد دينا كيوان، الجامعة الأميركية في بيروت

إن الإعلام ليس مجرد مرآة للقيم الاجتماعية حيث توجد أدلة تؤكّد أنّ الإعلام يساهم في بناء هذه القيم ويؤثر بها<sup>18</sup>. إنّ الرسائل (أو الحملات) الإعلامية لا تؤدي بالضرورة إلى "تغييرات سلوكية" لأسباب عدّة، ولكنّ الأبحاث تشير إلى أنه، وحتى في حال لم تتبدّل سلوكيات الفرد نتيجة التعرّض للرسائل الإعلامية، إلا أن التعرّض للرسائل الإعلامية يمكن أن يؤدي إلى تغيير طويل الأمد في المواقف، وهذا يسهّل إدخال التغييرات على السياسات، حيث أن المجتمع العام يصبح أكثر تقبلاً لها<sup>19</sup>، ويعني أن مشروع "لنا" يؤدي إلى بيئة "مؤثرة" يمكن تقييمها ليس فقط من خلال عدد "صنّاع التغيير" الأفراد ولكن من خلال التغيير الأوسع نطاقاً في "المناخ الاجتماعي-السياسي" على الأمد الطويل، شأنه شأن الحملات الإعلامية، يمكن أن يكون ذلك من خلال التغيير الاجتماعي الوظيفي أو التغيير الاجتماعي الصراعي، كما سبق أن أسلفنا.

إن موضوع التمثيل (representation) يشكّل رابط أساسي بين الإعلام والتغيير. التمثيل الإعلامي "يربط المعنى واللغة بالثقافة"<sup>20</sup>، ومع هذه الروابط تتمكّن من فهم محيطنا. إن التمثيل الإعلامي يرتدي بالتالي جانب ثقافي، علماً أننا نستند في فهم الرسائل الإعلامية التي نتلقاها على ثقافتنا، والعكس صحيح. إن التمثيل الإعلامي يرتدي طابع خطابي يساعد على إقامة الروابط بين بعض المسائل وبعض رموزها، أو يضيف سلطة المعرفة أو الشرعية لبعض المسائل في ظل بعض الأطر التاريخية الثقافية. إنّ هذا الأمر يساعد على تحديد المسائل، والخيارات، وكيف نناقشها.

إنّ الدراسات حول التمثيل النسائي في الإعلام يبيّن أنّ وجود المرأة المبدعة في الكواليس ينعكس على التمثيل الجندي والقصص التي تُروى على الشاشة<sup>21</sup>. فعندما تكون المرأة في مراكز سلطة خلف الشاشة، يزداد عدد الشخصيات النسائية على الشاشة<sup>22</sup>. إنّ وجود المرأة خلف الشاشة لا ينعكس فقط على نسبة المرأة والرجل على الشاشة، وإنما ينعكس على كيفية تقديم المرأة. وجود عدد أكبر من النساء خلف الشاشة يعني شخصيات نسائية تلعب أدوار نسائية أكثر ثقة وتعبيراً عن ذاتهن<sup>23</sup>. صحيح أنّ هذه الدراسات قد تمّت في الولايات المتحدة، إلا أنّ الأنماط ذاتها قد تجلّت في أماكن أخرى في العالم، كما هي الحال مع المحطات التلفزيونية الشرق أوسطية حيث بيّنت دراسة تمّت على برامج بُثت عبر الأقمار الصناعية في الشرق الأوسط أنّ ارتفاع عدد الكاتبات قد انعكس توازناً أكبر بين عدد الشخصيات النسائية والشخصيات الذكورية، وأيضاً تراجع في عدد الشخصيات الجنديّة النمطية<sup>24</sup>.

الحملات الإعلامية المسيّسة ليست وحدها التي تحث على الوعي والتغيير في المجتمع. إنّ الإعلام الترفيهي (المسلسلات، الأفلام، والبرامج الحوارية) يمكن أن تكون أكثر فعالية في التطرّق إلى المواضيع التي بالعادة يتم تجنّب الحديث عنها (taboo). نقدّم هنا في سبيل المثال منتج تم صناعته محلياً في لبنان (فيلم تحديداً) لمناقشة هذه المواضيع، ومنها الحياة الجنسيّة. إنّ المرأة التي تخشى ارتدادات التحدّث عن هذه المواضيع تشعر أكثر أمناً بالتحدّث عنها ضمن إطار الحديث عن التمثيل الإعلامي لهذه الأمور. يُشار إلى أنّ هذا النوع من الأدوات لا يسمح فقط بالتعبير عن الرأي بأمان، وإنما يمكن أيضاً أن يؤدي إلى تغيير اجتماعي. هذا وتوجد أدلة تشير إلى أن الإنتاج المحلي للأفكار الوافدة إنما يعطي مسارات أكثر للتغيير الاجتماعي من المنتجات الإعلامية المستوردة، حيث أن الإنتاج المحلي يسمح للمشاهدين بمناقشة المسائل التي ترتبط بحياتهم<sup>25</sup>.

#### د. منهجية البحث

تم تنفيذ مقابلات مع "أصحاب العلاقة" (stakeholders) في كل من لبنان (24 صاحب علاقة)، الأردن (10)، وإقليم كردستان العراق (12). أصحاب العلاقة هؤلاء يعملون في مجالات المساواة بين الجنسين، وحقوق

<sup>18</sup> Happer and Philo, 2013

<sup>19</sup> Happer and Philo, 2013

<sup>20</sup> Hall, 1997; p.1

<sup>21</sup> Lauzen et al., 2001; Signorielli, 2012

<sup>22</sup> Gerding and Signorielli, 2012

<sup>23</sup> Lauzen et al., 2001

<sup>24</sup> Kharroub and Weaver, 2014

<sup>25</sup> Haidar, 2011

المرأة، والمشاركة والقيادة النسائية، وقد تمّ تحديدهم من خلال بحث مكتبي أولي عبر الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وأيضاً من خلال المجلس الاستشاري لمشروع البحث، وشبكة معارف الباحثين. اعتمدنا منهجية المقابلة شبه المنظمة (semi-structured) لنتمكن من سبر أغوار المسائل التي تمّ تحديدها في الأسئلة (راجع الملحقين 4 و 5 لجدول الأسئلة المحددة لأصحاب العلاقة ومجموعات التركيز) ولكن بشكل فردي مع كل شخص من أصحاب العلاقة. امتدت المقابلة الواحدة على ساعة بشكل عام.

بالإضافة إلى المقابلات مع أصحاب العلاقة، تمّ عقد اجتماعات مع مجموعات تركيز (مجموعات للنساء، ومجموعات أخرى للرجال)، في كل من لبنان، والأردن، وإقليم كردستان العراق. بلغ عدد مجموعات التركيز في لبنان عدد (24) مجموعة توزعت على عدد (4) مواقع (بيروت، جبل لبنان، صيدا، والنبطية)؛ عدد (11) مجموعة في الأردن توزعت على موقعين (عمان، والزرقاء)؛ وعدد (7) مجموعات تركيز في اربيل. يمكن الاطلاع على عدد مجموعات النساء وعدد مجموعات الرجال في كل موقع من هذه المواقع في الملحق رقم 3.

نظراً إلى نطاق وحجم المشروع، من المهم أن نشير إلى أن نتائج الدراسة لا تدعي تمثيل كافة أصحاب العلاقة في البلدان الثلاثة، والنتائج التي تمخضت عن مجموعات التركيز لا تمثل آراء كافة الرجال وكافة النساء في هذه البلدان. الهدف من هذا المشروع النوعي هو استكشاف مجموعة من الآراء التي عبّر عنها أصحاب العلاقة ورجال ونساء عاديّين من هذه البلدان، لنرى كيف تتجلى المساواة بين الجنسين في حياة الناس، ولنفكر في آليات التغيير الاجتماعي، لا سيما من حيث الانتقال من التغيير على الصعيد الفردي الشخصي إلى التغيير على مستوى المجتمع ككل. لا بدّ هنا من الإشارة أيضاً إلى أنّ نتائج الدراسة هي محدودة نوعاً ما في موضوع الهدف رقم 2 (تحليل سلسلة التغييرات في وجهات النظر والمواقف من المساواة بين الجنسين من الصعيد الفردي إلى الصعيد الاجتماعي السياسي، ومن النطاق المحلي إلى النطاق الوطني). يتم تناول موضوع التغيير الاجتماعي في الكثير من المراجع النظرية وأيضاً الدراسات واسعة النطاق، وبالتالي كان لا بدّ من مراجعة واستعراض نتائج الدراسات السابقة لنضع نتائج هذه الدراسة الصغيرة التي تمت على عدد من الأشهر في هذا الإطار العام من النظريات والدراسات. إنّ هذه المراجعة قد بيّنت، في جملة ما بيّنت، درجة تعقيد موضوع التغيير الاجتماعي، وبالتالي لا بدّ من تصميم منهجيات بحث مركزة ومستدامة لدراسة هذه الظاهرة بدرجة أعلى من التفصيل.

### ه-نتائج البحث: لبنان، الأردن، وإقليم كردستان العراق

نقدّم النتائج لكل بلد بعرض آراء أصحاب العلاقة والمشاركين في مجموعات التركيز حول مجموعة من المسائل الجوهرية التي تمّ مناقشتها خلال المقابلات، وتشمل موضوع المشاركة، والنظرة إلى مستويات المشاركة، والقيادة، والمساواة بين الجنسين، والتغيير الاجتماعي، والمعوقات والفرص، والآراء حول الاستراتيجيات التي يمكن أن تكون ناجحة، وأصحاب العلاقة الفاعلين في هذا المجال، وأخيراً التوصيات. هذا وقد تمّ تأويل وربط هذه النتائج بالأفكار الرئيسية التي تمّ تسليط الضوء عليها في قسم مراجعة نتائج الدراسات السابقة. لا يقصد تعميم هذه النتائج على أنها تعكس آراء كافة أصحاب العلاقة وكل الناس في هذه البلدان الثلاثة، بل يقصد منها تحديد مجموعة من الآراء ووجهات النظر حول ما يختبره الناس في موضوع المساواة بين الجنسين، والمشاركة في المجتمع، والآراء حول التغيير الاجتماعي.

### التقاطعات بين التركيبيات الاجتماعية والتركيبات السياسية (Intersectionality)

أشار أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز إلى ضرورة أخذ بعين الاعتبار الاختلاف في نمط حياة المرأة في لبنان، والأردن، وسوريا، ليس فقط على ضوء البلد، ولكن أيضاً على ضوء مكان الإقامة (منطقة ريفية/مدينة)، العمر، الدين/الطائفة، الجنسية، وحرية التعبير الجنسي. إن موضوع التقاطعات بين التركيبيات الاجتماعية والتركيبات السياسية هو موضوع معقد، إن بالنسبة إلى التقاطعات البنيوية، وإن بالنسبة إلى التقاطعات السياسية<sup>26</sup>. عند الأخذ بموضوع التقاطعات، يطرح سؤال نفسه: هل نتعامل مع الفئات على أنها ثابتة أو أنها متحركة وقابلة للتغيير، وهل يتم التركيز على "المجموعات" أو على العلاقات الاجتماعية السلطوية في ما بينها. في حال تمّ التركيز بشكل حصري على المجموعات المهمشة، إنّ ذلك قد يؤدي إلى إهمال موضوع

<sup>26</sup> Walby et al., 2012

العلاقات بين "المهمشين" و"الأقوياء" في المجتمع. إن هذا الجدل يطرح على المستوى النظري وأيضاً على المستوى التطبيقي العملي (في موضوع معالجة التركيبات المؤسسات التي تؤدي إلى عدم المساواة، هل يكون من الأفضل التركيز على قوانين محدّدة ضيقة النطاق أو السعي خلف قوانين وسياسة عامة أكثر شمولية؟). سيتم إلقاء الضوء على هذه المواضيع في عرض نتائج البلدان الثلاثة، علماً أنه لا يمكن تعميم التعليقات التي سيتم تقديمها في هذا المجال نظراً لحجم وتصميم المشروع.

## 1. لبنان

### آراء أصحاب العلاقة والمشاركين في مجموعات التركيز

تم مقابلة عدد (24) صاحب علاقة في لبنان، من بينهم ممثلين عن مجموعة من المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسيّة، بالإضافة إلى نشطاء مستقلّين، وأكاديميين، وكثّاب. تم عقد ما مجموعه (24) مجموعة تركيز، ستة في كل منطقة من المناطق الأربعة التالية: بيروت، جبل لبنان، صيدا، والنبطيّة (راجع الملحق رقم 3 للاطلاع على القائمة الكاملة بأصحاب العلاقة التي تمّت مقابلتهم والمشاركين في مجموعات التركيز).

### 1.1 المشاركة النسائيّة

عندما سئل أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز عن معنى مفهوم المشاركة، أشاروا إلى أنّ المشاركة النسائيّة تعني مشاركة المرأة في الحقل العام والحقل الخاص، وشدّدوا على أهميّة المشاركة في الحقل الاقتصادي. أشار أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز إلى أنّ مشاركة المرأة في الحقل العام أنّ الأدوار المطلوبة من المرأة ستكون أكثر من الأدوار المطلوبة من الرجل (إضافة أدوار إلى دور الاعتناء بالمنزل). كانت النساء خارج منطقة بيروت أقرب إلى التركيز على الصعوبات في المشاركة كامرأة متزوّجة. صرّحت امرأة في منطقة جبل لبنان: "أعود من وظيفتي إلى وظيفتي الثانية في المنزل؛ من العمل إلى العمل. الطفل طفله هو أيضاً، يجب عليه أن يساعد وأن يشارك". امرأة من صيدا قالت: "عندما تقارن الرجل بالمرأة، كأنك تقارن بين شخص يحمل بطيخة واحدة وآخر يحمل عشرة رؤوس بطيخ". يتم تقبّل مشاركة المرأة كأداة مساعدة أكثر منه من منطلق تغيير عميق في الموقف تجاه موضوع المساواة أو العدالة، بالتالي إن هذا الأمر يعني ضرورة التركيز في مشروع "لنا" على التعليم والأعلام، أو التوعيّة، والتركيز في ذلك على تخطي منطلق "المرأة كأداة مساعدة".

إنّ هذه النتائج تؤكّد نتائج البحوث السابقة، وتبيّن أنّ المشاركة النسائيّة تُفهم من منطلق المقاربة الوظيفية للجنّدر – حيث تُعتبر الاختلافات الوظيفية بين الجنسين عنصر مساهم في استقرار وتماسك المجتمع حيث يكون دور الرجل في الحقل العام ودور المرأة في الحقل الخاص، على اعتبار أنّ هذا الشكل من التركيب الاجتماعي وتوزيع الأدوار يتناغم مع طبيعة كل جنس من الجنسين. بهذا المنطق، يتم تقبّل المرأة في الحقل العام لدواعي وظيفية اقتصادية أكثر منه من منطلق القيمة، وليس لأنّ "الرجل يقبل وريادي في فكره بل لأنه غير قادر على إعالة عائلته بمفرده"، كما قالت واحدة من المشاركات في مجموعات التركيز. إن مشروع "لنا" سيقدّم بالتالي فرصة للتعلّم حيث يفكر الرجل والمرأة بتركيبة حياتهم الجنديّة ليتبيّنوا ما إذا كانت على ما هي عليه لتلبية احتياجاتهم الوظيفية/الاقتصادية أو أنها تنطلق من قيم العدالة والمساواة الأشمل نطاقاً.

في كل الأحوال، هناك تنامي في الإقرار بأن الاختلافات الجنديّة هي وليدة التنشئة الاجتماعيّة التفاضليّة بحيث يتعلّم كل من الجنسين أدوار محدّدة اجتماعياً له. أشارت النساء في مجموعات التركيز النسائيّة إلى ضرورة أن تكون المشاركة ليس من باب تعزيز التواجد أو التمثيل النسائي، وإنما من باب المشاركة "الحقيقية"، مع دور للمرأة في صنع القرار. أصحاب العلاقة تكلموا عن المرأة كـ "عنصر في التغيير".

إنّ الأخذ بالتقاطعات في التركيبات الاجتماعيّة/السياسيّة في فهم مجموعة الآراء التي تقدّم بها المشاركون في مجموعات التركيز هو أمر مهم، وقد تجلّت هذه التقاطعات بشكل بارز في الاختلافات في وجهات النظر بين الرجال والنساء. عبّر الرجال عن الفخر بلبنان على اعتباره في موقع أفضل في موضوع حقوق المرأة مقارنة بدول أخرى في المنطقة والغرب، وقد تجلّى هذا الأمر بشكل صارخ في صيدا والنبطيّة حيث عبّر الرجال عن اعتقادهم بأن المرأة في لبنان تملك حقوق أكثر مقارنة بدول أخرى في المنطقة، وأنه يتم التعامل مع المرأة

باحترام أكبر في المنطقة مقارنةً بالغرب. عبّر الرجال عن نظرة ماهويّة (essentialist) للجنسين حيث أشار الرجال إلى أنّ المرأة هي بطبيعتها أكثر عاطفية وهذا ما يعلّل تفضيلها "ملازمة المنزل". أقرّ الرجال بوجود بعض المعوّقات البنوية المؤسسية في وجه المشاركة النسائيّة، إلا أنهم مالوا إلى تحميل المرأة مسؤولية ضعف المشاركة، قائلين بأن أمر المشاركة يعود إلى المرأة وما من معوّقات ملموسة في وجه المشاركة السياسيّة النسائيّة. في المقابل، وحين ركزت النساء أيضًا على المسائل الشخصيّة والمجتمعيّة في موضوع المشاركة النسائيّة، ولكنهنّ أشرن إلى أنّ موقف الزوج والقيود العائليّة على حركتهنّ هي معوّقات كبيرة على مشاركتهنّ<sup>27</sup>.

### مستويات المشاركة

عبّر عدد كبير من أصحاب العلاقة عن نظرتهم بأنّ مستويات المشاركة النسائيّة قد تراجعت في السنوات الخمسة الأخيرة، وقد عزوا هذا الأمر إلى عدم الاستقرار السياسي، وتنامي الفقر، و"الربيع العربي". في حين أنّ التظاهرات في الشوارع في العالم العربي قد قدّمت في البداية فرصة للمشاركة النسائيّة، كما حصل في المغرب وتونس، إلا أنّ السلطة قد مارست العنف على المشاركات في التظاهرات في بعض الدول. من جهة أخرى، أعرب أصحاب العلاقة عن اعتقادهم بأن موضوع المشاركة والقيادة النسائيّة، والمساواة بين الجنسين، والعنف ضد المرأة قد أصبح مطروحًا بشكل أكبر، من خلال مجموعات الدفاع عن هذه المواضيع والتغطية الإعلامية الإيجابية خلال العقد الماضي. هذا وقد أفاد أصحاب العلاقة أنّ التغييرات تُعزى إلى تغييرات في السياسات الدوليّة (الإشارة بشكل خاص إلى مراجعة بكين +20، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وأيضًا إلى السياسات الإقليمية والوطنية إلى حدّ ما.

بشكل عام، يفيد المشاركون في مجموعات التركيز بحصول تحسّن في المشاركة النسائيّة، على الرغم من أنّ النساء والرجال قد أفادوا بوجود نقص حاد في تمثيل المرأة في الحقل السياسي. اعتبر المشاركون أنّ المشاركة النسائيّة على تزايد في القطاع الخاص، مع وجود أوضح للمرأة في الأدوار التنفيذية ومجالس الإدارة، علمًا أنّ النساء قد أعربن عن احباطهنّ كون هذا التواجد الأكبر في هذه الأدوار لم ينعكس على جودة المشاركة.

أشار أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز إلى مشاركة أكبر في مجال التعليم، وقد أفاد إداري في التعليم العالي بوجود عدد قليل نسبيًا من المعوّقات في وجه المشاركة الطلابية النسائيّة اليوم قائلًا: "في السابق، نعم، التنقل على الطرقات، الخوف من الأهل، الوضع الأمني، إلخ... درجة الوعي هي أكبر اليوم". ولكن، وكما تبيّن من مراجعة الدراسات السابقة، تمت الإشارة إلى وجود فجوة كبيرة بين التعليم من جهة والتوظيف من الجهة. في بيروت، تكلم الرجال والنساء عن وجود تحسّن في المشاركة النسائيّة في مجالات مثل البنوك والتسويق، مع تزايد عدد النساء في المراكز العالية في هذه المجالات. في صيدا والنبطية، التحسين يحصل في مجالي التعليم والمجتمع المدني.

بعد عرض نتائج الدراسات السابقة حول المشاركة النسائيّة في السياسة، تم التعليق على شبه الغياب الكامل للمرأة في السياسة الرسميّة، وقم تمّ تعليل هذا الأمر إلى عدم ترويج الأحزاب السياسيّة للمشاركة النسائيّة وأيضًا، وبشكل رئيسي، إلى النظرة السائدة إلى السياسة كنشاط ذكوري يرتبط بالحرب والعنف وذلك بسبب الإرث الذي خلفته الحرب الأهلية وتقاسم السلطة بين الطوائف. يُعتبر أنّ وجود المرأة أفضل في السياسة المحلية كالبلديات، وبشكل رسمي من خلال منظمات المجتمع المدني ومبادراته. أفاد صاحب علاقة يعمل في المنطقة على موضوع الجندر بأنه إذا قارننا بين لبنان والأردن، يتبيّن أنّ "المشاركة السياسيّة هي واحد من أبرز الفوارق، فإذا نظرنا إلى مؤشر عدد النساء في البرلمان، نرى أنّ لبنان هو خلف الأردن، ولكن إذا نظرنا إلى المشاركة السياسيّة من مختلف جوانبها، كالمشاركة في التظاهرات، والحركات العماليّة، وحجم المشاركة النسائيّة والصوت النسائي فيها، نرى أنّ المرأة في لبنان ممثلة بشكل أكبر. المشكلة في لبنان هي في ترجمة المشاركة النسائيّة الحاصلة على الأرض إلى نجاحات على مستوى التمثيل السياسي". عدم ترجمة المشاركة في السياسة المحلية إلى مشاركة في السياسة الوطنيّة ربما يُعزى إلى النظام الذكوري السائد في لبنان، والذي يُعتبر أيضًا سببًا خلف تدني

<sup>27</sup> سوف نناقش المعوّقات أمام المشاركة النسائيّة بالكامل في مرحلة لاحقة في التقرير



مستويات المشاركة النسائية في الحقل العام بشكل عام. بالنسبة إلى التعليقات الإيجابية التي وردت في شأن المشاركة النسائية، أفاد بعض أصحاب العلاقة إلى وجود مشاركة أكبر في القطاع الخاص. إن الحركات الشبابية تبين أيضاً عن مشاركة نسائية أكبر تتجلى في المشاركات القائمة حول موضوع النفايات.

## 1.2 القيادة النسائية

تم التمييز بين القيادة والمشاركة، حيث وصف واحد من أصحاب العلاقة القيادة بأنها "مهارة مُكتسبة". أعرب عدد كبير من المشاركات في مجموعات التركيز عن نظرتهم بضرورة اكتساب المرأة صفات "ذكورية" كشرط للنجاح في القيادة بحيث لا بد أن تصبح المرأة "أكثر توكيداً"، و"أكثر عدائية"، و"أقل عاطفية". أفادت امرأة من صيدا: "إن لم تكن المرأة متسلطة إلى حدّ القمع، لا تستطيع أن تسيطر في الأدوار الحكومية. لهذا السبب، أفضل أن يكون الرجال هم الماسكين بزمام هذه الامور، لأن المرأة لا تُحتمل في هذه الحالة". هذا وقد ربطت النساء الصعوبة في تولي الأدوار القيادية في لبنان بالدور المزدوج المطلوب من المرأة (العمل في المنزل وأيضاً في المجال العام)، وبغياب الدعم العائلي/المجتمعي في ظل المجتمع الذكوري. في المقابل، تحدّث الرجال عن "الطبيعة العاطفية" التي تتميز بها المرأة والتي تعيق قدراتها القيادية. بالتالي، إن نظرة المرأة إلى انها تحتاج لأن "تصبح رجل" ربما تكون ردّ فعل لهذه النظرة بأنها جد "عاطفية" أو جد "أنثوية" لتكون قائداً. إن هذه النتائج تؤكد النظرة السائدة ليس فقط في المنطقة ولكن في الغرب أيضاً، في الماضي وإلى حد بعيد إلى يومنا هذا.

أفاد بعض الرجال والنساء من بيروت وجبل لبنان إلى أن القيادة السياسية تحمل معاني سلبية في لبنان، حيث ترتبط القيادة السياسية بالحرب، والفساد، والبيروقراطية. بالنسبة إلى نظام الكوتا، اختلفت الآراء مع وجود نظرة مشتركة بأن نظام الكوتا كان ضرورياً كحل مؤقت، على الرغم من أنه ينطوي على تمييز. عند مناقشة الكوتا، أفاد مشارك من مجموعة تركيز في جبل لبنان أنه "لا يمكن فرض قيادات نسائية، لا بد أن ينمو هذا الأمر عضوياً في المرأة". بشكل عام، يُنظر إلى السياسيات على أنهن ممثلات بالوكالة عن الرجال وأنهن لسن كفوات، أو أنهن لا يعملن على دعم قضايا النساء. أفاد عضو في المجلس النيابي: "هناك قادة [نساء] ولكننا لا نسلط الضوء عليهن. هنّ موجودات في كافة المجالات، أنظر إلى مجال البنوك والإدارة، أنظر إلى المجلس النيابي. ولكن لسوء الحظ، إن دور المرأة في البرلمان ليس كبير، فعند مناقشة اقتراح إلغاء قانون جرائم الشرف مثلاً، لم تكن في البرلمان أي امرأة، ولا حتى واحدة!".

أفاد عددٌ من أصحاب العلاقة بأن القيادة قد أخذت طابع مؤسسي في الحقل العام، ولكن يمكن أن نرى أمثلة عن القيادة غير الرسمية في البيوت، وأيضاً في المجتمعات المحلية. ففي مجتمعات اللاجئين السوريين والفلسطينيين، نشأت القيادة كنتيجة للظروف الصعبة التي تنشأ عن وفاة الزوج أو القريب الذكر، أو الفقر المدقع. إن خبرة القيادة الوظيفية هذه قد تكون إيجابية لبعض النساء، ولكن في غالبية الأحيان، إن الظروف الصعبة التي تجد المرأة نفسها فيها في ظل غياب الدعم العائلي تمنعها من عيش خبرة القيادة المستدامة. وفي كثير من الحالات، وكما يشهد التاريخ، ما أن تنتفي الظروف التي أدت إلى هذه المشاركة والقيادة (كنتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية، أو عند انتهاء الصراع) تتراجع فرص القيادة (أو حتى المشاركة) المفتوحة أمام المرأة. لقد تجلّى هذا الأمر في الغرب، مثلاً عند نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تعرّضت المرأة إلى إحباط كبير كنتيجة لزوم "العودة إلى المنزل" إلى أدوارهنّ الجندرية التقليدية بعد أن اطلعن بدور قيادي في الحقل العام خلال غياب أقاربهنّ الذكور.

## 1.3 المساواة بين الجنسين

تم شرح المساواة بين الجنسين انطلاقاً من المفاهيم الفرعية للمساواة كالمساواة في المسؤوليات بين الرجل والمرأة (في الحقلين العام والخاص)، المساواة في صنع القرار، المساواة في الوصول إلى الموارد، المساواة في الأجر، المساواة في القانون، والمساواة ضمن العائلة. أفاد المشاركون في البحث أن التنشئة الاجتماعية على الأدوار النمطية المحددة للجنسين لها دور كبير في تعطيل المساواة بين الجنسين. اعتبر واحد من أصحاب العلاقة أنّ المساواة بين الجنسين لا تتحقّق طالما يتم تجسيد المرأة كغرض جنسي، وطالما أنه يتم قمع المجتمع جنسياً، وطالما أنه لا يتم التحدّث بالمواضيع الجنسية، في إطار ثقافة "العار"، وطالما يتم اعتبار المرأة ممثلاً عن شرف العائلة. علّق بعض أصحاب العلاقة على الانطباع بأن المساواة بين الجنسين أكبر في لبنان مقارنة بالدول

العربية الأخرى، وحذروا من أنّ وجود المرأة في الشارع وتحرّرها في الملبس لا يعني تمتّعها بحريّة أكبر أو حقوق أكبر، حيث أنّ ذلك "شعور سطحي بالحريّة".

في حين تحدّث أصحاب العلاقة بشكل عام عن فهمهم للجنّدر كأمر اجتماعي مُكتسَب، بدر عن الكثير من المشاركين في مجموعات التركيز فهمهم للجنّدر على أنه مرتبط بـ "ماهيّة الرجل" و"ماهيّة المرأة" (essentialism) - "المرأة هي امرأة والرجل هو رجل" - لا سيما في صيدا والنبطيّة. تحدّثت النساء، لا سيما في بيروت، عن المساواة ضمن الحقل الاجتماعي - السياسي، المدني، والسياسي، وتمّ التشديد على المساواة في القانون، مع الإشارة إلى قانون الجنسيّة الذي يميّز بين الجنسين. خارج بيروت، ركّزت النساء على الدور المزدوج التي تطلع به المرأة - في الحقل العام، وضمن العائلة. بالنسبة إلى الرجال، فقد تكلموا، مسيحيين ومسلمين، عن الدين والثقافة كموانع في وجه المساواة بين الجنسين، هذا وقد كان المسيحيون من الرجال أقرب إلى عزو الأمور السلبية إلى الديانة الإسلامية، وعندما تم الاستفسار معهم عن هذه النقطة، عادوا ليقولوا إنّ المرأة المسيحية تعاني نفس المعوّقات، وبالتالي عزيت المعوّقات إلى الثقافة وليس الديانة بحدّ ذاتها. لقد ورد موضوع آخر هو ضرورة أن تنطلق المساواة بين الجنسين من المساواة الاجتماعيّة بين الجميع، على اعتبار أنّ توفير حقوق الانسان للجميع هو أولويّة في ظل وجود الكثير من المحرومين، وليس فقط النساء. إنّ هذا الخطاب السياسي، وإن كان منطقي، إنّما يمكن أن يشكل عائق في وجه التركيز على المساواة بين الجنسين والمشاركة النسائيّة، وهو في الواقع معاكس لمنطق خطابات التنمية والتطوير التي تقول إنّ المشارك النسائيّة هي المفتاح لتنمية المجتمع ككل.

نورد هنا بعض الأفكار المثيرة للاهتمام التي وردت من بعض اللاجئات السوريات في النبطية، تبيّن الفوارق التي تنشأ عن التحوّلات في الأدوار النمطية الجنديّة نتيجة الصراع أو الحرب:  
"عند اللاجئتين، تشارك المرأة الرجل في كل شيء، تعمل معه يدًا بيد. إنّ هذا الوضع قد عزّز مشاركتها. في مجتمعنا السوري، المرأة لا شيء خارج منزلها وأولادها، هي ربّة منزل. مع النزوح، تجد المرأة في كلّ مكان. لديها فرص أكثر بالعمل، أمامها مجالات عمل أكثر من الرجل".

في حين تحدّثت النساء عن وعيهم بموضوع الزواج المبكر، إلا أنّهن عبّرن عن حنينهنّ لزمان لم تكن فيه الأدوار المحدّدة للجنسين مصدرًا للتوتر أو الأرباك.

إنّ هذه النتائج تشير إلى وجود فوارق بين أصحاب العلاقة والمشاركين في مجموعات التركيز في فهم الجنّدر والمساواة بين الجنسين. إنّ هذا الفارق يتجلّى بشكل أكبر خارج منطقة بيروت، وهو يتجلّى في نظرة الرجال والنساء على حد سواء.

#### 1.4 التغيير الاجتماعي

يُفهم التغيير الاجتماعي على أنّه ظاهرة معقّدة تتطلّب ظروف ممكنة من أعلى الهرم إلى أسفله - قوانين وسياسات تحمي المرأة وتعزّز المساواة بين الجنسين، مجتمع مدني، تربية وتعليم، وإعلام - وأيضًا تغيير المواقف الفرديّة من أسفل الهرم إلى أعلاه. اعتبر المشاركون في البحث أنه من المهمّ بمكان أن يبدأ التغيير الاجتماعي من الفرد وأن يتوسّع إلى العائلة، والمجتمع المحلي، وصولاً إلى المجتمع ككل. هذا وتمّ التشديد على أهميّة أن نتذكر أنّ التغيير الاجتماعي يحتاج إلى الوقت.

تمّ التعريف بالتغيير الاجتماعي على أنه شيء يتمّ ببطء لا سيما في موضوع الجنّدر. في حين أقرّ الكثير من المشاركين في مجموعات التركيز على ضرورة أن يكون التغيير من الأسفل إلى الأعلى ومن الأعلى إلى الأسفل، إلا أنّهم اعتبروا أنّ الفعالية تتحقّق بشكل أكبر عندما يتمّ اعتماد مقاربة الأسفل إلى الأعلى، والتي تكون، بحسب ما أفادوا، مرتبطة بتحركات شمولية (التركيز على التقاطعات في التركيبيات السياسيّة والاجتماعيّة)، وتغيير يبدأ في البيت أو المنزل ليتوسّع إلى المجتمع ككل. أفادت امرأة تسكن في منطقة الضاحية في جبل لبنان: "البيت هو أساس المجتمع، التغيير يأتي من المنزل. كل منزل إما يتبع أو لا يتبع بعض العادات والتقاليد، حتى الجيران في مبنى واحد عقليّاتهم تختلف". هذا وأشار بعض أصحاب العلاقة إلى نشوء قوى جديدة ممكنة للتغيير

الاجتماعي "إنّ تغيير العقليات يحتاج إلى أجيال، أقله جيلين. نحن نتغيّر ببطء بفعل العلمنة والعولمة. وبفعل التكنولوجيا ومنصّات التواصل الاجتماعي، ما عاد بإمكانك أن تخفي الأشياء، يوجد اليوم مدوّنون ومفكرون أحرار. إنّ التكنولوجيا الجديدة قد ساعدت المرأة ومواضيع المرأة بالفعل".

سلط لاجئون سوريون في النبطية الضوء على الآثار المعقدة التي تمخّضت عن الصراع أو الحرب على المواقف ووجهات النظر، وناقشوا المنافع والعلل التي نتجت عن التواصل مع اللبنانيين من خلال عمل المرأة نتيجة الصعوبات السياسيّة والاقتصاديّة. كذلك تم مناقشة التحسّن الذي حصل كاعتبار الزواج المبكر مشكلة، وأيضاً التعقيدات التي نشأت كانهدام وضوح الخط الفاصل بين أدوار الرجل وأدوار المرأة.

تشير هذه النتائج إلى ضرورة المقاربتين التي تمّت الإشارة إليهم في مراجعة نتائج الدراسات السابقة، مقارنة التغيير من الأسفل إلى الأعلى ومقاربة التغيير من الأعلى إلى الأسفل. إنّ هذه النتائج تلتقي مع نظرية التغيير الاجتماعي الوظيفي البنيوي حيث يكون التغيير تدريجي حفاظاً على الواضع القائم، وكنقيض لنظرية التغيير الاجتماعي التصارعي التي تعتبر التغيير الاجتماعي وليدة عدم المساواة الاجتماعيّة وحيث يكون الاعتراض مُحبّباً وضروري لأحداث التغيير الاجتماعي. لقد تم جمع البيانات أعلاه قبل التظاهرات ضد ملف النفائات التي بدأت في تموز/يوليو 2015، ولربما يقدّم أصحاب العلاقة والأشخاص العاديين اليوم نموذج مختلف كنتيجة لتبدّل الظروف. من المهم بمكان الإشارة إلى أنّ تسليط الضوء على الدور التسهيلي الذي يلعبه التعليم ومنصّات التواصل الاجتماعي – التي يمكن اعتبارها كرابط بين التغيير على مستوى مواقف الفرد والتغيير على مستوى المجتمع الأعم.

تمت الإشارة إلى التعليم، والإعلام، بشكل متكرّر، كمحركات رئيسية للتغيير الاجتماعي. يُقترح اعتبار مجالي التعليم والإعلام كمستوى وسطي – الرابطة ما بين التغيير على صعيد الفرد والتغيير على صعيد المجتمع. ستم مناقشة هذه النقطة بمزيد من التفصيل في فقرة التعليقات المقارنتة وفي فقرة التوصيات.

## 1.5 المعوقات

نبيّن في الفقرات أدناه مجموعة الأمور التي يعتبرها أصحاب العلاقة معوقات أمام القيادة والمشاركة النسائيّة، مقسّمة على مستويات: شخصي، مجتمعي، بنيوي/مؤسّساتي، واستراتيجي. المستوى الشخصي يُعنى بالأمور المتعلقة بالشخص بحدّ ذاته كموافقه، وقيمه، وعلاقاته الشخصيّة. المستوى المجتمعي يُعنى بالمجتمع والثقافات والتقاليد والعادات القائمة على صعيد المجتمع. المستوى البنيوي/المؤسّساتي يُعنى بالخصائص المؤسسية، كالسياسات والقوانين. المستوى الاستراتيجي يُعنى بالخصائص الكبرى على المستوى العام كالخطابات النظرية، كالخطابات عن حقوق الإنسان أو النظرة إلى الأجنحة الأجنبيّة. لا بدّ هنا من الإشارة إلى أنّ هذه الخانات الأربعة تتقاطع، لكننا اعتمدنا هذه الخانات لإبراز كيفية انتقال التغيير الاجتماعي من المستوى الفردي إلى المستوى الكلي. كما يمكن أن نلاحظ في ما بعد، أشار أصحاب العلاقة إلى المعوقات البنيوية/المؤسّساتية والاستراتيجية أكثر مما أشاروا إلى المعوقات الشخصية والمجتمعية، ويمكن أن يُعزى هذا الأمر إلى موقعهم "النخبوي" بحيث يختبرون المعوقات الشخصية والمجتمعية بطريقة مختلفة عن المرأة "العادية". يمكن أن تكون هذه النتائج هي وليدة الإطار اللبناني حيث هناك تقبل اجتماعي أكبر لحقوق المرأة – أقله في بيروت حيث تمرکز غالبية أصحاب العلاقة – مع العلم أنّ هذه الحقوق غير معكوسة في القوانين (في حين أن الأردن وإربيل قد أقرتا كوتا سياسية للنساء، في حين أن المواقف الاجتماعيّة هناك هي محافظة أكثر).

ركّز أصحاب العلاقة على مجموعة من المعوقات البنيوية/المؤسّساتية منها الضعف في الوصول إلى المؤسّسات، وغياب القوانين التي تحمي المرأة، بالإضافة إلى عدم اعتبار مساواة المرأة مع الرجل كواحد من الأولويات الحكوميّة. في حين أن الوصول إلى المحاكم مفتوح أمام النساء، ولكن تمت الإشارة إلى عدم الانصاف في الوصول إلى العدالة. المعوقات الاستراتيجية التي تحدّثوا عنها شملت غيال التعاضد بين النساء، عدم التنسيق، استخدام لغة غير مستحبة، والتنافس في الخطابات. لم يذكر أصحاب العلاقة عدد كبير من المعوقات الاجتماعيّة والشخصية، ومن مجمل ما ذكره في هاتين الفئتين: الفقر، المخاوف الأمنية، الضغوطات العائليّة والمذهبيّة، ضعف الديمقراطية، وعدم تطوّر مفهوم المواطنة (للاطلاع على النتائج بالكامل، راجع الجداول في الملحق رقم 8).

تم تحليل المعوّقات في لبنان بحسب المنطقة، مع مقارنة بين المواضيع العامة التي ذكرها الرجال والنساء في مجموعات التركيز. كانت النساء أقرب إلى التحدّث عن المعوّقات الشخصية أو المجتمعية التي تؤثر بحياتهن اليومية في حين لم يركّز الرجال بنفس القدر على المعوّقات الشخصية. تحدّثت النساء عن فكرة الشرف، والعار، والذنب كمشاعر قوية يتم اللجوء إليها في الحياة الشخصية، والمجتمع، والدولة، لإبقاء المرأة في موقع مواطن درجة ثانية. في المناطق الجنوبية، تمت الإشارة إلى الزوج نفسه أو توقعات الزوج كواحد من المعوّقات في وجه المساواة والمشاركة النسائية. إن التفسيرات الدينية لدور المرأة، وتوقعات المجتمع بأن تتقدّم المرأة أدوار متعدّدة (عوضاً عن التشارك بها مع الشريك) هي واحدة من الأمور التي تم ذكرها كمعوّقات اجتماعية في المجموعات النسائية. مجموعات الرجال كانت أقرب إلى التحدّث عن الإعلام أو سوء تفسير الدين كمعوّقات. مجموعات صيدا والنبطية تلاققت في نقاط مشتركة أكثر من مجموعات المناطق الأخرى، وقد تلاققت مثلاً في القول إنّ المنظمات غير الحكومية لا تعير درجة كافية من الأهمية للإطار المحلي (للاطلاع على كامل النتائج، راجع الجداول في الملحق رقم 8).

### 1.6 الفرص

إن عدد الفرص التي سلط أصحاب العلاقة الضوء عليها هو أقلّ بكثير من عدد الحواجز وأقل من عدد من عدد الفرص التي تحدّث عنها المشاركون في مجموعات التركيز. أشار أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز إلى عوامل قائمة على مستوى المجتمع، ومنها حيوية المجتمع المدني اللبناني، وأشاروا أيضاً إلى دور الشباب في المجتمع المدني. إنّ الأجيال الشابة تمثل طاقة كامنة، وهي مهمة بشكل خاصّة نظراً إلى حجم الفئات الشابة ضمن المجتمع، ليس فقط في لبنان وإنما في المنطقة العربية ككل. بناءً على هذا، يُعتبر التعليم مجال مهم للتحوّل الاجتماعي السياسي. يمكن وضع التعليم كفرصة على المستوى البنوي/المؤسّساتي، على اعتبار أنّ التعليم هو مساحة يتم فيها بث أهداف وقيم الوطن، وهو أيضاً مكمّن للتحوّل يمكن أن يكون له دور كبير في التغيير الاجتماعي كمستوى وسيط بين المواقف والقيم الشخصية / العائلية والتغيير على مستوى المجتمع الأعم.

**الإعلام، منصّات التواصل الاجتماعي، والحملات الإعلانية** – أشار إليها أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز كفرص، على الرغم من أنّ المشاركين في مجموعات التركيز قد عبّروا عن اختلاط في دور الإعلام الذين يطلع أيضاً بحسب ما قالوا بدور سلبي. إنّ الإعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي، شأنهما شأن التعليم، يعكسان قيم ومواقف المجتمع، ويوفّران مساحة للتحوّل الاجتماعي. هذا وقد أفاد أصحاب العلاقة أنّ الإعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي تخلق مناخ يساعد على تأدية دورهم في تعزيز الوعي بحقوق المرأة والمسائل ذات الصلة (عمالة الأطفال، الاتجار بالبشر، الصحة الجنسية، حقوق المهاجرين واللّاجئين؛ حقوق المثليين وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين والكوير **LGBTQI**)، والوعي بالحقوق الإنسان. أشار المشاركون في مجموعات التركيز إلى أهمية إشراك الرجال في المبادرات، وتحدّثوا عن جدوى العمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية. تحدّث عدد قليل من الرجال المشاركين في مجموعات التركيز عن التمكين من خلال الدين. بناءً على كل ما سبق، يمكن القول عن وجود توافق عام بين أصحاب العلاقة والمشاركين في مجموعات التركيز حول دور المجتمع المدني، والشباب، والتعليم، والإعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي، كفرص لإحداث التغيير الاجتماعي. يمكن اعتبار التعليم، والإعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي كالوسيلة الوسيطة في إحداث هذا التغيير.

### 1.7 الاستراتيجيات / المبادرات

أشار أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز إلى عدد من الاستراتيجيات والمبادرات حققت المرأة فيها نجاحات كتمرير قوانين أو تعزيز التوعية بحقوق المرأة. في حين أنّ هذه الاستراتيجيات والمبادرات تراوحت بين المستوى الوطني والمستوى المحلي، نشير هنا إلى أنّ أصحاب العلاقة قدّموا عن ذلك أمثلة تختلف عن الأمثلة التي قدّمها المشاركون في مجموعات التركيز، مما يعكس اختلاف في الوعي والمخاوف بحسب الإطار الاجتماعي الاقتصادي.

## أمثلة إيجابية

اعتبر أصحاب العلاقة في لبنان أنّ حملات التوعية في موضوع العنف المنزلي قد حققت مكاسب متواضعة، لا سيما من خلال الحملة ضد العنف على المرأة (حملة "كون رجال")، وتميرير قانون جرائم الشرف في العام 2011. تمت الإشارة أيضاً إلى النجاح في تعديل قانون إجازة الأمومة لتكون 60 يوماً بدلاً من 40 يوم. ذكر بعض أصحاب العلاقة الدورات التدريبية الموجهة إلى تعزيز الوعي بالمساواة مع الجنس الآخر (قوى الأمن الداخلي في لبنان) ومحاربة الأمية، وتعزيز القدرات على استخدام تكنولوجيا المعلومات (في صفوف اللاجئات) والتي كان لها أثر. إنّ هذه المبادرات تعكس الحاجة إلى تدخلات على مستوى الفرد وتدخلات على المستوى الكلي، حيث أنه في حين تم اعتبار تعديل القوانين مهم لمنح المرأة بعض الحقوق، ولكن لا بدّ أن يترافق هذا الأمر مع تغيير في المواقف والسلوكيات على مستوى الفرد أيضاً. هذا وقد أشار واحد من أصحاب العلاقة بأن التغيير القانوني ليس كافياً ولا بدّ من حصول تغيير ثقافي، وهذا التغيير الثقافي يبدأ على مستوى الفرد.

تكلم المشاركون في مجموعات التركيز عن المبادرات الإيجابية على المستويين، وذكروا عدد من البرامج الناجحة، كالدورات التدريبية التوعوية التي تقدّمها الأمم المتحدة، والدعم الذي قدّمته وزارة الشؤون الاجتماعية في موضوع تعزيز الوعي بالعنف المنزلي، برامج القروض الصغيرة (مشروعاً)، ومجلة كحل للبحوث في موضوع الجندر والجسد -يدعمها مركز الموارد الجندرية والجنسانية، والمؤسسة العربية للحريات والمساواة، استحداث حزب الكتائب لنظام الكوتا النسائية. أشار المشاركون في مجموعات التركيز أيضاً إلى عدم وجود مشاركة نسائية كبيرة في السياسية على المستوى الوطني، في ظل قيام حملات كانت فعالة، وإنّ تحتاج إلى دعم، لإشراك المرأة على مستوى البلديات وفي الأحزاب السياسية.

أشار أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز بشكل متكرّر إلى مبادرة لم تحقق النجاح على الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلتها عدد من النساء والمجموعات: حق المرأة بإعطاء جنسيتها إلى زوجها وأولادها. هنا أشارت واحدة من أصحاب العلاقة "تخيّل مرشحة إلى الرئاسة متزوجة من غير لبناني، لا تكون قادرة قانوناً على تمرير الجنسية لأولادها!".

## الدروس المستفادة

تحدّث أصحاب العلاقة في بيروت بشكل متكرّر عن الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود على أعلى الهرم، كتشكيل وزارة (وليس لجنة) للمرأة تشمل نساء صانعات قرار يضرين المثل لغيرهنّ من النساء، وتثبّت أنّ المشاركة السياسية ليست حكراً بالرجال. من خلال قيادة سياسية من هذا النوع، يبيّن صناع القرار التزام بقضايا المرأة. تكلم عدد من أصحاب العلاقة عن ضرورة العمل بنظام الكوتا النسائية في لبنان بشكل مؤقت إلى أن تصبح المشاركة النسائية في السياسية أكثر وضوحاً (أشار عدد كبير من المشاركين في مجموعات التركيز إلى هذا الأمر قائلين إنّ نظام الكوتا مخزي ولكنه مفيد كاستراتيجية انتقالية).

إنّ عدد النساء المشاركات في الحياة العامة - على المستويات المحلي، البلدي، وفي المجتمع المدني - هو أكبر مما مضى، ويعدّ أصحاب العلاقة أنّ هذا الإنجاز يجب أن يؤدي إلى إدراك الحاجة إلى مشاركة نسائية أكبر في الحياة السياسية الرسمية. هذا وقد أشار واحد من أصحاب العلاقة إلى الكلام عن تمثيل جيّد للمرأة في الجسم القضائي "في ظل عدم وجود أي قاضية في المحاكم الشرعية".

أشار أصحاب العلاقة إلى الحاجة إلى المزيد من الحملات والعمل من قبل المجموعات الدولية في مجال التوعية بالقضايا النسائية، وطالبوا بتعزيز التعاون بين المجموعات المحلية/الوطنية والشركاء الدوليين. المشاركون في مجموعات التركيز تحدّثوا عن الحاجة إلى مقاربات على مستوى الفرد، كورش عمل تدريبية (مختلطة للجنسين) - لغة، تكنولوجيا المعلومات إلخ... عوضاً عن التركيز فقط على الاستشارات ودروس تصفيف الشعر. ذكر المشاركون المسرح والفنون كمساحة للتعبير.

ازداد عدد المشاركات في الأحزاب السياسية والسياسات البلدية، ولكن لا يوجد حواراً كافياً بين هؤلاء النساء، ولا بدّ من إقامة التعاون فيما بينهنّ، ولا بدّ أيضاً من تقديم التدريب والدعم إلى النساء (حول القيادة، تنظيم

الحملات، استخدام منصات التواصل الاجتماعي، جمع التبرعات، الخاطبة، إلخ...) وذلك لتسهيل دخولهن إلى الوظائف العامة. أشار المشاركون في مجموعات التركيز إلى الحاجة إلى الضغط على صناع السياسات لمواصلة العمل على معالجة القوانين والسياسات التي تميز ضد المرأة.

### أصحاب علاقة بارزين

القطاع العام / المجتمع المدني في لبنان فاعل، ويُستشرف هذا الأمر من عدد المجموعات التي أفاد أصحاب العلاقة بأنها تُحدث أثر في قضايا النساء. ذكر أصحاب العلاقة أمثلة كثيرة عن جمعيات لها وجود مرئي واضح – مع درجات مختلفة من النجاح – في السنوات الأخيرة الماضية، ومنها مركز الموارد لمساواة بين الجنسين (أبعاد)، اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، مدرسة لويس فيغمان، مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، كفى عنف واستغلال، مركز الصحة الجنسية مرسى، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، الصليب الأحمر، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نساء رائدات، جمعية الفتيات المسيحيات. على صعيد الأفراد (وكما أشار واحد من المشاركين بالقول "نحتاج إلى عدد أكبر من النساء القدوة") تمّت الإشارة إلى النائب بهية الحريري كمثال عن المرأة السياسية القوية التي انخرطت في قضايا المرأة.

أشار المشاركون في مجموعات التركيز إلى عدد من هذه المجموعات الرئيسية – كفى عنف واستغلال، مركز الموارد للمساواة بين الجنسين (أبعاد) – وأضافوا أخرى تعمل على المستوى المحلي ومستوى البلدية (وليس بالضرورة المستوى الوطني): مركز الموارد الجندرية والجنسانية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسف، كاريتاس، وحزب الكتائب. ذكر المشاركون ستريدا ججع (ناشطة)، ليلي الصلح (مؤسسات خيرية)، ندى دبس (مصممة)، وزها حديد (مهندسة) كقدوة نسائية لنجاحتهن في الحياة العامة.

## 2. الأردن

### آراء أصحاب العلاقة والمشاركين في مجموعات التركيز

تمّ مقابلة عدد (10) أصحاب علاقة من مجموعة من المنظمات غير الحكومية، نشطاء مستقلين، أكاديميين، وكُتاب، من عمّان. تم عقد ما مجموعه (11) مجموعة تركيز في عمّان والزرقاء (راجع الملحق رقم 3 للاطلاع على القائمة الكاملة بأصحاب العلاقة التي تمت مقابلتهم والمشاركين في مجموعات التركيز).

### 2.1 المشاركة النسائية

ربط أصحاب العلاقة موضوع المشاركة النسائية بأربعة مستويات: اقتصادي، اجتماعي، سياسي، وقانوني، وقد جرى نقاش حول مشاركة المرأة في هذه المجالات، في الحقلين العام والخاص. أشار أصحاب العلاقة إلى محدّدات أخرى من محدّدات الهوية تؤثر في المشاركة والقيادة النسائية كالدين، والعمر، والوضع العائلي، ومكان السكن (قرية/مدينة). إنّ هذه الأمور تنعكس على عدد من النواحي كالقدرة على المطالبة بالحقوق (في الطلاق)، تقبل عمل المرأة خارج المنزل (مقبول في بعض الأماكن)، والوعي بالمساواة بين الجنسين وتقبل هذه المساواة. ذكر أصحاب العلاقة التداخل ما بين الجندر والحياة الجنسية (حقوق المثليين وثنائي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين والكوير LGBTQI وحقوق النساء).

أشار المشاركون في مجموعات التركيز، كما في لبنان، إلى التوتّر الناجم عن المسؤولية المزدوجة المطلوبة من المرأة في المنزل والحقل العام. اعتبر كثيرون من المشاركين أنّ المشاركة النسائية خارج المنزل تعتمد على التعليم وهي مرتبطة بشكل مستتر بالطبقة الاجتماعية الاقتصادية. التعليم يُعتبر وسيلة للوصول إلى المشاركة في مختلف جوانب الحياة العامة. عندما سُئل أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز عن موضوع مشاركة اللاجئات، أفادوا بأنّ الأمر صعب، حتى فيه إشكالية فكرية، على اعتبار أنّ تركيز اللاجئات ينصبّ على لقمة العيش. بالنسبة إلى اللاجئات اللواتي لم يزرن بلدهنّ الأم منذ فترة طويلة جداً، إن فكرة المشاركة هي بمثابة فرصة لدمج مهارات جديدة يمكن أن تأتي بها اللاجئات إلى مجال المشاركة النسائية.

كما في لبنان، برز موضوع "الطبيعة العاطفية" للمرأة كموضوع رئيسي في مجموعات التركيز في عمان والزرقاء. أفاد المشاركون الذكور بأن مهنة التعليم هي أنسب أشكال المشاركة النسائية، حيث أنّ هذه المهنة تسمح للمرأة بالعمل ضمن ساعات عمل مناسبة (مع الأطفال) من دون أن تهمل المنزل أو الواجبات المنزلية. كما بدر عن عدد من اللبنانيات، اشتكت امرأة من شرق عمان بأن الرجل لا يشارك في الواجبات المنزلية: "زوجي لا يقوم بأي شيء في المنزل، يأتي ليثبت وجوده ثم يرحل، عند الصباح وعند المساء". في المقابل أفاد رجل من شرق عمان أنّ لا يمكنه أن يتخيل أن تطلب امرأة من زوجها بأن يساعد في الأعمال المنزلية: "هل يمكن أن تتخيل؟ تخيل امرأة تقول لك أن تجلي الصحون، هل يمكن أن تتخيل هذا؟".

تبيّن النتائج، كما في لبنان، أن المشاركة النسائية تُفهم من منطلق المقاربة الوظيفية للجنس – حيث تُعتبر الاختلافات الوظيفية بين الجنسين عنصر مساهم في استقرار وتماسك المجتمع حيث يكون دور الرجل في الحقل العام ودور المرأة في الحقل الخاص، على اعتبار أن هذا الشكل من التركيب الاجتماعي وتوزيع الأدوار يتناغم مع طبيعة كل جنس من الجنسين. لم يقرّ المشاركون في مجموعات التركيز كثيرًا بالطبيعة المكتسبة للأدوار الجنسانية، في حين أقرّ أصحاب العلاقة بهذا الأمر. بالنسبة إلى مشروع "لنا"، إنّ هذه النتائج تشدّد على أهمية التعليم والتوعية في برامجها مع الرجال والنساء ليتمكنوا من التفكير بالأدوار الجنسانية المكتسبة، وذلك في إطار عملية تغيير المواقف والانتقال من التفكير في مشاركة نسائية لدواعي وظيفية اقتصادية إلى التغيير مستدام<sup>28</sup>.

### مستويات المشاركة

عبر عدد كبير من أصحاب العلاقة عن اعتقادهم أن الوضع اليوم هو أفضل مما كان عليه منذ عشر سنوات، وقدموا أمثلة عن نساء وزيرات، لا سيما في قطاعي الثقافة والتعليم. كان هناك اجماع عام في مجموعات التركيز على تحسّن المشاركة النسائية في الأردن بشكل عام. هذا وأشار المشاركون إلى تنامي الدعم والوعي بقضايا المرأة، على الرغم من بطء وتيرة التغيير. بالنسبة إلى بعض أصحاب العلاقة، فقد اعتبروا أنّ مستويات المشاركة النسائية قد بقيت على حالها أو حتى تراجع، مع الغمز إلى عدم حصول تغيير كبير في مواقف المجتمع وإلى تنامي التطرف الديني. بالنسبة إلى المشاركة النسائية في السياسة، أفاد أصحاب العلاقة بأنّه يتم التشكيك بقدرات المرأة أكثر مما يتم التشكيك في قدرات الرجل. المشاركات في مجموعات التركيز في عمان أفدن عن شعورهنّ أن وجود المرأة في السياسة بات ملحوظًا أكثر من ذي قبل، ولكن ما زالت المرأة لا تشغل عددًا كافيًا من مراكز أو أدوار صنع القرار. هذا وقد أفادت امرأة من غرب عمان: "هنا لدينا نظام الكوتا للبرلمان، ولكننا لم نر بعد وزيرة للداخلية أو الشؤون الخارجية. لدينا وزيرة للتنمية البشرية، لا شيء فعال أو يحدث فارق في صنع القرار".

في حين أقرّ عدد كبير من أصحاب العلاقة بوجود عدد أكبر من النساء المتعلّمات عن ذي قبل (حوالي 54%)، إلا أنهم اشتكوا من الفجوة ما بين التعليم والتوظيف، وهذا يتفق مع مراجعة نتائج الدراسات السابقة. اشتكى أصحاب العلاقة بشكل خاص من قلّة عدد النساء في عدد من المجالات منها الإعلام، والنقابات، لا سيما في المراكز الإدارية العليا وأدوار صنع القرار. في عمان، تكلم أصحاب العلاقة عن مشاركة أكبر للنساء في التعليم العالي. أشارت المجموعات في المنطقتين إلى أنّ الصعوبات الاقتصادية هي العامل المحرّك الأساسي خلف عمل المرأة. أفاد المشاركون في مجموعة التركيز في الزرقاء عن حصول تحسّن عام في الأردن في العقود الماضية، إلا أنهم اعتبروا أنّ المشاركة النسائية في الزرقاء ما زالت ضعيفة وأنّ الحكومة لا تحرك ساكنًا في هذا المجال.

عزا بعض المشاركون الرجال في مجموعات التركيز ارتفاع مستويات الطلاق إلى المشاركة النسائية خارج المنزل. إن المشاركة النسائية في الحقل العام إنما تؤدي، برأيهم، إلى إهمال المسؤوليات المنزلية وبالتالي إلى خلافات في المنزل توصل إلى الطلاق. ذكر الرجال المشاركون في مجموعات التركيز في عمان أنّ تعزيز الوعي والبرامج الاقتصادية والاجتماعية يحدث تغييرًا بطيئًا، في حين ناقش الرجال المشاركون في مجموعات

كما سبق أن ذكرنا، وكما يشهد التاريخ، ما أن تنتفي الظروف التي أدت إلى هذه المشاركة والقيادة (كنتيجة لتحسّن الأوضاع الاقتصادية، أو عند انتهاء الصراع) تتراجع فرص القيادة (أو حتى المشاركة) المفتوحة أمام المرأة.

التركيز في الزرقاء الوظائف التي تُعتبر "مناسبة" للمرأة، كالتعليم، كما ناقشوا فكرة أن المرأة لا تكون دائماً قادرة على المشاركة والقيادة.

## 2.2 القيادة

يفهم أصحاب العلاقة القيادة بأنها إحداث تغيير في الحقل الخاص – الحياة العائليّة، البلدة – أو على الصعيد العام الأكبر والصعيد الوطني. ربط أصحاب العلاقة القيادة بالقدرة على صنع القرار، وذكر كثيرون منهم نظام الكوتا في البرلمان (10 مقاعد للنساء) والبلديات (25% من المقاعد للنساء). يضمن البرلمان الحالي عدد (18) امرأة (11.5%)، وهناك 3 أحزاب سياسية هي بقيادة نسائيّة (من أصل 33 حزب). أفاد عدد كبير من أصحاب العلاقة أن الأدوار القياديّة التي تشغلها النساء هي في غالبيتها في مجال التعليم، في ظل وجود سقف زجاجة في المجالات الأخرى، كما أفادوا بوجود عامل يحدّ من القيادة النسائيّة وهو أن على المرأة أن تثبت مراراً وتكراراً استحقاقها وجدارتها في حين لا يواجه الرجل مثل هذه الضغوطات. بالتالي، وفي حين أن المشاركة النسائيّة هي أفضل بكثير الآن، لا سيما في الحقل العام، إلا أن الأدوار القياديّة التي تشغلها النساء هي أقل اليوم ومتركزة في بعض الحقول، كالتعليم مثلاً.

تكلم الكثير من المشاركين، رجال ونساء، عن أن المرأة "عاطفية" بطبيعتها وأن هذا يؤثر على قدرتها على القيادة والمشاركة. إن هذه الفكرة ترتبط بفكرة "الاستحقاق والجدارة" التي تكلم عنها أصحاب العلاقة. تحدّثت النساء بشكل عام عن أن المرأة تحتاج إلى بذل قدر أكبر من الجهد لتتجح وتثبت أنها قائد فعّال، هذا وورد كلام بأن القيادة تستلزم تمتع المرأة بشخصيّة قويّة. تمت الإشارة إلى المواقف العائليّة والمجتمعيّة كمعوقات أمام وصول المرأة إلى المراكز القياديّة، وأنّ وصول المرأة إلى الأدوار القياديّة يستدعي دعم من الرجل. كما في لبنان وإربيل، اعتبرت النساء أن النساء القائدات ممثلات بالوكالة عن الرجال: "مراكز صنع القرار محصورة بالرجال، حتى المرأة القائد لديها رجل أعلى منها".

## 2.3 المساواة بين الجنسين

تُعتبر المساواة بين الجنسين موجودة بشكل تجريدي في القانون، ولكن، في الممارسة، قليل هو عدد النساء اللواتي لديهنّ أملاك، هذا وإنّ حصة من الميراث هي أقل من حصة الرجل بموجب قانون الشريعة. تكلم أصحاب العلاقة عن أن العائلات تنهي بناتهنّ عن المطالبة بالميراث، على اعتبار أنها بذلك تأخذ حصة من إخوتها أو أقاربها الذكور. يعتبر كثيرون من أصحاب العلاقة أنّ ما من قانون يميّز بين الجنسين، إن عدم المساواة في فرص العمل بين الرجل والنساء ينجم عن مخاوف العائلة تجاه تنقل المرأة بمفردها في الأماكن العامّة، لا سيما في المساء، وعن كلفة أو النقص في خدمات رعاية الأطفال. في المقابل، أعرب بعض أصحاب العلاقة عن عدم إمكانية تغيير أي شيء ورد في الشريعة، كقانون الميراث مثلاً.

تكلم بعض أصحاب العلاقة والعديد من المشاركين في مجموعات التركيز عن حق الرجل بأن يطلب من المرأة ألا تعمل، وحتى أن يمنعها من العمل خارج المنزل، ويمكن أن يُحدّد هذا الأمر كشرط في عقد الزواج، وإن لم تنص القوانين على شيء من هذا القبيل. ورد كلام بأن "الأطفال ينتمون إلى الوالد"، بالتالي الوالد هو الذي يمرّر الجنسيّة والهوية الوطنيّة إلى الأطفال. المرأة الأردنيّة المتزوّجة من رجل غير أردني لا تملك الحق بتمرير الجنسيّة إلى أطفالها، ولكن حصل مؤخراً تغيير في القانون منح أطفال المرأة الأردنيّة الحق بالمطالبة بالحقوق المدنيّة – الوصول إلى التعليم، الرعاية الطبيّة، الوظائف. أعتبر واحد من أصحاب العلاقة وعدد كبير من المشاركين في مجموعات التركيز من رجال ونساء أنّ هذا أمر منطقي بالكامل. ورد كلام أيضاً بأنّ الأردن متقدّم عن غيره من الدول العربيّة في إدخال موضوع الجندر في المناهج المدرسيّة وإعداد المعلمين، هنا أفاد واحد من أصحاب العلاقة أنّ هذا رأي، وأنّ الواقع مختلف.

اختلفت ردود الفعل تجاه موضوع المساواة بين الجنسين بين المشاركين في مجموعات التركيز. كثيرون، لا سيما في عمّان، عبّروا عن دعم العدالة، والإنصاف، ولكن ليس بالضرورة المساواة، عملاً بفكرة "متساوي



ولكن مختلف" وأنّ "ماهية الرجل" (وببيولوجيا الرجل) مختلفة عن "ماهية المرأة"، وبالتالي لا بدّ من أدوار مختلفة لكل جنس. تكلمت النساء عن عدم مساواة في القانون لصالح الرجل، كقوانين الجنسية. تكلم بعضهنّ عن فكرة المساواة بشكل مجرد، ولكن عند التحدّث عن المسيرة المهنية للمرأة، اعتبرن أنّ المرأة غير مناسبة لبعض الوظائف.

في المقابل، اعتبر الرجال أنّ المساواة بين الجنسين هو مفهوم غربي لا ينطبق على الإطار الأردني، وأفادوا أنّ الدين يدعم المساواة مع الإشارة إلى فكرة "متساوين ولكن مختلفين"، وإلى أنّ المرأة مكانها في المنزل أكثر منه في المجال العام. اعتبر الرجال أنّ المرأة تملك قدرًا كافيًا من الحقوق، وأنّ الممارسات الأردنية تحافظ على الأثوثة وشرف المرأة ولا تقمعها، واعتبروا أنّ المرأة في الغرب لديها قدر أقل من الحقوق وأنّه يتم تجسيدها كغرض جنسي أكثر من المرأة الأردنية. في الزرقاء، تكلم الرجال أنّ المرأة تريد الكثير أو تطلب الكثير، وأنّ هذا يمكن أن يؤدي إلى خلاف، بحيث قال واحد منهم: "من الخطأ أن نعطي المرأة أكثر مما هو حقها، الناس كما خلقهم الله طمعين، إذا أعطيتها حقها أخذت منك حقوقك أنت، وستستمرّ في المطالبة، والمطالبة، والمطالبة، إلى أن يأتي يوم تقول فيه "أريد أن أترأس الحكومة وهذا ما يحصل".... بالنهاية هي امرأة وأنا رجل، لا يجب أن تذهب هي للعمل في وظائف الرجال... لا بدّ من وضع قيود على النساء. فنقل 50% للرجل أو 50% لل...، أو 60% للرجل و40% للمرأة هي نسبة كافية لتعيش المرأة حياة سعيدة. هذه هي الفكرة من تحرير المرأة، أن تكون راضية عن حياتها، لا ينبغي أن تطالب بأمر ليست لها، فقط لأنّ بمقدورها ذلك"، هنا أضاف رجل آخر "ماذا يردن بعد؟".

#### 2.4 التغيير الاجتماعي

اعتُبر التغيير الاجتماعي متعدّد الأوجه، ينطوي على تغيير بالمواقف والقوانين، ومحاربة التطرّف الديني. أشار واحد من أصحاب العلاقة: "ما نفع نظام الكوتا عندما يستمرّ التحيز الجندي في الموقف؟". في حين كان المشاركون واثقين بأنّ الأردن منفتح أمام التغيير الاجتماعي، اعتبر كثيرون أنّ التغيير يمكن أن يتحقّق ببطء ("خطوات صغيرة") بالعمل من الأسفل إلى الأعلى، إشراك الرجل، البدء عند مستوى الفرد والقيم العائليّة. اعتُبر التغيير الاجتماعي كشيء يجب أن يكون بقيادة الطبقة الوسطى، مع إشراك الفئات الشابة، وأنّه يمكن أن ينطوي على صراع طويل وصعب. التغيير، لا سيما التغيير الكبير، يحتاج إلى وقت.

أشار المشاركون في مجموعات التركيز في عمّان، رجالاً ونساءً، أنّ المسائل الاقتصادية هي محرّكات للتغيير الاجتماعي، وقد لاحظوا مستويات أعلى من المشاركة النسائية في عالم الاقتصاد كنتيجة لضرورة دعم المدخول المنزلي. النساء في الزرقاء اعتبرن أنّ التغيير أت من المستوى الفردي والمنزل. في عمّان، اعتُبر التغيير الاجتماعي عملية طويلة بطيئة، وتمت الإشارة إلى التعليم والتوعية كعوامل مهمة لرفد التغيير الاجتماعي، إلى جانب تعزيز التواصل بين النساء. كما في لبنان، إن النظر إلى التغيير الاجتماعي كشيء تدريجي يحصل عبر الوقت إنما هو يتلاقى مع نموذج التغيير الاجتماعي الوظيفي كنفيز لنموذج التغيير التصارعي، حيث المقاربة هي مقارنة المحافظة على الوضع القائم مع بعض التعديلات البسيطة من خلال تغيير القوانين وتغيير المواقف والقيم الفرديّة، والعائليّة، والمجتمعيّة.

#### 2.5 المعوّقات

تم تقسيم المعوّقات أمام المشاركة والقيادة النسائية والمساواة بين الجنسين في الأردن إلى نفس الخانات التي تم اعتمادها للبنان: شخصي، مجتمعي، بنوي/مؤسّساتي، واستراتيجي. شدّد أصحاب العلاقة في الأردن بشكل كبير، كما في لبنان، على المعوّقات المجتمعيّة. المعوّقات البنويّة/المؤسّساتيّة شملت ترسخ الثقافة الذكوريّة في المؤسّسات على الرغم من وجود كوتا نسائية اعثرت رمزية ولا تعني التزام بالتغيير الكبير. تمّت الإشارة إلى الشبكات العشائرية المترسّخة في المؤسّسات كمقووض لمبدأ المواطنة للرجال كما للنساء. تمّت الإشارة إلى عدم توفر خدمات الدعم، كخدمات رعاية الأطفال، بكلفة معقولة، وإلى عدم تمويل قضايا حقوق المرأة المساواة بين الجنسين بحسب أولوية القضايا (للاطلاع على القائمة الكاملة بالمعوّقات، راجع الجداول في الملحق رقم 8).

بخلاف أصحاب العلاقة، شدّد المشاركون في مجموعات التركيز في عمّان والزرقاء على المعوّقات القائمة على المستوى الشخصي، حيث ذكروا بشكل متكرّر بأن المعوّقات في المناطق والمعوّقات الجندرية تعود إلى النظرة إلى طبيعة المرأة ككائن "عاطفي" تؤثر طبيعته هذه على قدرته على صنع القرار وعلى ملاءمته لبعض أنواع المهن. من بين المواضيع الأخرى التي تمّ ذكرها موضوع مواقف الرجال، الضغوطات الناجمة عن الدور المزدوج المطلوب من المرأة، والتحديات على الرجل والمنزل. الرجال كانوا أقرب إلى اعتبار العادات العشائرية كمعوق، في حين تكلمت النساء عن مفهوم العار في المجتمع الأردني. قلّما تم ذكر المعوّقات البنوية/المؤسّساتية، وفي بعض الحالات غابت كلياً عن النقاش. يمكن أن يُعزى هذا الأمر إلى ابتعاد أو عدم معرفة المرأة العادية والرجل العادي (بعض المشاركين من خلفية فقيرة جداً) بموضوع السياسات والقوانين، ويمكن أن يُعزى أيضاً إلى النظرة بأن القوانين لا تميّز ضد المرأة.

## 2.6 الفرص

كما في لبنان، كان عدد الفرص التي سلط أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز الضوء عليها أقلّ من عدد المعوّقات. أشار أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز إلى أنّ الوضع المجتمعي صعب للغاية، وعبروا عن إحباطهم من بطء وتيرة التغيير. الفرص التي تمّت الإشارة إليها تمحورت حول التعليم، والإعلام (للتوعية)، وإشراك الرجال في الحملات الداعية إلى المشاركة والقيادة النسائية. تم ذكر منصات التواصل الاجتماعي أيضاً، على اعتبار أنّها تسهّل وتعزّز كفاءة تبادل المعلومات بين المجموعات. تم ذكر الملكة رانيا كقدوة ومثال عن المشاركة والقيادة النسائية، مع الإشارة إلى أنّها حالة "استثنائية". تمّت الإشارة إلى نجاح المنظمات غير الحكومة التابعة لجلالته، ولربما تكون هذه النظرة بأنّ هذه المنظمات ناجحة ناجمة عن التواجد الملموس لهذه المنظمات وعن الترويج لها بهذه الصورة.

## 2.7 الاستراتيجيات / المبادرات

### أمثلة إيجابية

أشار أصحاب العلاقة إلى عدد من الاستراتيجيات الناجحة القائمة، وإلى بعض المبادرات الأخرى التي ما زالت بحاجة إلى عمل وتحسين، وقدموا توصيات حول سبل المضي قدماً. لم يركّز أصحاب العلاقة في الأردن على نجاحات الحكومة بقدر ما فعل نظراؤهم في إقليم كردستان العراق، ولكنهم ذكروا مبادرة واحدة وهي تشكيل لجنّتين دائمين للمرأة، واحدة في مجلس النواب، وواحدة في مجلس الأعيان. أفيد أن المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالحكومة، كالصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، ومؤسسة الملكة رانيا، تحدثت فرقاً، مع الإشارة أيضاً إلى أكاديمية القيادة وبرامج التوجيه التابعة لمؤسسة الملكة رانيا.

تمّت الإشارة إلى موضوع توفير الدعم القانوني للمرأة في قضايا الطلاق كواحد من النجاحات. بخلاف إربيل، اعتُبرت برامج التمكين الاقتصادي فعّالة وهي تشمل دعم النساء على إطلاق أعمالهنّ الخاصة. في موضوع الإعلام، تمّت الإشارة أكثر من مرة إلى حملة "لا شرف في الجريمة" التي تمّ إطلاقها عبر الفاييسبوك. شدّد واحد من أصحاب العلاقة يعمل على موضوع حقوق المثليين وثنائي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين والكوير LGBTQI على أهميّة النجاحات التي تمثّلت في التوقف عند استخدام مفردة "شواذ" في الإعلام الأردني بشكل عام واستبدالها بمفردة "مثليين".

ذكر أصحاب العلاقة بشكل متكرّر الحاجة إلى العمل أكثر على القوانين لا سيما القانون رقم 308 حول الاغتصاب، وقوانين الجنسية والزواج المبكر. وكما فعل نظراؤهم في إقليم كردستان العراق ولبنان، اعتبر أصحاب العلاقة أن تحقيق التقدّم في مواضيع المرأة يستدعي زيادة الضغط على الحكومة، وتعزيز التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، وإشراك القيادات الدينية، بالإضافة إلى تحسين المناهج الدراسية وتدريب المعلمين.

ذكر المشاركون في مجموعات التركيز أمثلة عن عدد من المبادرات الإيجابية ركزت بشكل عام على برامج توعية المجتمع وتمكين المرأة: جلسات ودورات توعية للمعهد الدولي لتضامن النساء، ومؤسسة الأميرة بسمّة، ومشروع "لنا". تم ذكر دورة في السمكرة اعتُبرت فعّالة جداً في تمكين المرأة في المنزل: "إن هذه المعرفة قد منحتنا نوعاً من السلطة في المنزل". تم ذكر برامج التمكين الاقتصادي والقانوني التي ينفذها اتحاد المرأة

الأردنية، ومشاريع تمويل المشاريع الصغرى (صندوق المرأة). بالنسبة إلى المشاركة السياسية، تم اعتبار الكوتا ضرورية ونوعاً ما ناجحة، ولكن كثيرون لديهم نقاط استفهام حول النساء المعيّنات على هذه المقاعد.

### الدروس المستفادة

أشار أصحاب العلاقة في عمان بشكل متكرر إلى الحاجة إلى المزيد من الجهود على المستوى الأعلى (من الأعلى إلى الأسفل)، أي أن يكون في المراكز العليا الرئيسية في الحكومة أشخاص يدعمون المشاركة والقيادة النسائية، وجود مراقب في الحكومة موكل بدعم وحماية قضايا المرأة في صنع القرار، وحملات الدفاع عن حقوق المرأة، والقوانين المدنية، وتطوير إطار قانوني لمأوى لضحايا العنف المنزلي. كما في لبنان، صدرت توصيات بإقامة برامج لتدريب وبناء القدرات للنساء، واللاجئات، والفئات الشابة. وكما حصل في إقليم كردستان العراق، وردت نقاط استفهام حول مدى نجاح مبادرات التمكين. إن هذا الأمر يعكس النظرة بأن التغيير في المواقف والقيم الفردية هو مهم، وقد تم استشراف هذا الموضوع في تنامي دور النقابات وتشجيع الآباء على المشاركة أكثر في تربية الأطفال. صدر عن صاحب العلاقة الذي يعمل في مجال الدفاع عن حقوق المثليين وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين والكوير LGBTQI توصية بتشكيل تحالف استراتيجي بين حقوق المثليين وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين والكوير LGBTQI وحقوق المرأة لتصبح هذه المواضيع موجودة ومقبولة بشكل أكبر في المجتمع، ولكنه في الوقت نفسه أشار إلى عدم النجاح في تحقيق هذا التحالف حتى تاريخه حيث أن المنظمات النسائية تعتبر أن التحالف مع مواضيع حقوق المثليين وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين والكوير LGBTQI إنما يسيء إلى قضيتهم.

اعتبر المشاركون في مجموعات التركيز أنّ مأوى النساء اللواتي يتعرضن إلى الاستغلال كانت غير ناجحة إلى حدّ كبير (ينطبق هذا الأمر على إربيل). أشار المشاركون في مجموعات التركيز، شأنهم شأن أصحاب العلاقة، إلى القوانين التي لم يتم تعديلها، كمبادرة تعديل قانون الجنسية وغيرها من المبادرات المتعلقة بالقانون رقم 308. النساء اقترحن ضرورة تقديم تدريب توعوي إلى الرجال.

### أصحاب علاقة بارزين

تمّت الإشارة إلى المنظمات غير الحكومية الملكية، كمؤسسة الملكة رانيا ومؤسسة الاميرة بسمة، كمنظمات ناجحة بفضل نضجها والدعم الحكومي المقدم لها. تمت الإشارة إلى الاونروا كمؤسسة ناجحة في أعمال تمكين وتعليم اللاجئين. تمت الإشارة إلى مؤسسة نهر الأردن، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، واتحاد المرأة الأردنية كمساهمين إيجابيين. أشار المشاركون في مجموعات التركيز إلى لجنة حقوق المرأة، واتحاد المرأة الأردنية، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية. اعتبر أحد المشاركين أنّ أسى خضر (سياسية ناشطة في قضايا المرأة) تحدث فرقاً.

### إقليم كردستان العراق

#### 3.1 المشاركة النسائية

اعتبر أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز أن الارتفاع الحاصل في المشاركة النسائية في كافة المجالات أمر ضروري للمرأة وقد عزّي إلى التطور الاجتماعي بشكل عام. أفاد أصحاب العلاقة بأن المشاركة تكون اقتصادية وسياسية ولكنهم شددوا على الحقل الخاص. أفاد أصحاب العلاقة بضرورة أخذ بعين الاعتبار الحياة الصعبة التي تعيشها المرأة في إقليم كردستان العراق نتيجة أكثر من عامل (مدينة/ريف، العمر، الطبقة الاجتماعية، اللغة، الارتباطات الإقليمية/الروابط التاريخية، الجنسية). إن العائلة/الحزب السياسي الذي ترتبط به المرأة يعكس على قدرتها على المشاركة في الأدوار السياسية.

كما في الأردن، وفي جنوب لبنان إلى حدّ ما، يُنظر إلى المرأة نظرة دونية وعلى أنها "عاطفية". مما يؤدي إلى عدم أخذها بجديّة، وإلى فرض قيود على تحركاتها وضرورة استئذنان الرجال في العائلة بسبب موضوع العار، وقد اعتبر أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز هذه الأمور أكبر المعوقات في وجه المشاركة

المتساوية. تمّ التطرّق إلى موضوع العنف والاستغلال بشكل متكرّر في المناقشات في مجموعات التركيز، مما يشير إلى وجود صلة. اعتبر المشاركون في مجموعات التركيز من رجال ونساء أنّ اللاجئات والنساء في العائلات متديّبة الدخل هنّ أكثر من يعاني في موضوع الحقوق والقيود على المشاركة. هذا وتعتبر النساء أنّ المشاركة النسائية في السياسة كما هي قائمة حالياً هي أشبه بـ "ديكور"، ولكن خارج عالم السياسة الرسمية، أشار المشاركون في مجموعات التركيز إلى محاربات البشركة كمثل عن المشاركة النسائية في إقليم كردستان العراق. كانت النساء أقرب إلى التحدّث عن العقليّة القبليّة السائدة في أذهان الرجال والنساء في المناطق الريفية. أشار البعض إلى أنّ الارتفاع في المشاركة النسائية يحصل بداعي الحاجة في زمن الحرب والفقير.

أصحاب العلاقة يعتبرون أنّ هذه الطريقة في النظر إلى الأمور والنقص في المشاركة النسائية إنما ينجمان عن المناهج المدرسية المنحازة جندياً، وإلى النظام السياسي والقوانين، وإلى سوء ترجمة القوانين، بالإضافة إلى العادات العشائرية والعادات الاجتماعية الثقافية.

### مستويات المشاركة

يعتبر أصحاب العلاقة بغالبيتهم أنّه قد حصل تقدّم خلال العقد الماضي، مشيرين إلى نساء في البرلمان وإلى مستويات أعلى للمشاركة النسائية في التعليم. في المقابل، إن المشاركة النسائية محصورة بشكل كبير بالمراكز الدنيا، والنساء اللواتي يصلن إلى مراكز أعلى إما يتم إقصاؤهنّ عن صنع القرار أو يتصرّفن بصفة ممثّل بالوكالة عن الأحزاب السياسيّة. أفاد أصحاب العلاقة بأنّه على الرغم من وجود المرأة في وظائف الياقات البيضاء، لكنهنّ لسن ممثلات بالقدر الكافي في النقابات العماليّة. في النقابات الطلّابية، تُطلع المرأة بـ "دور ديناميكي"، إلا أنّ هذه النقابات تمثّل أحزاب سياسية لا تعالج قضايا المرأة بشكل مباشر. لا تشارك المرأة بشكل كبير في العملية السياسيّة، لا في الاقتراع ولا في الترشّح. تمّ استحداث الكوتا النسائية في البرلمان وفي ذلك تعزيزاً للمساواة بين الجنسين، ولكن تم التعبير عن إحباط لعدم حصول هذه التغييرات كنتيجة للالتزام بالتساوي في المشاركة والقيادة بين الجنسين كقيمة إنسانية اجتماعيّة.

تحدّث المشاركون في مجموعات التركيز عن خوف من التعرّض للتحرش والمضايقات الذي يحدّ من المشاركة النسائية. حصل اختلاف بين مجموعات التركيز، في مجموعات الرجال وفي مجموعات النساء، حول ما إذا كانت المشاركة النسائية قد تراجعت أو تقدّمت. في حين أشار البعض أنّ "الأمور أصبحت أفضل من العقد الماضي"، اعتبر البعض الآخر أنّ النساء كنّ بحال أفضل قبل الديانة الإبراهيمية، أو الغزوات الإسلاميّة. أفاد المسيحيون في مجموعات التركيز بأنهم يعتبرون أنّ المرأة المسيحية تتمتع بحريّة أكبر من المرأة المسلمة؛ لم يناقش المسلمون في مجموعات التركيز هذا الأمر على الرغم من أنّ بعضهم انتقد تأثير بعض تفسيرات الدين الإسلامي. أعرب المشاركون في مجموعات التركيز، من رجال ونساء، عن اعتقادهم بأنّه لا بدّ من مشاركة نسائية أكبر في كافة الحقول.

تمّ التركيز، في الحديث عن نظرة الرجال والنساء إلى المشاركة النسائية، على عدة نواحي. تشعر النساء أنّه يتم إقصاؤهنّ عن المشاركة في نشاطات الحقل العام، من الاقتراع إلى قيادة السيارات. في الإعلام، يتم إقصاؤهنّ من صنع القرار، يخضعن للرقابة، ويتعرّضن للاستغلال، مع غياب دور المرأة على المستوى الديني: "ما من امرأة مفتي، كافة الفتاوى تصدر عن الرجال". في المقابل أشار المشاركون في مجموعات التركيز من الرجال، بشكل متكرّر، إلى معدّل الطالبات كمؤشر عن المشاركة النسائية، وسلط بعضهم الضوء على أنّ المرأة بدأت مؤخراً بقيادة السيارة. إن هذا التناقض في وصف الوضع القائم إنما يبيّن أنّ الرجال يركّزون على تجلّي وجود المرأة في المجال العام في حين أنّ النساء ركّزن في كلامهنّ على جودة المشاركة.

### 3.2 القيادة

أفاد أصحاب العلاقة بأنّ القيادة النسائية في إقليم كردستان العراق محدودة بشكل كبير في المجال السياسي والوزارات الحكوميّة. تحدّث أصحاب العلاقة عن الحاجة إلى وجود عدد أكبر من النساء في المراكز العليا في الحكومة، والقيادات الحزبية، والتعليم العالي. إن المشاركة النسائية في الأحزاب التي تتحكّم بالسياسة في إقليم كردستان العراق هي منخفضة. في بعض الأحيان، تمكّنت النساء من النجاح في الأحزاب من دون الحاجة إلى

الاستعانة بالكويتا، ولكن هذه ليست هي القاعدة العامة. اعتبر أصحاب العلاقة أن المقاتلات البشمركة "في الجبال هن" قادة" و "بقوة الرجال".

تحدّث المشاركون في مجموعات التركيز عن أنّ المرأة كانت توصف غالبًا بأنها قائد قبل ظهور الإسلام. أشار الرجال والنساء إلى ندرة القيادات النسائية، وأنّ السياسيات في إقليم كردستان العراق لا يملكن دور حقيقي أو قدرات في صنع القرار، حيث أتهنّ في أغلبية الأحيان قريبات لسياسيين: "في إقليم كردستان العراق، قلّما تصل المرأة إلى المراكز القيادية؛ وفي حال تم إلزام الأحزاب أو السلطات السياسيّة بوضع نساء في مواقع قيادية، يكون ذلك مجرد استعراض لبيبيّنوا أنّهم يؤمنون بالديمقراطية، حقوق المرأة، والمساواة. تكون مجرد ديكور، لا شيء غير ذلك، ممّا يعني أنّ المرأة تصل إلى الدور من دون أن تملك سلطة اتخاذ القرار".

شدّدت المشاركات في مجموعات التركيز على أهميّة الحقل الخاص: "القيادة تبدأ من المنزل"، وقد اعتبرن القيادة صفة، صفة تملكها النساء: "القيادة شخصيّة، كاريزما، وقدرة على اتخاذ القرار – وليست مركز"، والمرأة: "قائد أفضل من الرجل، فهي لا تستخدم العنف، ولا تُقصي الآخرين، وهي تفهم قضايا النساء بشكل أفضل. تضطرّ المرأة الناجحة لتحمل تهجمات شخصيّة على كرامتها". أشارت المشاركات أيضًا إلى صعوبات عمليّة تواجهها المرأة: "إن لم تنصع المرأة لأوامر الرجل، ينظر الناس إليها بأنها غير اعتياديّة، فظة، وعديمة الاحترام"، "المرأة لا حق لها باتخاذ القرارات".

أفاد عدد من المشاركين الرجال في مجموعات التركيز بأن: "الشريعة لا تسمح للمرأة أن تكون قاضي، متحدّث في مسجد، وقائد؛ هذا لأن المرأة عاطفيّة ولا تستطيع أن تأخذ القرار". هذا وقد أبدى بعض المشاركون دعمًا أكبر للقيادة النسائيّة، فبالحديث عن المحاربات البشمركة قالوا: "للمرأة دور كبير في الدفاع عن الأرض، كيف نقول إنّ المرأة تختلف عن الرجل؟ إذا كانت المرأة قادرة على تحمل مسؤولية كبيرة في الدفاع والمقاومة، فكيف لا يمكنها أن تكون قائداً؟ لماذا يعجز كثيرون من الرجال عن الدفاع كما تفعل النساء في كوياني؟ برأيي، لا فارق بين الرجل والمرأة، النظرة إلى المرأة في مجتمعنا خاطئة وغير منصفة". تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة المقاتلات البشمركة في إقليم كردستان العراق تسمح بردم فكرة الفوارق البيولوجيّة بين الرجل والمرأة والتي تؤدي إلى تنشئة الجنسين على الأدوار النمطية الجنديّة.

### 3.3 المساواة بين الجنسين

على الرغم من أن أصحاب العلاقة اعتبروا أن إقليم كردستان العراق هي بشكل عام أفضل حالًا في موضوع المساواة والمشاركة من غيرها من المحافظات العراقيّة، إلا أنهم اعتبروا أنّ فكرة المساواة والعدالة للجميع لم تُترجم بشكل كبير من النظرية إلى ممارسات ذو معنى. شدّد أصحاب العلاقة كلّهم تقريبًا على الدعم الحكوميّ المباشر للمساواة بين الجنسين وتعزيز المشاركة النسائيّة، ولكن تساءل عددٌ منهم ما إذا كانت هناك نية فعلية أو أن الأمر مجرد "مسرحية" سياسيّة حيث سأل واحد منهم: "أين هي قضايا المرأة في استراتيجيات الوزارات والقوانين؟"، وأضاف آخر: "ما من إرادة حقيقية بأن تشارك المرأة في إقليم كردستان العراق، لا يتمّ تنفيذ عمل فعلي لشمهّن في صنع القرار ومراكز السلطة"، "هذا فقط لتهدئة الأعين الغربيّة والأميريّة".

تكلم أصحاب العلاقة بشكل متكرّر عن العنف الجندي عند الكلام عن المساواة والمشاركة، مؤكّدين على أهميّة العمل لحدّ هذا الأمر. برز أيضًا موضوع جرائم الشرف في المناقشات، هذا ولم يتم التطرق إلى موضوع تشويه الأعضاء التناسلية للنات بشكل متكرّر. شدّد أصحاب العلاقة كلّهم تقريبًا على الفارق ما بين إربيل، السليمانية، دهوك والمناطق الريفية. إن المجتمعات القبليّة، لا سيما في المناطق الريفية، تواجه صعوبة في تقبل المساواة بين الجنسين، هذا وإن الأدوار الجنديّة تحتكم إلى عادات وتقاليد قويّة في كامل إقليم كردستان العراق.

أعتبر عددٌ كبيرٌ من المشاركين في مجموعات التركيز – رجالاً ونساءً – الديانة الإسلاميّة، الخطأ في تفسير هذه الديانة، أو رجال الدين المسلمين، عائقًا كبيرًا في وجه المساواة بين الجنسين والمشاركة النسائيّة. تكلم المشاركون في مجموعات التركيز أيضًا عن التنشئة التفاضلية للصبيّة والبنات، حيث أفاد واحدٌ من المشاركين: "إذا أردت أن تكون المرأة مساوية للرجل، يجب أن تربّيها على هذه الفكرة من اليوم الأول. تخيل أنه حتى يومنا

هذا، عندما تُجرى المرأة الحامل الفحص الطبي ويتبين أنها حامل بطفلة، تحزن العائلة كلها، هذا حتى قبل أن تولد هذه الطفلة. تتربى المرأة على الخوف والشعور بالدونية منذ ولادتها. يجب التخلص من هذا النوع من التربية، واعتبار وجود المرأة موازي لوجود الرجل".

كانت المشاركات في مجموعات التركيز أقرب إلى الشك بأثر الديانة الإسلامية في تقييد المرأة، حيث أن "المرأة المسيحية والمرأة اليزيدية هي أيضاً مقموعة"، واعتبرت كثيرات منهن أن المسألة هي في الثقافة أكثر مما هي في الدين. كانت النساء أيضاً أقرب إلى النظر إلى المساواة من منظور المساواة في الفرص في كافة مجالات التوظيف وفي الأجر. ناقشت المشاركات أيضاً موضوع السلامة من التحرش والمضايقات.

نظر عدد من المشاركين في مجموعات التركيز من الرجال إلى المساواة بين الجنسين من منظور الاختلاف في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال، بعضهم الآخر اعتبر أن قضايا المرأة إنما هي مؤشر عن وجود "مجتمع متخلف" و"هي مرتبطة بمشاكل اجتماعية كثيرة أخرى تستلزم المعالجة".

### 3.4 التغيير الاجتماعي

مرّ المجتمع الكردي أقله بتغيير واحدٍ حاد، بحيث يُعتبر ما قبل العام 2003 مختلفاً عن ما بعد العام 2003 (الحرب، سقوط صدام حسين، تأسيس كردستان)؛ وقد أقام هذا التمييز عدداً كبيراً من أصحاب العلاقة والمشاركين في مجموعات التركيز. لم يتفق أصحاب العلاقة حول دور المجتمع المدني في التغيير، البعض اعتبر منظمات المجتمع المدني كعامل تغيير في حين أن البعض الآخر اعتبر أن ما تقوم به لا يكفي أو أنها تعالج المسائل بشكل سطحي، هذا وقد تمت الإشارة إلى أن المواقف والبيئة الاجتماعية والثقافية تستدعي التغيير أكثر من القوانين أو الحقوق. برزت أيضاً مسألة الإطار الإقليمي السياسي الاجتماعي، وتدفع اللاجئين، والنزوح الداخلي كعوامل مؤثرة في المجتمع المدني لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار. أُعتبر تحسين التعليم والمناهج، والعمل مع الفئات الشابة، وتغيير القوانين، والتغيير في الإعلام من الخطوات التي تؤدي إلى التغيير الاجتماعي.

اعتبر المشاركون في مجموعات التركيز أن التغيير يبدأ في المنزل والمؤسسات التربوية، وبالتالي تلاقوا مع النموذج الذي يقول بالانتقال من الفرد إلى المجموعة، وأفاد الرجال والنساء بأن التغيير الاجتماعي يحدث ببطء. أشار الرجال والنساء في مجموعات التركيز إلى الأثر الإيجابي الذي تأتي عن حرية التنقل النسبية التي تتمتع بها اللاجئة السورية على المرأة الكردية، بحيث تشجع على الظهور في الحقل العام والانخراط في وظائف في القطاع العام. كانت المشاركات في مجموعات التركيز أقرب إلى التعبير عن الرغبة بتحدّي المجتمع: "حتى إن لم نحقق استعادة من تحديهم [عادات المجتمع الذكوري]، الأجيال المستقبلية ستفعل. لا بدّ من تحطيم العادات والتقاليد التي تقيّد حقوق المرأة". إن هذا الرأي يختلف عن الآراء التي وردت في الأردن ولبنان – أقرب إلى نموذج التغيير التصارعي حيث يتم تعديل الوضع الراهن بشكل جذري أكبر. من الممكن أن يكون دور المقاتلات البشمرية قد ولد هذه النظرة إلى موضوع التغيير الاجتماعي، بالإضافة إلى الإحباط الذي تمّ التحدث عنه حيال عدم حصول تغيير كبير في المواقف من المساواة بين الجنسين مع تغيير القوانين. لا بدّ من تحليل إضافي لهذا الربط. أشار المشاركون في مجموعات التركيز الرجال إلى أن المبادرات والمرأة لم تنجح في تغيير أذهان الرجال بسبب المواقف المهيمنة في المجتمع القبلي. أُعتبر التعليم كفرصة ومجال للعمل: "إن نظرة الرجل إلى حقوق المرأة والمشاركة النسائية تختلف بحسب المستوى الفكري".

### 3.5 المعوقات

تم تقسيم المعوقات أمام المشاركة والقيادة النسائية التي ناقشها أصحاب العلاقة في إربيل إلى خانات: شخصي، مجتمعي، بنوي/مؤسسي، واستراتيجي. إن أكثرية المعوقات التي تم تحديدها هي في خانة المعوقات المجتمعية والاستراتيجية. من المعوقات التي تمّ ذكرها: النظام السياسي الحزبي، الوضع الأمني، النظرة العامة إلى السياسة بأنها مجال غير مناسب للمرأة – وردت كواحد من المعوقات في لبنان. غيرها من المعوقات التي تمّ ذكرها: المجتمع المحافظ، الدين، العنف ضد المرأة (في الحقلين العام والخاص)، النظرة الدونية إلى المرأة، تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، جرائم الشرف، والزواج المبكر. كما في لبنان، تمت الإشارة إلى عدد من المعوقات الاستراتيجية ومنها غياب التعاضد بين النساء، عدم تنسيق المبادرات، عدم فهم الجهات الممولة للوضع المحلي،

النقص في التمويل بسبب إعطاء الأولوية للوضع الأمني واحتياجات اللاجئين، بالإضافة إلى المخاوف من لغة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومفردة "الجندر" (للاطلاع على القائمة الكاملة بالمعوقات، راجع الجداول في الملحق رقم 8).

كما في لبنان والأردن، ونقيضاً لما جاء على لسان أصحاب العلاقة، شدّد المشاركون في مجموعات التركيز بشكل أكبر على المعوقات الشخصية المجتمعية وليس على المعوقات البنوية/المؤسّساتية. إنّ هذا الأمر لربّما يشير إلى ميل أصحاب العلاقة إلى عدم فهم والتخفيف من أهمية المعوقات الشخصية والمجتمعية التي يواجهها الرجل العادي والمرأة العادية في المجتمع. إنّ المعوقات الشخصية التي ذكرتها النساء تشمل الموانع العاطفية كالخوف، والعار، والشرف، والتي تنشأ عن فكرة تخطي القواعد الثقافية والدينية والعادات. يُعتبر الزوج، كما في الأردن ولبنان، العائق الأساسي في وجه المرأة، إلا أنّ النساء أقرّين أن معتقدات المرأة ومواقفها يمكن أن تكون هي أيضاً معوقات في وجه المشاركة والقيادة النسائية. الرجل تحدّثوا عن فكرة شرف العائلة والعار، وتكلّموا عن الخوف على الأمن الجسدي للمرأة - خارج المنزل وداخله. إنّ هذا الأمر يمكن أن يكون مصدر قلق حقيقي نظراً للوضع الأمني، ولكن يمكن أيضاً ترجمته كخطاب مانع يُستخدَم للسيطرة على حرية تنقل المرأة من خلال الخوف. عبّر الرجال أيضاً عن نظرتهم إلى المرأة بأنها جدّ عاطفية وبالتالي غير مؤهلة لصنع القرار. النساء تحدّثن عن مجموعة من المعوقات المجتمعية ومنها الدين، ورجال الدين المحافظين، والخوف من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وانتشار الاستغلال الجندي، وتقديم المرأة على أنها غرض جنسي، والخوف على سمعة العائلة. الرجال تحدّثوا عن الدين والقواعد القبلية، وأيضاً عن الفقر، والنقص في التعليم، والقمع الجنسي. (للاطلاع على القائمة الكاملة بالمعوقات، راجع الجداول في الملحق رقم 8).

### 3.6 الفرص

كما في لبنان والأردن، كان عدد الفرص التي عرضها أصحاب العلاقة أقلّ من عدد المعوقات. مقارنةً بلبنان والأردن، يمكن القول إنه تم تسليط ضوء على الفرص على الصعيد البنوي/المؤسّساتي وتشمل نظام الكوتا، الدعم الجلي الذي تصرّح به الحكومة للمساواة بين الجنسين وتعزيز المشاركة والقيادة النسائية، تم تسليط الضوء أيضاً على المبادرات الاستراتيجية الحكومية والدولية كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المجلس الأعلى لشؤون المرأة، إدارة محاربة العنف ضدّ المرأة في وزارة الداخلية، ولجنة تكافؤ الفرص بين الجنسين في وزارة التربية والتعليم. تمّ التشديد على موضوع التعليم، كما في لبنان والأردن، في تلاقٍ مع نظرية التغيير الاجتماعي التي تعتبر أنّ التعليم هو مجال من المجالات التي تُحدِث التحوّل الاجتماعي. يمكن اعتبار التعليم كالرابط أو الجسر ما بين التغيير على مستوى الفرد والتغيير على مستوى المجتمع ككل.

كما حصل مع أصحاب العلاقة، كان عدد الفرص التي عرضها المشاركون في مجموعات التركيز أقلّ من عدد المعوقات، وقد أشاروا إلى عدد من الفرص على الصعيد البنوي/المؤسّساتي كالمبادرات الحكومية ومبادرات الوكالات الدولية. شدّد المشاركون في مجموعات التركيز على أهمية التعليم - مشيرين إلى دور المناهج المدرسية، وأهمية دول المعلم ودور العائلة. تحدّث المشاركون أيضاً عن الأثر الإيجابي لرجال الدين المعتدلين، وجلسات وورش عمل التوعية بالحقوق للمرأة.

### 3.7 الاستراتيجيات / المبادرات

علق أصحاب العلاقة على مجموعة واسعة من الأمثلة عن الاستراتيجيات والمبادرات ذات الصلة، كبرامج تمكين المرأة، العمل مع الفئات الشابة، وتدريب المسؤولين. أفاد أصحاب العلاقة بالحاجة إلى المزيد من برامج التدريب والتمكين، في حين انتقدوا تطبيق البرامج، ووجهة التركيز في البرامج الموجودة. أكد أصحاب العلاقة أنّ المقاربة المثلى للوكالات الدولية هي بأخذ الإطار المحلي بعين الاعتبار والدخول في شراكات مع الجهات المحلية لتحصيل فهم أكبر للثقافة المحلية. أفاد أصحاب العلاقة في معرض حديثهم عن استراتيجيات الوكالات الدولية حالياً أنهم: "يأتون، يباشرون العمل على مشروع مع منظمات ومؤسّسات أخرى، وبعد مرور بعض الوقت يتوقفون ولا يقومون بأي متابعة على المشروع. يأتون ويطبّقون برنامج مدّته عامان ويرحلون، هكذا. ماذا يتحقق في عامين؟". إنّ هذه الفكرة يتلاقى مع فكرة أنّ التغيير الاجتماعي يستغرق الوقت، ويجب على الوكالات الدولية أن تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند وضع خططها وتنظيم أعمالها. تحدّث أصحاب العلاقة أيضاً عن

مسألة أخرى هي هدر الكثير من الأمور على أمور إدارية ولوجستية مستوى "خمس نجوم" في حين أن هذه الأموال ضرورية في مكان آخر.

أشار أصحاب العلاقة إلى استراتيجية أثبتت نجاحها وهي إنشاء التحالفات مع رجال الدين المعتدلين والترويج للاعتدال في صفوف رجال الدين، كوسيلة لمواجهة كراهية النساء في الخطابات الدينية، واعتبروا أن المضي في علمنة السياسة والتعليم، لا سيما عند تطوير المناهج الدراسية، خطوة مهمة. تحدّث أصحاب العلاقة كثيرًا عن أهمية الحيادية الجندرية في المناهج، وأشروا إلى ضرورة تقديم برامج تدريبية حول المساواة بين الجنسين للمسؤولين في الحكومة، والشرطة، والمعلمين، والقيادات النسائية، حيث أنهم يعتبرون أن مبادرات من هذا النوع يمكن أن تتجح في تغيير الثقافات المؤسسية والعلاقات بين الأشخاص في مكان العمل والمجتمع.

تحمّس المشاركون في مجموعات التركيز عند عرض مقترحاتهم حول التحسينات الممكن إجراؤها وعلّقوا على بعض الأمثلة عن الاستراتيجيات والمبادرات الناجحة. لم يكن المشاركون في مجموعات التركيز على دراية كبيرة بالمبادرات الداعمة لقضايا المرأة في إقليم كردستان العراق، حيث كانوا على علم فقط بالمراكز الحكومية، ومأوي النساء، مع اطلاع بسيط على موضوع برامج التمكين. اعتبر المشاركون في مجموعات التركيز أن نظام الكونا هو إجراء مؤقت جيد، لكنهم أشاروا إلى رغبتهم في أن تتجح المرأة من تلقاء ذاتها. اعتبر المشاركون في مجموعات التركيز أن الإعلام يطلع بدور رئيسي في تسليط الضوء على المشاكل وتعزيز الوعي: "مثلاً، في السابق، لم نكن نعلم بالأمور التي تحصل في المحاكم، كنا على علم بما يحصب في العائلة والجوار، لم يكن هناك احصائيات". التلفزيون يمكن أن يكون أداة لتعزيز الوعي العام، لا سيما في موضوع العنف الجندري؛ أشارت مقدمة برامج تلفزيونية أنها كانت تقدّم برنامج عن قضايا النساء، ولكن تم توقيف هذا البرنامج على اعتبار أنه يعرّض أمام المجتمع المحلي فكرًا أجنبيًا ويُفسد أخلاق المرأة.

### أمثلة إيجابية

إن النجاحات التي تحققت في إقليم كردستان العراق، بحسب ما أفاد أصحاب العلاقة، هي محصورة بشكل عام بالمبادرات الحكومية، ولربما يكون ذلك لأن عينة البحث تتألف بالجزء الكبير منها من أشخاص من جهات حكومية. أشار أصحاب العلاقة إلى أن المرأة في إقليم كردستان العراق يمكنها أن تمرّ جنسيتها إلى أطفالها، خلافاً للمرأة في لبنان والأردن. كانت هذه النقطة واحدة من التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لكن الحكومة العراقية المركزية قد أزلت مؤخرًا هذا التحفظ. في إقليم كردستان العراق، تنصّ الاستراتيجية الحكومية العشرية على القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للنات، ويطلع المجلس الأعلى بدور جمع الإحصاءات حول هذه الممارسة على اعتبار أن الإحصائيات الحالية غير دقيقة. إن إدخال وزارة التربية لبعض التعديلات على المناهج المدرسية هو واحد من النجاحات التي تمّت الإشارة إليها.

### الدروس المستفادة

لا بدّ من إعارة برامج المرأة أهمية ليتم تغطيتها في الميزانيات المحلية والدولية، لا سيما في ظل الأولويات المتنافسة: "الأموال كلها تذهب لبرامج اللاجئين، لم نعد قادرين على تمويل المشروع الذي يحقق التمثيل القانوني الحرّ للمرأة الكردية". هذا وإنّ الكثير من برامج التمكين الاقتصادي للمرأة داخل المخيمات غير ناجحة: "المشكلة هي عندما تأتي المنظمات الدولية مع أسهل البرامج - معمل خياطة للنساء مثلاً. من دون إدارة أو احتساب للكلفة والأرباح". إنّ هذا النوع من النقد يسبّب الضوء على عدم فهم الوكالات الدولية للاحتياجات المحلية وعدم تنفيذها البحوث الكافية، وعدم كفاءتها في التطبيق، وقد تم الغمز في ذلك من برامج وكالات الأمم المتحدة.

وجد المشاركون في مجموعات التركيز أن برامج تمكين المرأة، والتي تتمحور بمجملها حول الخياطة والطبخ، غير ناجحة: "هل يمكنها أن تفتح معمل خياطة؟ هل سيسمح لها زوجها بذلك؟ هل سيسمح لها بالاحتفاظ بالأموال؟". اعتبر المشاركون أن مبادرة إدارة محاربة العنف ضدّ المرأة في وزارة الداخلية ومأوي النساء الحكومية مبادرات غير ناجحة، مع الحديث عن عنف واستغلال من قبل الأشخاص الموجودين في السلطة:



"الجوئها إلى مثل هذه الأماكن يعرضها للعنف مرة أخرى". أشار المشاركون إلى تنفيذ تظاهرة ضد العنف الجندري "تم نسيانها خلال أسبوعين".

تمت الإشارة إلى وجود إشكالية في استخدام مفردة "جندر" في الدورات التدريبية وحملات التوعية، حيث يتم الاستنباه بأنها تعلق بالمثلية الجنسية، كما تمت الإشارة إلى عدم تحقيق أي تقدّم في موضوع حقوق المثليين وثنائي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين والكوير LGBTQI: "إن تحدّثت عن هذا الموضوع هنا، يقتلونك".

انتقد كثيرون من أصحاب العلاقة والمشاركين في مجموعات التركيز المأوي الحكومية معتبرينها غير قادرة على توفير الأمن وأنّ المنشآت غير مناسبة للمرأة الضعيفة، بسبب عدم كفاية الميزانية، عدم الوعي في صفوف الموظفين والمجتمع، وعدم كفاءة النظم القضائية أو النظم ضمن المأوي نفسها.

أشار أصحاب العلاقة إلى أنّ الاحصائيات المحليّة والحكوميّة تساعد على فهم قضايا النساء في إقليم كردستان العراق أكثر من إحصاءات وكالات الأمم المتحدة. أشار أصحاب العلاقة أيضاً إلى الحاجة إلى تعزيز الروابط بين الحكومة، المجتمع المدني، والوكالات الدوليّة، من خلال اتفاقيات وورش عمل. اعتبر أصحاب العلاقة بمعظمهم ورش العمل جزءاً لا يتجزأ من هذه الجهود، واقترحوا أن يُطلب من الوكالات الدوليّة دورات تدريبية للموظفين الحكوميين من كافة المستويات: "المنظمات غير الحكوميّة الدوليّة لا تعمل على حلّ المشاكل بشكل منهجي. نحتاج إلى دورات تدريبية تنشّط الفكر وتخلق الوعي". في موضوع تعزيز المشاركة النسائية في مجال الاقتصاد، اقترح عدد من أصحاب العلاقة توفير خدمة رعاية للأطفال بأسعار معقولة وبشكل يمكن الاعتماد عليه لتمكين المرأة من الانضمام إلى القوة العاملة. في موضوع المشاركة السياسيّة، وبسبب أهميّة الأحزاب السياسيّة في إقليم كردستان العراق، دافع أصحاب العلاقة عن أهميّة العمل مع الأحزاب السياسيّة على تعزيز المراكز النسائية في هذه الأحزاب، في حين اقترح آخرون تنقيف القيادات النسائية من خلال ابتعاثهنّ إلى ورش عمل في الخارج. إن المقترحات التي قدّمها أصحاب العلاقة ترتبط بشكل عام بعدم كفاءة البرامج النسائية، ومبادرات الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وإلى عدم التنسيق بين أصحاب العلاقة، أكثر مما ترتبط بالحاجة إلى توعية الجمهور، أو تعزيز كميّة نوع العمل القائم حالياً.

شدّد المشاركون في مجموعات التركيز من رجال ونساء، مثلهم مثل أصحاب العلاقة، على الحاجة إلى العمل على التعليم والمناهج المدرسيّة، وأفادوا أنّه ينبغي بالمنظمات غير الحكوميّة والوكالات الدوليّة عدم هدر الأموال وأيضاً تنفيذ متابعة على البرامج، وفي هذا المجال قالت واحدة من النساء: "نرجو أن تتم متابعة هذا البحث وعدم الاكتفاء بتدوين آرائنا على الورق".

أشار الرجال والنساء إلى الحاجة إلى توسيع نطاق المبادرات من إربيل إلى المناطق الريفية. ذكرت النساء ضرورة تعاون الوكالات الدوليّة مع الوكالات المحليّة: "الوكالات الدوليّة تملك السبل، والوكالات المحليّة تعرف المشاكل المحليّة وكيف ينبغي حلّها". في موضوع تعزيز المشاركة، اقترحت النساء تشكيل مكاتب توظيف للنساء. اقترحت النساء أيضاً تحسين الظروف الاجتماعيّة التي تعيشها المرأة مع خلال العمل على قيم ومواقف الرجل، ومن خلال تعديل الخطاب الديني المعادي للنساء ببناء شراكات مع السلطات الدينيّة المعتدلة. اقترح الرجال تنفيذ جلسات تدريبية مختلفة تناسب على قياس النساء من مختلف الأطر الاجتماعيّة، (مثال: نقل الأفكار الغربيّة عن تمكين المرأة إلى القرى الريفية يمكن أن يوقعها في مشاكل). أوصى المشاركون الرجال، مثلهم مثل أصحاب العلاقة، بتدريب وتوعية المسؤولين في الحكومة والشرطة.

### أصحاب علاقة بارزين

اعتُبر المجلس الأعلى لشؤون المرأة، بالتمويل القليل الذي يصله، على أنّه صاحب سلطة كونه مكتب حكومي مع استراتيجية عشرية لتنمية شؤون المرأة. أشار أصحاب العلاقة بشكل متكرّر إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واليونيسف، والمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ولكن ليس بشكل إيجابي في كل المرّات (حيث أفاد البعض إلى عدم إمكانية الاعتماد على البحوث التي تجريها). اعتُبرت

منظمة تمكين المرأة (WEO) منظمة محلية فاعلة في عنكاوا، ورئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني شخصاً داعماً لحقوق وتقدّم المرأة حيث أنّه يتكلم عن هذه القضايا وهو استراتيجي في تنازلاته لرجال الدين. لم يُشير المشاركون الذكور في مجموعات التركيز إلى أي صاحب علاقة بارز في المجتمع، ولربما في ذلك إشارة إلى عدم وعيهم بهذه المسائل. النساء في مجموعات التركيز، شأنهنّ شأن أصحاب العلاقة، ذكروا المجلس الأعلى لشؤون المرأة ومنظمة تمكين المرأة. تمّ ذكر ملالا يوسف زايد كقدوة للنساء.

## و. تعليقات مقارنة

نعرض في الفقرات التالية نقاط التشابه ونقاط التباعد في نتائج الدول الثلاثة.

### المشاركة النسائية

نقطة التشابه في فهم المشاركة النسائية هي في أنّ المشاركة تكون في الحقلين العام والخاص. إن المرأة تفهم المشاركة النسائية من منطلق وظيفي، لا سيما في الأردن، وأيضاً في لبنان، ويمكن تفسير هذا الأمر بأن المشاركة النسائية تتجلى بشكل ملموس في تحسّن الوضع المادي والدخل الإضافي للعائلة. إن هذا الأمر يمثل إشكالية حيث أنّ التغيير المستدام يجب أن يستند إلى الالتزام الفردي، والعائلي، والمجتمعي بمواقف وقيم المساواة، وليس على احتياجات مؤقتة. تسود في الدول الثلاثة نظرة بأنّ ما من مشاركة نسائية كبيرة في السياسة – حتى في الأردن وإقليم كردستان العراق حيث تم استحداث نظام الكوتا النسائية، علماً أنّه في المفهوم الشامل للتغيير الاجتماعي تُعتبر التغييرات القانونية والمؤسّساتية ضرورية ولكن غير كافية، وينبغي أن تترافق مع تغييرات في مواقف الفرد، العائلة، والمجتمع.

عند مناقشة موضوع التغيير الذي حصل عبر الوقت في البلدان الثلاثة، تبيّن في البلدان الثلاثة أنّ مواضيع المشاركة والقيادة النسائية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان تتجلى بشكل أكبر اليوم في الخطابات العامة، من خلال ازدياد عدد مبادرات التوعية والدفاع عن قضايا المرأة. بهذا المعنى، هناك نظرة بأنّ التغيير الاجتماعي يحصل إذا ما اعتبرنا أنّ التغيير أمر يحصل على الأمد البعيد، هذا وقد تمّت الإشارة إلى أهمية خلق البيئة المناسبة للتغيير لتحقيق التغيير المستدام، وقد تمّت الإشارة في البلدان الثلاثة إلى إنجازات مجتمعية كبيرة. عبّر أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز عن الإحباط من بطء التقدّم، خصوصاً في الأردن حيث تحدّث عدد من الرجال المشاركين في مجموعات التركيز عن آثار مجتمعية سلبية، كارتفاع معدلات الطلاق، نتيجة ارتفاع المشاركة في الحقل العام.

في البلدان الثلاثة، تم الحديث عن الفوارق الجندرية في معرض الكلام عن المشاركة النسائية حيث أشار الرجال إلى طبيعة المرأة العاطفية كحاجز أمام مشاركتها الفعّالة، لا سيما في صنع القرار، وقد برز هذا الموضوع المشترك بشكل خاص في حوارات مجموعات التركيز في الأردن، وإلى حدّ معيّن في إربيل، وفي مجموعات التركيز في جنوب لبنان.

إنّ هذه النتائج تتلاقى مع مقاربة مبادرة "لنا" من حيث التركيز على تغيير مواقف الفرد والعائلة كمكوّن حرج من مكونات التغيير الاجتماعي. إن التعليم وبرامج التوعية (الإعلام مثلاً) يمكن أن تكون سبل مهمة لدفع النساء والرجال إلى التفكير بافتراضاتهم بشأن الأدوار الجندرية في المجتمع، والتفكير في مفهومي العدالة والمساواة والروابط في ما بينهما.

### القيادة

تم التركيز في الدول الثلاثة على موضوع المشاركة أكثر من موضوع القيادة، وقد اعتبرت مجموعات التركيز القيادة بشكل عام كمفهوم مجرد يقع خارج نطاق خبرات كثيرات من النساء. في الأردن وإربيل، تم التحدّث عن الكوتا النسائية في النظام السياسي كواحد من الإجراءات المهمة التي تمكّن المرأة من الوصول إلى مراكز القيادة، هذا وقد أعرب البعض عن إحباطهم بأنّ هذه الكوتا لا تمثل التزاماً حقيقياً بالمساواة بين الجنسين على اعتبار أنها إجراء "سطحي" أو شكلي. كانت النساء في الأردن بشكل خاص على وعي بوجود نظرة إلى المرأة بأنّها "عاطفية" وبالتالي غير مؤهلة للقيادة وصنع القرار. في البلدان الثلاثة، اعتبرت بعض المجالات ليست

مكأنًا للقيادات النسائية (باستثناء مجال التعليم بشكل خاص)، لا سيما إذا كان المجال يستدعي ساعات عمل "غير مقبولة اجتماعيًا" نظرًا للمخاوف المجتمعية على شرف المرأة، والعار. الرجال أعربوا عن اعتقادهم أنّ المرأة تتمتع حاليًا بالمساواة مع الجنس الآخر وتشارك في المجتمع، وأنّ القيادة غير مناسبة للمرأة بسبب طبيعتها العاطفية، هذا وتمت الإشارة إلى أنّ تولي المرأة أدوار قيادية إنما يترافق مع مشاكل عائلية وارتفاع في معدلات الطلاق.

### المساواة الجندرية بين الجنسين

على الرغم من أنّ مفردة "جنس" تحمل في طياتها معانٍ سلبية إلى حدّ ما في البلدان الثلاثة، كان هناك إجماع على دعم "المساواة الجندرية بين الجنسين" لدى مناقشة هذا المفهوم بشكل تجريدي باستخدام مفردات أخرى وعند الإشارة دينيًا إلى العدالة. برزت فوارق بين الرجال والنساء وبين البلدان عندما ناقشنا هذا المفهوم من المنطلق العملي التطبيقي. بشكل عام، اعتبر الرجال أنّ المساواة بين الجنسين موجودة في المجتمع، على الرغم من أنّ الرجال في الأردن يعتقدون أنّ على المرأة أن تستأذن أقاربها الرجال في معظم المسائل، مثل الذهاب إلى العمل أو الخروج من المنزل. في المقابل، إنّ المعوقات التي تمّ تحديدها شملت التهديدات على سلامة المرأة (جسديًا)، والعار، وضياح شرف العائلة نتيجة تواجد المرأة من دون مرافق في الحقل العمل. أفاد الرجال أيضًا أنّ المساواة بين الجنسين لها معنى آخر في الإطار المحلي (مقارنةً بالغرب) حيث يتفوق مفهوم العدالة على مفهوم المساواة، وهذا يمكن أن يعني أن الاختلاف في الأدوار المناطة للجنسين يعني تساوي، بالمعنى المجرد، من دون المطالبة بنفس الحقوق. الرجال في الأردن لم يعتبروا أنّ عدم تمتع المرأة بكامل حقوق الجنسية (لا تستطيع المرأة الأردنية تمرير الجنسية لأولادها) يعني نقص في المساواة بين الجنسين، حيث أنّهم يعتبرون أنّ "الأطفال ينتمون إلى والدهم"، وبالتالي الوالد هو المسؤول عن توفير الجنسية إلى الأطفال.

في لبنان، حذر أصحاب العلاقة من توهم وجود مساواة بين الجنسين، قائلين إنّ التحرر في الملابس والتواجد الجلي في الأماكن العامة لا يعني "حرية". في الواقع، إنّ هذه المظاهر يمكن أن تكون مجردّ امرأة لممارسات تقديم المرأة كعرض جنسي (كما في الغرب)، في مجتمع ذكوري، من دون أي مساواة في الحقوق في القوانين والممارسات الثقافية. تمت الإشارة أيضًا إلى ضرورة الأخذ بالتقاطعات بين العناصر التي تؤثر في موضوع المساواة بين الجنسين كطبيعة المكان (مدينة/ريف)، والموقع الجغرافي (بيروت/ صيدا والنيطية؛ أمان/الزرقاء)، والطبقة الاجتماعية، حيث أفاد واحد من أصحاب العلاقة: "كيف تكون المساواة بين الجنسين هي المشكلة عندما يعتاش بعض الناس على أقل من دولار واحد في اليوم؟". العاملون في موضوع حقوق المثليين وثنائي الميل الجنسي والمتحولين جنسيًا وحاملي صفات الجنسين والكوير (LGBTQI) (في الأردن ولبنان)، اعتبروا أنّه من المهم إنشاء تحالفات استراتيجية للمحاربة لحقوق المهمشين في المجتمع.

### التغيير الاجتماعي

شدّت البلدان الثلاثة على مقاربة متكاملة، بتغيير بنوي/مؤسّساتي قانوني يرافقه تغيير في مواقف ومعتقدات الفرد ضمن العائلة والمجتمع المحلي. كان الرجال أقرب إلى المقاربة الوظيفية بحيث اقترحوا تعديلات بسيطة نوعًا ما مع المحافظة على الوضع القائم، مؤيدين الأدوار الجندرية والتنشئة التفاضلية على الأدوار الجندرية النمطية. إنّ معظم الآراء التي تمّ التعبير عنها أفادت بأنّ التغيير الاجتماعي هو شيء يحصل تدريجيًا عبر الوقت، وعلّق الأكبر سنًا القول إنّهم شدهوا تغيير اجتماعي في موضوع المساواة بين الجنسين، ذاكرين بشكل خاص الإنجازات في مجال التعليم. في الأردن وإقليم كردستان العراق، تم اعتماد الكوتا النسائية في المؤسّسات، وقد تمّ التشديد في الأردن وإقليم كردستان العراق على أهمية تغيير وجهات النظر على مستوى الأفراد. في إقليم كردستان العراق، أفاد المشاركون أنّ الحرب والصراعات تحدث تغيير اجتماعي حيث أشاروا إلى أدوار النساء في المعارك. في المقابل، تمّ التشديد في لبنان بشكل أكبر على أهمية الآليات البنوية والمؤسّساتية في الترويج للمساواة بين الجنسين بسبب النقص في هذه الآليات في هذا البلد. في البلدان الثلاثة، تم ذكر التعليم، والإعلام، ومنصّات التواصل الاجتماعي كفرص أو مسهّلات للتغيير الاجتماعي. إنّ هذه الفكرة تتلاقى مع نموذج التغيير الاجتماعي حيث يطلع التعليم والإعلام – التي يمكن في نفس الوقت استغلالها لتمرير أهداف وقيم الدولة – بدور منصّة ديناميكية للتحوّل الاجتماعي. في موضوع التعليم، يطلع المعلمون والعلاقة التربوية بدور حرج، إلى

جانب دور العائلة. بناءً عليه، يمكن القول إنّ التعليم يطلع بدور الرابط بين التغيير على مستوى المواقف الفردية والتغيير المجتمعي الأوسع.

### المعوقات والفرص

أفاد الرجال والنساء بوجود معوقات أساسية في وجه تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة والقيادة النسائية في مجتمعاتهم. تتشارك الدول الثلاثة بخصال اجتماعية مشتركة هي الممارسات الذكورية المتأصلة في القوانين والممارسات المجتمعية، والتنشئة التفاضلية على الأدوار الجندرية، ومفهوم "العار" و"الشرف" الذي يحد من حركة المرأة، والفقير، وعدم وجود قوي لمفهوم للمواطنة. مقارنةً بلبنان، تُعتبر العوامل الشخصية على درجة أكثر أهمية في الأردن وإقليم كردستان العراق حيث تم ذكر الزوج كالعائق الأساسي، إلى جانب الخوف من العنف - في المنزل وفي المجال العام.

بالنسبة إلى الفرص، أفاد المشاركون في الدول الثلاثة عن فرصة كامنة في التعليم والإعلام، مع الإقرار بأن التعليم والإعلام يمكن أن يشكلا بموجب وضعهما الحالي معوقات. اعتُبرت الكوتا السياسية والآليات المؤسسية من بين الفرص، ولكن كتدابير مؤقتة. تمت الإشارة إلى الفئات الشابة/الجيل الجديد ورجال الدين المعتدلين كفرص. في المقابل، اعتُبر الفقر، والحرب، والصراع من الفرص بموجب الدواعي الوظيفية التي تعطي المرأة فرصة لمشاركة وقيادة أكبر. إنّ هذه النتائج تتلاقى مع نتائج الفقرة التالية حول التغيير الاجتماعي، وتتلاقى مع نموذج التغيير الاجتماعي الذي يفيد بأن التغيير في المواقف والقيم على الصعيد الشخصي يتم من خلال التعليم والتوعية، تمهيداً لوجود إطار مستدام للتغييرات في القوانين والسياسات التي تمت في الأردن وإقليم كردستان العراق، وخلق مناخ لهذا النوع من التغييرات على المستوى الأعلى في لبنان. إنّ التعليم والتوعية يكتسبان أهمية حرجة من حيث الترويج للانتقال المفاهيمي من اعتبار المشاركة والقيادة النسائية من منطلق اقتصادي وظيفي إلى مفهوم أكثر استقراراً يستند إلى مفهومي المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية.

في كلمة أخيرة، يُفترض في الكثير من الأحيان أن المرأة لا تملك الكثير من الحقوق في المنطقة العربية، ويُعزى هذا الأمر بالعادة إلى الدين - والدين الإسلامي بشكل أساسي. إنّ نتائج هذا البحث تؤكد الحجج النظرية والبيانات التي تم جمعها في الدراسات التجريبية بأنّ الديانة لا تُعتبر محلياً عائفاً كبيراً بحيث تُعزى العوائق المجتمعية الرئيسية إلى الثقافة الذكورية والعادات القبلية/الثقافية التي نجدها في المجتمعات المسلمة والمجتمعات المسيحية في البلدان الثلاثة. إنّ هذا الأمر لا يعني أنّ الدين لا يطلع بدور مهم حيث إنّ الخطابات المجتمعية التي تدعو إلى السيطرة على المرأة تلجأ إلى التفسيرات الدينية لتشريع هذه الخطابات كونه من الصعب تقديم الحجج ضد التفسيرات الدينية. بالتالي، ينبغي العمل مع رجال الدين المعتدلين، من باب استراتيجية الحيلة، على الدفع بحقوق المرأة وتعزيز المشاركة والقيادة النسائية.

### ز. خلاصات

الهدف الكلي من هذه الدراسة هو إجراء بحث كمّي في لبنان، والأردن، وإقليم كردستان العراق، لاستكشاف الديناميكيات التي تقود من التغيير في المواقف وجهات النظر الفردية بشأن المساواة بين الجنسين إلى التغيير الاجتماعي والسياسي الأعم. يُقسّم هذا الهدف العام إلى هدفين محدّدين:

- 1- تنفيذ تقييم مقارن لدور المؤسسات في المحافظة على عدم المساواة بين الجنسين في لبنان، والأردن، وإقليم كردستان العراق.
- 2- تحليل سلسلة التغييرات في وجهات النظر والمواقف حيال المساواة بين الجنسين من الحقل الفردي إلى الحقل الاجتماعي السياسي، ومن المستوى الفردي إلى المستوى الوطني.

في موضوع الهدف الأول، تم تنفيذ التقييم من خلال عدد (3) أسئلة فرعية: (1) طبيعة المشاركة النسائية واختلاف هذه المشاركة بحسب العمر، المستوى الاجتماعي الاقتصادي، الدين، الوضع القانوني، إلخ، (2) المعوقات في وجه المشاركة، و(3) وجهات نظر أصحاب العلاقة الرئيسيين بشأن المساواة بين الجنسين والمشاركة النسائية.

أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز رجالاً ونساءً في البلدان الثلاثة اعتبروا المشاركة النسائية في المجتمع مهمة في الحقلين العام والخاص، مع أهمية خاصة للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية، والإشارة إلى أن المشاركة تختلف بشكل كبير وفقاً لعمر المرأة، وضعها العائلي، خلفيتها الاجتماعية والاقتصادية، ووضعها القانوني، بما يبين أهمية أخذ بالنقاط بعين الاعتبار في محاولة فهم وترويج المشاركة النسائية والمساواة بين الجنسين. اعتبر معظم الرجال والنساء أن المشاركة النسائية تكون لدواعي وظيفية في الدول الثلاثة أكثر مما هي من باب المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. كان أصحاب العلاقة أقرب إلى التكلم عن المشاركة والقيادة السياسية من باب المساواة بين الجنسين. في موضوع القيادة النسائية كان الاجماع أقل حيث اعتبر الرجال في الأردن وجنوب لبنان أن المرأة "عاطفية" بطبيعتها وبالتالي قدراتها القيادية محدودة. تمت الإشارة إلى عدم الرضا عن ضعف المشاركة السياسية النسائية، خاصة في لبنان، ولكن أيضاً في الأردن وإقليم كردستان العراق حيث، وعلى الرغم من وجود الكوتا، يُعتبر أن المرأة لا تتمتع باستقلالية في صنع القرار وأنها لا تروج للمساواة بين الجنسين بهدف تحقيق المساواة بحد ذاتها. إن هذه النتائج تعكس الأدوار الجندرية المحددة للجنسين في المجتمع، والتي تقوم على فهم لماهية "الرجل" وماهية "المرأة".

في موضوع الهدف الفرعي الثاني الذي يركز على سلسلة التغييرات في وجهات النظر والمواقف حيال المساواة بين الجنسين من المجال الفردي إلى المجال المجتمعي الأعم، ومن المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، تمت مقارنة هذا الهدف الفرعي من خلال عدد (8) أسئلة فرعية: (1) وجهة نظر الرجال والنساء حيال المستويات الحالية للمشاركة (وكيف تختلف وفقاً للعمر، الطبقة الاجتماعية الاقتصادية، الوضع العائلي، الدين، الوضع القانوني، إلخ...)، (2) ما هي الأمور التي تؤثر على وجهات النظر، وكيف يمكن تغييرها؟، (3) كيف يمكن أن يؤدي التغيير على صعيد الفرد إلى تغيير على صعيد المجتمع، وكيف يمكن أن يؤدي التغيير على الصعيد المحلي إلى تغيير على صعيد الوطن ككل؟، (4) ما هي الفرص الموجودة؟، (5) كيف يحصل التغيير؟، (6) ما هي الاستراتيجيات التي كانت ناجحة ولماذا؟، (7) مبادرات أخرى أو دروس مستفادة، (8) توصيات.

لوحظ إن الهدف الفرعي الثاني الذي تمحور حول الوصول إلى نظرية حول التغيير هو هدف طموح جداً مقارنة بنطاق وحجم البحث، والفترة الزمنية المحددة للبحث بعدد (7) أشهر. إن هذا البحث يقدم بيانات خاصة بمواقع الدراسة ويعطي فكرة عن وجهة نظر النساء والرجال وأصحاب العلاقة في هذه المواقع. بناءً عليه، لا بد من الإقرار بمحدودية البحث من حيث تقديم نظرية عن التغيير، واعتبار أنه يقدم مقترحات لخطوط بحث. السؤال الفرعي رقم (3) – كيف يمكن أن يؤدي التغيير على صعيد الفرد إلى تغيير على صعيد المجتمع، وكيف يمكن أن يؤدي التغيير على الصعيد المحلي إلى تغيير على صعيد الوطن ككل؟- يحتاج إلى دراسة مركزة، وهذا ينطبق أيضاً على السؤال الفرعي رقم (5) -كيف يحصل التغيير؟- (وضع نظرية حول التغيير الاجتماعي).

بعد الإشارة إلى هذه الأمور، يمكن القول إنه تم الخلوص إلى ملاحظات مثيرة للاهتمام حول الهدف الفرعي الثاني. بالنسبة إلى المشاركة النسائية (السؤال الفرعي الأول)، وفي حين اعتبر معظم أصحاب العاقة أن مستويات المشاركة قد تحسنت، إلا أن بعضاً منهم قد أعرب عن نظرتهم بأن المشاركة قد تراجعت خلال السنوات الخمسة الماضية بسبب عدم الاستقرار السياسي، وتزايد الفقر، و"الربيع العربي". هذا وقد اعتبر أصحاب العلاقة أن مواضيع المشاركة والقيادة النسائية والمساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء باتت مطروحة بشكل أكبر خلال السنوات العشرة الأخيرة، مع تغطية إيجابية أكبر ودفاع أكبر عن هذه القضايا. من جهة أخرى، تم التعبير عن إحباط حيال عدم انعكاس هذا الوجود وهذه التغطية على جودة المشاركة النسائية. إن التغييرات هذه تم عزوها إلى تغييرات على مستوى السياسات الدولية (مع الإشارة إلى أهمية بكين +20، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، وضمن حدود معينة إلى السياسات الإقليمية والوطنية. بشكل عام، أفاد المشاركون في مجموعات التركيز بتحسّن المشاركة النسائية، على الرغم من إشارة المشاركين في لبنان، رجالاً ونساءً، إلى النقص الحاد في التمثيل النسائي في المجال السياسي في لبنان، حيث أن عالم السياسة الرسمية في لبنان يُعتبر مجالاً ذكورياً يرتبط بالحرب والعنف. في الأردن وإقليم كردستان العراق، وعلى الرغم من التواجد النسائي في عالم السياسة من خلال نظام الكوتا، تم التعبير عن الإحباط حيال جودة و"حقيقة" المشاركة والقيادة النسائية، وخصوصاً في إقليم كردستان العراق.

بالنسبة إلى السؤال الفرعي رقم 2 (ما هي الأمور التي تؤثر على بالنظرة إلى المشاركة والمساواة بين الجنسين؟)، تم تحديد عدد من العوامل وتصنيفها على أربعة مستويات: شخصي، مجتمعي، بنوي/مؤسسات، واستراتيجي. ظهر اختلاف واضح بين وجهة نظر أصحاب العلاقة ووجهة نظر المشاركين في مجموعات التركيز حيث أنّ أصحاب العلاقة تحدّثوا بشكل أكبر عن العوامل البنوية/المؤسّساتية والاستراتيجية (أمثلة: القوانين، الحواجز البنوية كالنقص في خدمات رعاية الأكال)، في حين أنّ المشاركين في مجموعات التركيز ركّزوا بشكل أكبر على العوامل الشخصية المجتمعية (أمثلة: وجهة نظر الزوج، فكرة العار والشرف، التنشئة على الأدوار الجندرية النمطية، الاختلاف البيولوجي بين الجنسين كمحدّد لماهية الرجل وماهية المرأة، اعتبار المرأة ضعيفة جسدياً وبالتالي معرضة جنسياً، الخوف من العنف). إن هذ الفارق بين أصحاب العلاقة والمشاركين في مجموعات التركيز قد يكون ناجماً جزئياً عن انخراط أصحاب العلاقة في العمل مع المنظمات غير الحكومية التي تركز على مواضيع البنية المؤسّساتية والقانونية، وعن كون أصحاب العلاقة في مواقع نخبوية بحيث ربما لا يواجهون المعوقات الشخصية والمجتمعية كالرجال والنساء المشاركين في مجموعات التركيز والذين هم أقلّ حظوةً. وربما يكون هذه الفارق ناجماً عن النقص في اطلاع الرجال والنساء المشاركين في مجموعات التركيز على المعوقات المؤسّساتية التي تقف في وجه المشاركة النسائية والمساواة بين الجنسين.

بالنسبة إلى موضوع فهم كيفية حصول التغيير الاجتماعي – الانتقال من المستوى الفردي إلى المستوى المجتمعي، ومن المستوى المحلي إلى المستوى الوطني – كان الرأي في لبنان والأردن أنّ للمرأة اليوم وجود أكبر في السياسة المحلية من خلال البلديات، وبشكل غير رسمي من خلال منظمات المجتمع المدني والمبادرات. مقارنة بالأردن، حقّق لبنان نجاحاً أكثر تواضعاً على صعيد الوجود النسائي في السياسة الرسمية، ولكن هنا تواجد أكبر للمرأة اللبنانية في التظاهرات، والحركات العمالية، والسياسة المحلية، وهذا ويمكن تعليل عدم ترجمة المشاركة النسائية في السياسة المحلية إلى مشاركة في السياسة على المستوى الوطني في لبنان إلى النظام الذكوري، الذي يمكن أن يفسّر أيضاً تدني مستوى المشاركة النسائية في الحقل العام بشكل عام. نوصى بتنفيذ المزيد من الأبحاث لاستيضاح المعوقات التي تقف في وجه الانتقال من المشاركة في السياسة على الصعيد المحلي إلى المشاركة على الصعيد الوطني ككل.

بالنسبة إلى الانتقال من المستوى الفردي إلى المستوى المجتمعي – الذي يعني الوصول إلى نظرية حول التغيير الاجتماعي (السؤالين الفرعيين الرابع والخامس) – يمكن استشراف بعض الأفكار النيرة من التعليقات التي وردت حول أهمية التربية والتوعية عبر الإعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي. تكرر ذكر الاعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي في البلدان الثلاثة كفرصة أو مسهّلات لإحداث التغيير الاجتماعي. نعتبر أنّ هذه التعليقات تدعم نموذج للتغيير الاجتماعي حيث يشكل الاعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي – والتي يمكن استخدامها لتمثيل ونقل أهداف وقيم الدولة – "مستوى وسيط" بين المستوى الفردي والمستوى الجماعي. يمكن للتعليم الرسمي، والتعليم غير الرسمي داخل العائلة – أن يطلع بدور مهم في التشجيع على التفكير في معنى الجندر، والتوقعات من الجندين في المجتمع. دور المعلمين والعلاقة التربوية مهم إلى جانب دور العائلة. بناءً عليه، يطلع التعليم بدور محوري كرابط بين مواقف الفرد ومواقع المجتمع – وهو بذلك يسهّل سلسلة التغيير من المستوى الفردي إلى مستوى المجتمع ككل.

بالنسبة إلى فرص التغيير (السؤال الفرعي رقم 4)، اعتُبر أنّ الدور الذي يطلع به التعليم كقناة للتحوّل الاجتماعي هو دور حيوي. التعليم يمكن أن يُعتبر كفرصة على المستوى البنوي/المؤسّساتي كقناة يتم من خلالها تمرير أهداف وقيم الدولة، ويمكن أن يُعتبر أيضاً الرابطة الواسطة ما بين المواقف والقيم الشخصية والعائلية والتغيير الأعم على مستوى المجتمع ككل.

**الإعلام، منصّات التواصل الاجتماعي، والحملات الإعلانية** – سلط الضوء عليها أصحاب العلاقة والمشاركين في مجموعات التركيز، وإن أشار بعض المشاركين في مجموعات التركيز إلى الدور السلبي الذي يلعبه الإعلام. إنّ الإعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي، شأنها شأن التعليم، تعكس قيم ومواقف المجتمع، وتوفّر مساحة للتحوّل الاجتماعي. أصحاب العلاقة أفادوا بأنّ الإعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي قد خلقت مناخاً يرحّب بالعمل الذي يقومون به في تعزيز التوعية بحقوق المرأة والقضايا ذات الصلة (عمالة الأطفال، الاتجار بالبشر،

الصحة الجنسية، حقوق الوافدين واللاجئين، وحقوق المثليين وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين والكوير (LGBTQI)، بالإضافة إلى الوعي الأكبر مواضيع حقوق الإنسان. أشار المشاركون في مجموعات التركيز إلى أهمية إشراك الرجال في المبادرات، وإلى إمكانية تحقق منافع كثيرة من العمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية. أفاد عدد قليل من الرجال المشاركين في مجموعات التركيز بأن الدين يدعم تمكين المرأة. في لبنان، اعتُبرت القدرة الكامنة في المجتمع المدني – ولا سيما الفئات الشابة – كفرصة لإحداث التغيير الاجتماعي. لم يتم ذكر الدين بشكل متكرر كفرصة، حيث أن الدين جاء على لسان عدد قليل من الرجال في مجموعات التركيز في مختلف مواقع الدراسة في الدول الثلاثة.

بالنسبة إلى الاستراتيجيات الناجحة (السؤالين الفرعيين السادس والسابع)، تكلم بعض أصحاب العلاقة عن حملات التوعية – مثلاً حملات التوعية ضد العنف المنزلي في لبنان، وأيضاً مبادرات التمكين من خلال المعرفة، كدورات تكنولوجيا المعلومات المقدمة إلى اللاجئات في لبنان. ربما تكون هذه المبادرات قد خلّفت أثراً من خلال إمدادها النساء بالمهارات وأيضاً من خلال تغييرها المواقف بالخبرات الجديدة التي تمرّ بها النساء كنتيجة لهذه المبادرات. من جهة أخرى، تمّت الإشارة في لبنان وإقليم كردستان العراق إلى موضوع العمل مع رجال الدين المعتدلين كوسيلة لمواجهة الخطاب الديني المعادي للمرأة. هذا وقد شدّد أصحاب العلاقة والمشاركون في مجموعات التركيز على أهمية فهم المنظمات الدولية للنطاق المحلي، وعلى تخصيصها الوقت الكافي لترسيخ المبادرات، وتنفيذ أعمال المتابعة على المبادرات. اعتُبر التنسيق بين مختلف أصحاب العلاقة (الشركاء) كعامل مهم في تحقيق مخرجات النجاح.

### ح. التوصيات

نستعرض في هذا القسم الأخير من البحث توصيات أولية استنتجناها من المقابلات مع أصحاب العلاقة والحوارات مع مجموعات التركيز، وهي تتمحور حول المعوقات والفرص التي تمّ تحديدها في القسم السابق من البحث. نشدّد على أنه، ونظراً إلى نطاق وحجم البحث، لا بدّ من المزيد من العمل لاستكشاف العلاقة بين البنى والمؤسسات، والمواقف والقيم الاجتماعية الثقافية والشخصية، ولا سيما فيما يتعلق بالهدف الفرعي رقم 2 – تحليل سلسلة التغيير الاجتماعي. تمّ تنظيم التوصيات بحسب مستوى التدخل (شخصي، مجتمعي، بنوي/مؤسّساتي، واستراتيجي)، وهي موجّهة إلى حدّ كبير إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. التوصيات حول نظام الكوتا والتعليم موجّهة إلى المنظمات غير الحكومية التي تقيم حملات حول هذه المواضيع، وإلى الحكومات.

### الصعيد الشخصي/المجتمعي

**مبادرات التمكين الاقتصادي الموجّهة للنساء (وتشمل القروض الصغيرة)** – تمّ تحديد المشاركة الاقتصادية كأولوية، وبسبب الفقر وعدم الاستقرار السياسي، ننصح بالتركيز بشكل خاص على تعزيز وصول المرأة إلى سوق العمل من خلال سلسلة من المبادرات تشمل التدريب العملي على المهارات (تكنولوجيا المعلومات، لغات مثلاً)، ودعم المرأة في إطلاق مؤسسات صغرى (من خلال مثلاً التدريب على تنظيم المؤسسات، إعلانات عن / تسهيل الوصول إلى برامج القروض الصغيرة). إنّ هذا الأمر يستدعي تغييرات بنوية/مؤسّساتية في موضوع خدمات رعاية الأطفال – أن يوقّر صاحب العمل هذه الخدمات بسعر متدنّي أو مجاناً. هذا ومن المهم بمكان ألا يكون المنطق خلف مثل هذه المبادرات قائم فقط على فكرة تخفيف الفقر بل أن يقوم أيضاً على فكر المساواة بين الجنسين كمدخل لتحقيق التغيير المستدام.

**تعزيز التمويل المخصّص للمشاريع التي تهدف إلى القضاء على العنف ضدّ المرأة** – لهذه النقطة أهمية حرجة إن من حيث قيمة الكرامة الإنسانية والمساواة بين الجنسين، وإن من حيث خلقها بيئة آمنة بحيث تشعر المرأة بأمان في الحقل العام، ومن حيث محاربتها العنف في الحقل الخاص. إنّ المشاركة والقيادة النسائية ترتبط بشكل مباشرة بمستويات العنف ضد المرأة في الحقلين العام والخاص، وبالنظر السائدة حول مستويات هذا العنف.

**الحوار مع الشركاء – رجال الدين المعتدلين** – اعتُبر تفسير الخطاب الديني كواحد من المعوّقات التي تقف في وجه تعزيز المساواة بين الجنسين، وبالتالي، من المهم بمكان أن يتم التعاون مع رجال الدين المعتدلين الذين

يملكون قدرة كبيرة على التأثير بالمجتمعات المحلية. إنّ هذه الفكرة تتلاقى مع دور التربية والتوعية في سلسلة التغيير الاجتماعي.

**إشراك الرجال في مبادرات المساواة بين الجنسين** – من المهمّ بمكان أن نفهم مساعي تعزيز المساواة بين الجنسين على أنّها تصب في مصلحة المجتمع، وأنها لا تضع مصالح المرأة في وجه مصالح الرجل، مع التطرّق إلى الأفكار المغلوطة في هذا المجال (تعزيز المشاركة النسائية وحقوق المرأة لا يهدّد الرجل في فرص العمل، ولا يهدّد موقع الرجل في المجتمع). لا بدّ من أن تُقدّم هذه المبادرات أكثر من مجرد منصّة للتحدّث عن المساواة بين الجنسين بشكل تجريدي مبهم، كأن تتطرّق إلى التغييرات في الحياة اليومية التي يعيشها الناس مع تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة والقيادة النسائية.

### بنيوي/مؤسّساتي

**حملات لتغيير القوانين والسياسات** – يمكن أن يُعتبر تغيير السياسات والقوانين أمر ضروري ولكن غير كافٍ بحد ذاته، حيث يجب أن يترافق مع عمل على الأرض على تغيير المواقف. إنّ هذه التوصية تأخذ بالرباط ما بين المستوى الأدنى (الفرد) والمستوى الأعلى (القوانين) في إحداث التغيير الاجتماعي. تمّ التشديد على موضوع هذه التوصية في لبنان بشكل خاص في معرض الحديث عن المشاركة النسائية في السياسة، وقانون الجنسية. في الأردن وإقليم كردستان العراق، تمّ التشديد بشكل أكبر نوعاً ما على تغيير المواقف الشخصية، والعائلية، والقبلية، يمكن تعليل هذا الأمر بالتغييرات التي سبق أن تمّ إدخالها على القوانين والسياسات في إقليم كردستان العراق والأردن (ولم تحصل بعد في لبنان).

**الكويتا كتدبير انتقالي مؤقت** -لتعزيز المشاركة والقيادة النسائية، على أن يترافق مع إعطاء أولوية لموضوع تعزيز المساواة بين الجنسين في المؤسّسات (مراقب في الحكومة، دوره متابعة قضايا النساء في مجمل المجالات، ولا سيما في موضوع الميزانية). تمّ التعبير في لبنان عن الشك بموضوع الكويتا النسائية حيث أنّ هذا النظام هو غير مطبّق في لبنان وهناك نظرة بأنّ هذا الأمر غير ممكن سياسياً حيث أنّ الحملات السابقة لم تحقّق نجاحاً يُذكر حتى تاريخه. هذا وقد ورد تعليق بأنّ الكويتا النسائية تنطوي على تمييز، وفي هذه الملاحظة تناقض على اعتبار أنّ نظام الحوكمة السياسية قائم على استخدام الكويتا لتوزيع السلطة بين المجموعات الدينية بحسب ما يتفق مع حجمها. في إقليم كردستان العراق، هناك نظرة كبيرة بأنّ نظام الكوينا لا يعكس التزام كبير بالمساواة بين الجنسين، ولم يؤدّ إلى تغيير إيجابي حيث أنّ النساء اللواتي يتم ترقيتهنّ إلى هذا الدور هنّ "ممثلات" بالوكالة عن رجال من عوائل مهيمنة، ولا يملكن سلطة القرار المستقلّ، وأنّ هؤلاء النساء لسن بالضرورة ملتزمات بموضوع المساواة بين الجنسين، والمشاركة والقيادة النسائية، علماً أنّ نظام الكوينا يحقّق أقله تواجد أكبر للمرأة في الحقل العام و"يطبّع" وجودها كمشاركة وقائد في المجتمع.

**سياسات وشبكات تدعم وتشمل المرأة** – التوصيات شملت بناء وقوينة شبكات مهنية لدعم المرأة بسبب النقص النسبي في هذه الشبكات. الهدف من هذه الشبكات توفير مننديات رسمية لتبادل الخبرات، والممارسات الجيدة، والدعم المعنوي. التوصيات شملت أيضاً فكرة وضع سياسات لشمل النساء في الأحزاب السياسية تمكّن المرأة من المشاركة في السياسة على الصعيد الوطني ككل.

**إصلاح التعليم** – نظراً للقدرة الكامنة على تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال التعليم، لا بدّ من إصلاح المناهج وإزالة الأفكار النمطية حول الجنسين وتمثيل المرأة من خلال إدراج أمثلة إيجابية عن القدوات النسائية في المناهج. لا بدّ أيضاً من تدريب المعلمين على الأخذ بموضوع المساواة بين الجنسين لتحسين الممارسات التربوية، وأيضاً لا بدّ من تحسين ظروف العمل للمعلّمات.

مبادرات الشباب – هذه التوصية ترتبط مع توصية اصلاح التعليم وهي مكتملة لها. من المهمّ بمكان أن تتمّ الاستفادة إلى أقصى حدّ ممكن من القدرة الكامنة في الفئات الشابة في البلدان الثلاثة والتي تمثل جزءاً كبيراً من إجمالي عدد السكان في هذه البلدان. في لبنان بشكل خاص، بيّنت الفئات الشابة عن ديناميكية كبيرة في الحملات المطالبة بالتغيير الاجتماعي (تظاهرات ضد ملف النفائيات حيث اطلعت الشبابات بدور قيادي كبير). التوصيات



في هذا المجال تشمل إعطاء أهمية عند توزيع التمويل إلى مشاريع تدريب الفئات الشابة (مشاريع تطوير مهارات تنظيم وتنفيذ الحملات، التعريف بالحقوق المدنية ودور الإعلام، تنظيم وقيادة المشاريع، إلخ....)

### الاستراتيجي

تنسيق أكبر بين المنظمات غير الحكومية وبين المنظمات/المبادرات المحلية والدولية - يوجد إقرار كبير بضعف التنسيق لأسباب مختلفة منها التنافس على التمويل الذي يفرق ويقف في وجه تحقيق المصالح الاستراتيجية لهذه المنظمات. يجب أن يكون هذا التنسيق رسمي على شكل تحالفات تهدف إلى التغلب على المعوقات.

الحملات من خلال وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي (ضد الإعلانات التي تعرض المرأة كسلعة جنسية) والتوعية بأهمية دور الجنسين: تم الإقرار بتأثيرات الإعلام - الإيجابية منها والسلبية. لا بدّ من حملات ضد الأدوار الجندرية وضد عرض المرأة كسلعة جنسية في الإعلام، كما لا بدّ من تدعيم الاعتراف بأهمية دور الجنسين والترحيب بالمشاركة والقيادة النسائية في المجال الإعلامي (خلق بيئة داعمة).

التنسيق مع الحملات المطالبة بحقوق المهمشين - الربط مع مفهوم المواطنة الحاضرة (حقوق العمالة الوافدة، حقوق اللاجئين، حقوق المثليين وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين والكوير LGBTQI، وحقوق المرأة): لا بدّ من التنسيق مع الحملات التي تدعو إلى المساواة في الحقوق لمختلف المجموعات المهمشة، تدعياً للجهود الاستراتيجية. إن هذا التنسيق ليس مجرد أداة استراتيجية، هل هو يعكس فهم لمفهوم ومبدأ المواطنة الحاضرة - للنساء والفئات المهمشة في المجتمع. إنّ هذا التنسيق سيستدعي انتقال مفاهيمي، ويعتبر العاملون في مجال حقوق المثليين وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين والكوير LGBTQI وحقوق المرأة أنّ تنسيق من هذا النوع لا سيما مع المجموعات التي تنظم حملات وتعمل على دعم حقوق المرأة إنما يحقق منافع كبيرة، مع العلم أنّ المجموعات المناضلة لقضايا المرأة ليست دائماً منفتحة على العمل مع مجموعات المطالبة بحقوق المثليين وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين والكوير LGBTQI بشكل خاص بسبب المواقف السلبية من الميول الجنسية الخارجة عن المؤلف.

تعزيز المواطنة الديمقراطية / القضاء على الطائفية: إنّ تعزيز المساواة بين الجنسين وتضمينها في القوانين والسياسات في الحقل العام إنّما يقوم على فهم اجتماعي للعلاقة بين المواطن والدولة. بناءً عليه، علق كثيرون على أنّ الناس، ليس فقد النساء، ليسوا "مواطنين حقيقيين" أولاً وأخراً، بل أعضاء في عائلة، قبيلة، أو مذهب؛ بالتالي، إنّ تعزيز المواطنة الديمقراطية المدنية وبناء عقد اجتماعي جديد في المنطقة العربية إنّما هو جزء مهمّ من التغيير الاجتماعي.

- Basu, A. (1995). *The Challenge of Local Feminisms: Women's Movements in Global Perspective*. Boulder: Westview Press.
- Faour, M. A. (2007). 'Religion, demography, and politics in Lebanon', *Middle Eastern Studies*, 43(6), 909-921.
- Foucault, M. (1998). *The History of Sexuality: The Will to Knowledge*. London: Penguin.
- Giddens, A. and Sutton, P. W. (2014). *Sociology*. (7<sup>th</sup> edition). Cambridge and Malden, MA: Polity Press.
- Haider (2011). 'An Investigation into the Meaning of Locally Produced Entertainment Media to Lebanese Women: A Concentration on the Film Sukkar Banat (Caramel)'. Media@LSE Electronic MSc Dissertation Series. <http://www.lse.ac.uk/collections/media@lse/mediaWorkingPapers/>
- Hall, S. (1997). *Representation: Cultural representations and signifying practices*. London: Sage.
- Happer, C. and Philo, G. (2013). The role of the media in the construction of public belief and social change. *Journal of Social and Political Psychology*, 1, 321-336.
- HRW (2003). *Human Rights Watch Briefing Paper Background on Women's Status in Iraq Prior to the Fall of the Saddam Hussein Government* November, 2003. Accessed 12 September 2015 at: <http://www.hrw.org/legacy/backgrounder/wrd/iraq-women.htm>
- Kharroub, T. and Weaver, A. J. (2014). 'Portrayals of women in transnational Arab television drama series', *Journal of Broadcasting and electronic media*, 58 (2), 197-195.
- Kiwan, D. (2008). *Education for Inclusive Citizenship*. London and New York: Routledge.
- Kiwan, D. (eds). (2013). *Naturalisation policies, education and citizenship: multicultural and multination societies in international perspective*. London and New York: Palgrave Macmillan.
- Lauzen, M. M., Dozier, D. M. and Hicks, M. V. (2001). 'Prime-time players and powerful prose: the role of women in the 1997-1998 television season', *Mass Communication and Society*, 4 (1), 39-59.
- Oxfam (2014a). *OXFAM GB – Invitation to Tender for Women's Participation and Leadership in Jordan, Lebanon and Iraq: Moving from Individual to Collective Change*.
- Oxfam (2014b). *Lana: Transformative Political Identities for Gender Equality in Jordan, Iraq and Lebanon: Project Proposal (Appendix C)*.
- Pykett, J. (2010). 'Citizenship education and narratives of pedagogy', *Citizenship Studies*, 14 (6), 621-635.
- Rabinow, P. (ed). (1991). *The Foucault Reader: An introduction to Foucault's thought*. London: Penguin.
- Sieder, R. and McNeish, J. 2013. *Gender justice and legal pluralities. Latin American and African perspectives*. New York: Routledge-Cavendish.
- Gerding, A. and Signorielli, N. (2012). 'Gender roles in Tween television programming: a content analysis of two genres', *Sex Roles*, 70, 43-56.
- Parsons, T. (1966). *Societies: Evolutionary and comparative perspectives*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
- UN Women (2012): *Progress of the World's Women: In Pursuit of Justice*: 124.
- UNDP (2013) *Gender Inequality Index* available at <https://data.undp.org/dataset/Table-4-Gender-Inequality-Index/pq34-nwq>
- UNESCO (2014). *UNESCO's Promise Gender Equality: A Global Priority*. Paris, France: UNESCO.
- UNESCO (2015). *Global Citizenship Education.: topics and learning objectives*. Paris, France: UNESCO.
- UNESCO (2015b). *A Guide for Gender Equality in Teacher Education Policy and Practices*. Paris, France: UNESCO.
- UNHCR (2014a). 2014 Syria Regional Response Plan: Strategic overview. Accessed 31 January 2014 at: <http://www.unhcr.org/syriarrp6/docs/Syria-rrp6-full-report.pdf>

UNHCR, (2015). *2015 UNHCR country operations profile – Jordan*. Accessed 11 September 2015 at: <http://www.unhcr.org/pages/49e486566.html>.

UNICEF (2011). *Iraq MENA Gender Equality Profile*. Accessed 11 September 2015 at: <http://www.unicef.org/gender/files/Iraq-Gender-Eqaulity-Profile-2011.pdf>

UNRWA (2013a). *In Figures*. Accessed 31 January 2014 at: <http://www.unrwa.org/sites/default/files/2013042435340.pdf>

Walby S., Armstrong, J. and Strid, S. (2012). ‘Intersectionality: Multiple Inequalities in Social Theory’, *Sociology*, 46 (2), 224–240.

World Economic Forum. (2014). *The Global Gender Gap Report*. Accessed 16 September 2015 at: <http://www.weforum.org/reports/global-gender-gap-report-2014>

## ي. الملاحق

الملحق رقم 1: جداول الإحصائيات الجندرية المقارنة، لكل بلد

لبنان (التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2014)

| المشاركة في الاقتصاد<br>(الترتيب: 133) | الترتيب | الدرجة<br>(=0 لا مساواة، =1 مساواة) | نسبة النساء للرجال |
|--|---------|-------------------------------------|--------------------|
| المشاركة في القوة العاملة              | 135     | 0.34                                | 0.34               |
| المساواة في الأجر                      | 104     | 0.58                                | 0.58               |
| عضو في الإدارة العليا                  | 118     | 0.09                                | 0.09               |

| المشاركة في التربية والتعليم<br>(الترتيب: 106) | الترتيب | الدرجة<br>(=0 لا مساواة، =1 مساواة) | نسبة النساء للرجال |
|--|---------|-------------------------------------|--------------------|
| القراءة والكتابة                               | 103     | 0.92                                | 0.92               |
| الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي              | 128     | 0.93                                | 0.93               |
| الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي                | 1       | 1                                   | 1                  |
| الالتحاق بالتعليم العالي                       | 1       | 1                                   | 1                  |

| المشاركة في السياسة<br>(الترتيب: 141)         | الترتيب | الدرجة<br>(=0 لا مساواة، =1 مساواة) | نسبة النساء للرجال |
|---|---------|-------------------------------------|--------------------|
| النساء في البرلمان                            | 131     | 0.03                                | 0.03               |
| النساء في المراكز الوزارية                    | 138     | 0                                   | 0                  |
| سنوات مع امرأة على رأس الدولة (آخر خمسين سنة) | 64      | 0                                   | 0                  |

الأردن (التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2014)

| المشاركة في الاقتصاد<br>(الترتيب: 140) | الترتيب | الدرجة<br>(=0 لا مساواة، =1 مساواة) | نسبة النساء للرجال |
|--|---------|-------------------------------------|--------------------|
| المشاركة في القوة العاملة              | 139     | 0.23                                | 0.23               |
| المساواة في الأجر                      | 74      | 0.63                                | 0.63               |
| عضو في الإدارة العليا                  | 119     | 0.09                                | 0.09               |

| المشاركة في التربية والتعليم | الترتيب | الدرجة<br>(=0 لا مساواة، =1 مساواة) | نسبة النساء للرجال |
|------------------------------|---------|-------------------------------------|--------------------|
|------------------------------|---------|-------------------------------------|--------------------|

|      | مساواة |     | (الترتيب: 74)                     |
|------|--------|-----|-----------------------------------|
| 0.99 | 0.99   | 69  | القراءة والكتابة                  |
| 0.98 | 0.98   | 104 | الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي |
| 1.03 | 1      | 1   | الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي   |
| 1.15 | 1      | 1   | الالتحاق بالتعليم العالي          |

| المشاركة في السياسة (الترتيب: 119)            | الترتيب | الدرجة (=0 لا مساواة، =1 مساواة) | نسبة النساء للرجال |
|---|---------|----------------------------------|--------------------|
| النساء في البرلمان                            | 107     | 0.14                             | 0.14               |
| النساء في المراكز الوزارية                    | 98      | 0.13                             | 0.13               |
| سنوات مع امرأة على رأس الدولة (آخر خمسين سنة) | 64      | 0                                | 0                  |

### العراق (اليونيسف، 2011)

| المشاركة في الاقتصاد | % النساء الملتحقات |
|----------------------|--------------------|
| نساء 15-24           | 8                  |
| نساء 15+             | 14                 |

| المشاركة في التربية والتعليم     | % النساء الملتحقات           |
|----------------------------------|------------------------------|
| القراءة والكتابة (الفئات الشابة) | 80 (81.6% للنساء في كردستان) |
| المرحلة الابتدائية               | 82                           |
| المرحلة الثانوية                 | 38                           |

| المشاركة في السياسة        | % النساء   |
|----------------------------|--|
| النساء في البرلمان         | 25% (30% في حكومة إقليم كردستان - إربيل)                   |
| النساء في المراكز الوزارية | 1 (من أصل 26 في حكومة إقليم كردستان - إربيل) <sup>29</sup> |

### مقاييس أخرى للمساواة بين الجنسين - مقارنة<sup>30</sup>

<sup>29</sup> UN Women, 2012; UNDP, 2013

<sup>30</sup> UN Women, 2012; UNDP, 2013

| الجدول رقم 1: المشاركة النسائية في عمليات صنع القرار |        |        |                                   |
|--|--------|--------|-----------------------------------|
| لبنان  | الأردن | العراق |                                   |
| 1952   | 1974   | 1980   | حق الاقتراع                       |
| 1952   | 1974   | 1980   | حق الترشح                         |
| 3.1%   | 11.1%  | 25.2%  | التمثيل النسائي في المجلس الوطني  |
| 7%   | 7%     | 10%    | حصّة المرأة من المراكز الوزارية   |
| كلا  | نعم    | نعم    | الكوتا الدستورية في المجلس الوطني |

| الجدول رقم 2: مقياس المساواة بين الجنسين |                              |                            |  |
|--|------------------------------|----------------------------|--|
| لبنان                                    | الأردن                       | العراق                     |  |
| 78                                       | 99                           | 120                        | الترتيب في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين |
| كلا                                      | كلا                          | نعم                        | يحق للمرأة بتمرير الجنسيّة لأولادها      |
| 53% للنساء<br>55.4 للرجال                | 68.9% للنساء<br>77.7% للرجال | 22% للنساء<br>42.7 للرجال  | التعليم، المرحلة الثانوية كحدّ أدنى      |
| 22.6 للنساء<br>70.8 للرجال               | 15.6 للنساء<br>65.9 للرجال   | 14.5 للنساء<br>69.3 للرجال | المشاركة في القوة العاملة                |

## الملحق رقم 2: التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

يعتبر الأردن نفسه غير ملزم بالأحكام التالية:

- 1- المادة رقم 9، الفقرة رقم 2: تمنح الدول الأطراف المرأة حقًا مساويًا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها.
- 2- المادة 15، الفقرة رقم 4: تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالقانون المنصّل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكّانهم وإقامتهم (تتبع المرأة مكان سكن زوجها).
- 3- المادة 16، الفقرة رقم 1 (ج) حول الحقوق الناشئة عن حلّ الزواج كالتعويض والنفقة: نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.
- 4- المادة 16، الفقرة رقم 1 (د): نفس الحقوق والمسؤوليات، بغضّ النظر عن حالتها الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالها، وفي جميع الأحوال، تكون مصالح الأطفال هي الراجحة.
- والفقرة 1 (ز): نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة، والمهنة، والوظيفة (تحفظات حول الحق في اختيار اسم الأسرة).

### تحفظات لبنان:

- تقدّم حكومة الدولة اللبنانية بتحفظات حول المادة 9(2): تمنح الدول الأطراف المرأة حقًا مساويًا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها.
- المادة 16 (1) الفقرات (ج) (د) (و) (ز):
- (ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.
- (د): نفس الحقوق والمسؤوليات، بغضّ النظر عن حالتها الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالها، وفي جميع الأحوال، تكون مصالح الأطفال هي الراجحة.

(و): نفس الحقوق والمسؤوليات، فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال، وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأنظمة المؤسسية الاجتماعية، حين وتجد هذه المفاهيم في التشريع الوطن، وفي جميع الأحوال تكون مصالح الأطفال هي الراجحة

(ز): نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة، والمهنة، والوظيفة (تحفظات حول الحق في اختيار اسم الأسرة).

عملاً بأحكام الفقرة 2 من المادة 29، تفيد حكومة الدولة اللبنانية أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بأحكام الفقرة 1 من نفس المادة

### تحفظات العراق:

إن الموافقة والتوقيع على الاتفاقية لا تعني أن الجمهورية العراقية ملزمة بأحكام المادة 2، الفقرتين (و) و(ز):

(و): اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع، لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

(ز): إلغاء جميع أحكام قوانين العقوبات الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة. المادة 9 الفقرتين 1 و2:

1: تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقاً مساوية لحق الرجل في اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها. وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج، أن تتغير تلقائياً جنسية زوجها، أو أن تصبح بلا جنسية، أو أن تُفرض عليها جنسية الزوج.

2: تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها. المادة 16

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وبوجه خاص تضمن، على أساس تساوي الرجل والمرأة:

(أ) نفس الحق في عقد الزواج؛

(ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الكامل الحر؛

(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه؛

(د): نفس الحقوق والمسؤوليات، بغض النظر عن حالتها الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالها، وفي جميع الأحوال، تكون مصالح الأطفال هي الراجحة؛

(هـ) نفي الحقوق في أن تقرّر بحرية وبشعور المسؤولية عدد أطفالها، والفترة بين إنجاب طفل وآخر، وفي الحصول على المعلومات والتنقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق؛

(و): نفس الحقوق والمسؤوليات، فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال، وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأنظمة المؤسسية الاجتماعية، حين وتجد هذه المفاهيم في التشريع الوطن، وفي جميع الأحوال تكون مصالح الأطفال هي الراجحة؛

(ز): نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة، والمهنة، والوظيفة (تحفظات حول الحق في اختيار اسم الأسرة)؛

(ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحياسة الممتلكات، والإشراف عليها، والتمتع بها، والتصرف بها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض ذي قيمة.

2. لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما فيها التشريع، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً.

إن التحفظ على المادة الأخيرة لا يخلّ بأحكام الشريعة الإسلامية التي منحت المرأة حقوقاً موازية لحقوق الرجل تحقيقاً للتوازن في ما بينهما. يتحفظ العراق على المادة 29، الفقرة رقم 1، حول مبدأ التحكيم الدولي في تفسير وتطبيق الاتفاقية

الملحق رقم 3: قائمة بأصحاب العلاقة والمشاركين في مجموعات التركيز، لكل بلد/منطقة

## لبنان

### أصحاب العلاقة

#### بيروت

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)
2. أكاديمية وإدارية كبيرة في الجامعة الأميركية في بيروت
3. ممثل عن جمعية حلم (حماية المثليين جنسياً، ومزدوجي التوجه الجنسي، والمتحولين جنسياً)
4. ممثل عن اللجنة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة
5. ممثل عن مجلة كحل للبحوث في موضوع الجندر والجسد
6. جمانة حدّاد – النهار
7. ممثل عن كاريتاس
8. ممثل عن مركز الموارد للمساواة بين الجنسين (أبعاد)
9. ممثل عن معهد الدراسات النسائية في العالم العربي
10. ممثل عن نساء رائدات
11. ممثلين عن الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال
12. ممثل عن دار الأمل
13. خبير في شؤون الشريعة وقاضي في المحكمة الشرعية
14. نادين موسى-مرشحة للرئاسة
15. مركز بسمة وزيتونة (مخيم صيرا)
16. سامي الجميل – نائب عن حزب الكتائب
17. مستشار إقليمي في موضوع الجندر – مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة
18. الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
19. ناشطة وممثلة عن مجموعة ميم/ نسوية سابقاً
20. رابطة المرأة الفلسطينية (لم يتم تسجيل المقابلة)
21. عضو في لجنة "الجندر" في وزارة الشؤون الاجتماعية (لم يتم تسجيل المقابلة)

#### صيدا

22. جمعية التنمية للإنسان والبيئة
23. إداري – كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية
24. ناشط وعضو في شبكة المنظمة غير الحكومية في صيدا

#### النبطية

25. محامي في حزب سياسي

### مجموعات التركيز

#### بيروت

1. طالبات من نادي الجندر والجنسانية في الجامعة الأميركية في بيروت
2. نساء يعملن في مجال الإعلان والتسويق (في العشرينات من العمر)
3. عاملات منازل مهاجرات (أثيوبيات بشكل عام)
4. مرتادي مسجد
5. طلاب جامعيين ذكور لديهم اهتمام بموضوع الجندر
6. ذكور يعملون في مجال الإعلان والتسويق (في العشرينات والثلاثينات من العمر)

#### جبل لبنان

1. مستفيدات من كاريتاس



2. نساء من مسجد في الضاحية
3. لاجئات فلسطينيات من الضيعة
4. لاجئين فلسطينيين من الضيعة
5. طلاب ذكور من جامعة الشرق الأوسط
6. شباب من حزب الكتائب

### صيدا

1. موظفات في القطاع العام والمجتمع المدني
2. طالبات من الجامعة اللبنانية
3. كاهن وممثل عن المجتمع المدني
4. ممثل عن المجتمع المدني وعضو مجلس بلدية
5. طلاب ذكور من الجامعة اللبنانية

### النبطية

1. موظفات في منظمات غير حكومية
2. موظفات في وزارة الشؤون الاجتماعية
3. لاجئات سوريات
4. موظفين ذكور في وزارة الشؤون الاجتماعية
5. ذكور من المسجد المحلي
6. ممثلين ذكور عن المجتمع المدني ورجال أعمال

### الأردن

#### أصحاب العلاقة (عمان فقط)

1. ممثل عن وزارة التعليم
2. رنا حسيني (صحافية تتابع موضوع جرائم الشرف)
3. أكاديمي - مركز الدراسات النسائية في جامعة الأردن
4. مؤسسة الأميرة بسمة
5. اتحاد المرأة الأردنية
6. الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
7. أسمي خضر - المعهد الدولي لتضامن النساء، ووزيرة سابق
8. ناشط في مجال حقوق المثليين وثنائي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين والكوير LGBTQI
9. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الاونروا)
10. مؤسسة الملكة رانيا

#### مجموعات التركيز

#### عمان

1. موظفات في مركز ثقافي شرق عمان
2. نساء من اتحاد المرأة الأردنية
3. مستفيدات من مؤسسة الأميرة بسمة
4. شابات متطوعات في لويك غرب عمان
5. طالبات تعليم جامعي حلقة أولى في مركز الدراسات النسائية في جامعة الأردن
6. موظفين رجال في مركز ثقافي شرق عمان
7. شباب متطوعين في لويك غرب عمان

## الزرقاء

1. نساء من مخيم الزرقاء (خريجات جدد)
2. نساء من اتحاد المرأة الأردنية
3. طالبات من الجامعة الهاشمية
4. طلاب ذكور من الجامعة الهاشمية
5. رجال من مخيم الزرقاء

## إقليم كردستان العراق – إربيل

### أصحاب العلاقة

1. ممثل عن وزارة التعليم الكردستانية
2. ممثل عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – إقليم كردستان العراق
3. مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون التعليم العالي
4. وزير التعليم العالي والبحث العلمي – إقليم كردستان العراق
5. مدير في وزارة التعليم الكردستانية
6. ممثل عن منظمة تمكين المرأة
7. ممثل عن مجلس اللاجئين في إربيل
8. المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان – صحفي
9. إدارة محاربة العنف ضد المرأة في وزارة الداخلية – ممثل عن إقليم كردستان العراق
10. المجلس الأعلى لشؤون المرأة في إقليم كردستان العراق
11. ممثل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
12. منظمة النجدة الشعبية

### مجموعات التركيز

1. نساء من منظمة النجدة الشعبية
2. نساء من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
3. نساء من عنكاوا
4. رجال من منظمة النجدة الشعبية
5. رجال من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
6. رجال من عنكاوا

### جدول بأعداد مجموعات التركيز (نساء) ومجموعات التركيز (رجال) في مواقع جمع المعلومات في الدول الثلاثة

| الموقع                         | مجموعات تركيز - نساء | مجموعات تركيز - رجال | العدد الإجمالي لمجموعات التركيز |
|--------------------------------|----------------------|----------------------|---------------------------------|
| لبنان - بيروت                  | 3                    | 3                    | 6                               |
| لبنان - جبل لبنان              | 3                    | 3                    | 6                               |
| لبنان - صيدا                   | 3                    | 3                    | 6                               |
| لبنان - النبطية                | 3                    | 3                    | 6                               |
| <b>لبنان – العدد الإجمالي</b>  | <b>12</b>            | <b>12</b>            | <b>24</b>                       |
| الأردن - عمان                  | 4                    | 2                    | 6                               |
| الأردن - الزرقاء               | 2                    | 3                    | 5                               |
| <b>الأردن – العدد الإجمالي</b> | <b>6</b>             | <b>5</b>             | <b>11</b>                       |
| إقليم كردستان العراق           | 4                    | 3                    | 7                               |
| <b>المجموع للعينة</b>          | <b>22</b>            | <b>20</b>            | <b>42</b>                       |

## الملحق رقم 4: جدول الأسئلة المحددة لأصحاب العلاقة (stakeholders)

(ميّز بين صاحب العلاقة الذي يمثل نفسه – مركز شخصي – وصاحب العلاقة الذي يمثل منظمة/مؤسسة من موقعه في هذه المؤسسة/المنظمة)

1. المقدمة  
أ) ما هي طبيعة دورك/عملك في مجال المشاركة والقيادة النسائية؟ (عدد سنوات الخبرة في هذه المجال، نوع هذه الخبرة)  
ب) من أين نشأ اهتمامك في هذا المجال، وكيف انخرطت في هذا المجال؟  
ت) لمّ هو مهم بالنسبة إليك؟  
ث) برأيك، كيف أحرزت قضايا المشاركة والقيادة النسائية والمساواة بين الجنسين تقدماً في مجال عملك؟
2. فهم مفهومي "المشاركة" و"القيادة"  
أ) ماذا تعني المشاركة والقيادة بالنسبة إليك؟ (التحدث عن المشاركة أولاً ومن ثم القيادة)  
ب) ماذا تعني؟ ماذا ينبغي أن تعني؟ (النطاق)  
ت) ماذا يعني لك أن يكون الشخص عضو في مجتمع/مواطن؟ (لاحظ هل سيكون التركيز في الجواب على الوضع القانوني، الحقوق، الإطار الأخلاقي، المشاركة، الهوية، إلخ...)  
ث) أين دور المرأة في كل هذا؟ المشاركة والقيادة النسائية؟ المساواة بين الجنسين؟  
ج) ماذا يعني لك الحديث عن القيادة والمشاركة النسائية في مجتمعات اللاجئين (اسبر غور المواقف من المشاركة والقيادة في أوساط الأشخاص الذين لديهم وضع قانوني مختلف – لاجئين مثلاً)
3. الوضع الراهن  
أ) برأيك، ما هي المستويات الحالية للمشاركة النسائية في الحقلين العام والخاص؟ نفس السؤال بالنسبة إلى القيادة النسائية.  
ب) ما هو رأيك بالمستويات الحالية للمشاركة النسائية؟  
ت) هو رأيك بالمستويات الحالية للقيادة النسائية؟  
ث) ابحث في مستويات المشاركة والقيادة النسائية في مختلف المجالات – التعليم، التوظيف، السياسة، الثقافة  
ج) برأيك، من هنّ أبرز اللاعبات في مجال المشاركة والقيادة النسائية؟ كيف تصف النساء المشاركات والقادات النسائية في مجتمعك؟ ما هي الحواجز التي تقف في وجه هذه المشاركة والقيادة / من هنّ المهمّشات؟ برأيك، هل من تركيز كافٍ على المرأة العادية؟ (مدخل للتحدّث عن الاختلافات بحسب الطبقة الاجتماعيّة السياسيّة، الدين، العمر، الوضع القانوني)
4. ما هي المساواة بين الجنسين عملياً؟  
أ) ماذا تعني المساواة بين الجنسين بالنسبة إليك؟ كيف تفهم المساواة بين الجنسين من حيث القواعد الجندريّة والأدوار الجندريّة في المجتمع؟ ومن حيث حقوق المرأة.  
ب) ما هي أبرز المؤثرات على هذه القواعد والأدوار الجندريّة.  
ت) هل يجب تغييرها؟  
ث) كيف ينبغي أن يكون هذا التغيير؟  
ج) ماذا تعني هذه الأمور بالنسبة إليك شخصياً في عملك/انخراطك في هذا المجال (ادعُ المشاركين إلى تقديم أمثلة فعليّة).
5. فرص التغيير:

أ) انطلاقًا من خبرتك، ما هي الأمور التي يمكن القيام بها للوصول إلى مشاركة وقيادة نسائية أكبر في المجتمع؟

ب) كيف و/أو هل يرتبط هذا الأمر بالمساواة بين الجنسين؟ حقوق المرأة؟  
ت) من هم اللاعبين الذين يُحدثون هذا التغيير؟

ث) كيف تصف العمل الذي تقوم به؟ من هم اللاعبين الآخرين الذين تعمل معهم؟  
ج) ما هي برأيك أكبر التحديات؟ (حثّ المشاركين على التحدّث عن آراء الناس، والممارسات، والثقافة، والتقاليد، والمؤسسات – كالتعليم، والإعلام، والتدخل الأجنبي، والصراعات – حثّ المشاركين على تقديم أمثلة فعلية).

ح) ما هي برأيك الفرص المتاحة لإحداث التغيير؟ (مثلاً، حثّ المشاركين على التحدّث عن الثورات القائمة والتغيير الحاصل في العالم العربي، دور المنظمات غير الحكومية، المجموعات النسائية، الناشطين، التعليم، المنظمات الدولية).

خ) هل يمكنك أن تعطي أمثلة عن مبادرات ناجحة أو أشخاص ناشطين في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين، حقوق المرأة، والمشاركة والقيادة النسائية في مجتمعك؟ كيف تصف هذا النجاح؟ (حثّ المشاركين على تقديم أمثلة، التكلّم عن موضوع هذه المبادرات، التحدّث عن اللاعبين الرئيسيين – من هم، مكان تواجدهم، آلية التواصل معهم). ما هي الأمور التي لم تنجح؟

6. ما هي التوصيات العملية التي تقدّمها لتحسين المشاركة والقيادة النسائية؟ المساواة بين الجنسين؟ حقوق المرأة في مجتمعك؟

7. ادعُ المشاركين إلى تقديم أي ملاحظات إضافية لديهم.

## الملحق رقم 5: جدول الأسئلة المحددة للمشاركين في مجموعات التركيز (focus groups)

1. فهم مفهومي "المشاركة" و"القيادة"

أ) ماذا تعني المشاركة والقيادة النسائية بالنسبة إليك عندما تسمع كلمة مشاركة أو كلمة قيادة نسائية، بماذا تفكر؟ هل هذا مهمّ بالنسبة إليك؟ (هل تلاحظ وجود اختلاف بين معنى هذه المصطلحات وفهم المشاركين لها من خلال خبراتهم)

ح) ماذا تعطي؟ ماذا ينبغي أن تعطي؟ (ما هو المهم بالنسبة إليك)

خ) ماذا يعني لك أن يكون الشخص عضو في مجتمع/مواطن؟ (لاحظ هل سيكون هل التركيز في الجواب على الوضع القانوني، الحقوق، الإطار الأخلاقي، المشاركة، الهوية، إلخ...)

د) أين دور المرأة في كل هذا؟ المشاركة والقيادة النسائية؟ المساواة بين الجنسين؟

ذ) ماذا يعني لك الحديث عن القيادة والمشاركة النسائية في مجتمعات اللاجئين (اسبر غور المواقف من المشاركة والقيادة في أوساط الأشخاص الذين لديهم وضع قانوني مختلف – لاجئين مثلاً)

ب) الوضع الراهن

ح) برأيك، ما هي المستويات الحالية للمشاركة النسائية في الحقلين العام والخاص؟ نفس السؤال بالنسبة إلى القيادة النسائية.

خ) ما هو رأيك بالمستويات الحالية للمشاركة النسائية؟

د) هو رأيك بالمستويات الحالية للقيادة النسائية؟

ذ) ابحث في مستويات المشاركة والقيادة النسائية في مختلف المجالات – التعليم، التوظيف، السياسة، الثقافة

ر) برأيك، من هنّ أبرز اللاعبات في مجال المشاركة والقيادة النسائية؟ كيف تصف النساء المشاركات والقيادات النسائية في مجتمعك؟ ما هي الحواجز التي تقف في وجه المشاركة والقيادة / من هنّ المهمّشات؟ برأيك، هل من تركيز كافٍ على المرأة العادية؟ (مدخل للتحدّث عن الاختلافات بحسب الطبقة الاجتماعية السياسية، الدين، العمر، الوضع القانوني)

- (ت) ما هي المساواة بين الجنسين عملياً؟  
(ح) ماذا تعني المساواة بين الجنسين بالنسبة إليك؟ (حتّ المجموعة على التحدّث عن الأدوار الجندرية والأمر المتوقع من كل جندر – هل يتم النظر إلى هذه الأمور من منظار القوانين، المسؤوليات، إلخ.. ما هي الحقوق التي تترافق معها؟  
(خ) ما هي أبرز المؤثرات خلف وجهات النظر؟  
(د) هل يجب تغييرها؟  
(ذ) كيف ينبغي أن يكون هذا التغيير؟  
(ر) ماذا تعني هذه الأمور بالنسبة إليك شخصياً في خبراتك اليومية (ادغ المشاركين إلى تقديم أمثلة فعلية).  
(ز) برأيكم، هل يجب بذل المزيد في سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين؟ لماذا؟

(ث) فرص التغيير:

- (د) ما هي الأمور التي يمكن القيام بها للوصول إلى مشاركة وقيادة نسائية أكبر في المجتمع؟  
(ذ) كيف و/أو هل يرتبط هذا الأمر بالمساواة بين الجنسين؟ حقوق المرأة؟  
(ر) من هم اللاعبين الذين يُحدثون هذا التغيير؟  
(ز) ما هي برأيك أكبر التحديات؟ (حتّ المشاركين على التحدّث عن آراء الناس، والممارسات، والثقافة، والتقاليد، والمؤسسات – كالتعليم، والإعلام، والتدخل الأجنبي، والصراعات).  
(س) ما هي برأيك الفرص المتاحة لإحداث التغيير؟ (مثلاً، حتّ المشاركين على التحدّث عن الثورات القائمة والتغيير الحاصل في العالم العربي، دور المنظمات غير الحكومية، المجموعات النسائية، الناشطين، التعليم، المنظمات الدولية).  
(ش) هل يمكنك أن تعطي أمثلة عن مبادرات أو أشخاص ناشطين في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين، حقوق المرأة، والمشاركة والقيادة النسائية في مجتمعك؟ (حتّ المشاركين على تقديم أمثلة، التكلّم عن موضوع هذه المبادرات، التحدّث عن اللاعبين الرئيسيين – من هم، مكان تواجدهم، آلية التواصل معهم).

استمارة الموافقة الخطية  
المقابلات مع أصحاب العلاقة (stakeholders)

اسم المشروع: المشاركة والقيادة النسائية في الأردن، لبنان، والعراق  
الانتقال من التغيير الفردي إلى التغيير الجماعي

دينا كيوان (باحث أول)، مي فرح (باحث مشارك)،

قسم العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا والدراسات الإعلامية (SOAM) في الجامعة الأميركية في بيروت  
بيروت، لبنان

مرحباً. اسمي دينا كيوان (مي فرح، اسم الباحثين المساعدتين....). أنا بروفيسور في قسم العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا والدراسات الإعلامية (SOAM) في الجامعة الأميركية في بيروت. أودّ دعوتك للمشاركة في دراسة بحثية حول المشاركة والقيادة النسائية في الأردن، لبنان، وشمال العراق، نظراً لدورك في هذا المجال. إنّ الهدف من هذه الدراسة هو استكشاف العوامل التي تسهم في استمرار عدم المساواة بين الجنسين، وبقاء وجهات النظر والمواقف السائدة حول المشاركة والقيادة النسائية في المجتمع على حالها، واستكشاف آرائك حول الحواجز والمسّهلات في هذا المجال، بالإضافة إلى جمع أمثلة عن استراتيجيات ومبادرات حققت النجاح.

قبل أن نبدأ، أودّ أن أشرح في دقيقتين السبب الذي يدفعني إلى دعوتك إلى المشاركة، وأن أشرح ما سيحصل للمعلومات التي ستقدّمها. سوف أطرح بعض الأسئلة وسوف نناقش رأيك في المواضيع التي سأطرحها. يمكنك مقاطعتي في أي وقت لطرح الأسئلة.

أنا أنقذ هذه الدراسة ضمن مشروع بحثي في الجامعة الأميركية في بيروت يتم بتفويض من منظمة أوكسفام، وهي منظمة إنسانية تعمل مع المجتمعات المحلية في المنطقة. سوف أتحدّث مع نساء ورجال في مجموعات لسبر غور خبراتهم ومواقفهم حيال موضوع المشاركة والقيادة النسائية في مجتمعاتهم، في لبنان، والأردن، وشمال العراق. إنّ عدد المجموعات هو حوالي 40 مجموعة في لبنان مقسّمة على أربعة مناطق (لبنان، جبل لبنان، صيدا، والنبطية)، 20 مجموعة في الأردن (في عمّان والزرقاء)، و10 في العراق (إربيل). هذا وسأتحدّث أيضاً مع قادة ونشطاء (نشير إليهم بمصطلح "أصحاب العلاقة" أو **stakeholders**) – رجال ونساء – في البلدان الثلاثة، حوالي 40 شخص في لبنان، 15 شخص في الأردن، و10 أشخاص في العراق. سوف أسأل أصحاب العلاقة عن آرائهم حول الحواجز والمسّهلات في موضوع القيادة والمشاركة النسائية وأطلب منهم تقديم أمثلة عن الاستراتيجيات والمبادرات التي حققت النجاح. سوف يتم استخدام هذه المعلومات لإعداد تقرير يُرْفَع إلى منظمة أوكسفام، وسيُستخدَم في المقالات الأكاديمية المعدّة للنشر، وفي العروض الأكاديمية. سوف يتم المحافظة على خصوصية المشاركين وسريّة المعلومات التي يقدّمونها في أعمال التحليل في كافة التقارير الخطية المعدّة للنشر التي سيتم فيها تحليل البيانات التي سيتم جمعها في هذه الدراسة. إنّ كنت توافق على أن أورد في التقرير مقتطفات من هذه المقابلة، سوف أستخدم اسم وهمي كبديل عن الاسم الحقيقي بحيث لن يتم ذكر اسمك إلى جانب أي شيء تقوله، إلا في حال طلبت ذلك تحديداً. سيتم الاحتفاظ بالبيانات التي سيتم جمعها من خلال هذه الدراسة بشكل آمن في الجامعة الأميركية في بيروت، ولن يتم التداول بها خارج فريق البحث. تُطبّق إجراءات الإشراف والتدقيق على سجلات الأبحاث في الجامعة، في حال التدقيق على البيانات التي سيتم جمعها في هذه الدراسة، فإنّ هذا التدقيق لن يمسّ بسريّة البيانات.

مدّة المقابلة ساعة إلى ساعة نصف الساعة تقريباً. المشاركة هي طوعية بالكامل، ويحقّ لك بأن تنسحب في أي وقت من دون أن يترتّب عن ذلك أي غرامة أو خسارة للمنافع التي هي حقّ لك، ومن دون أن يؤثر ذلك بعلاقتك مع الجامعة الأميركية في بيروت، المركز الطبي في الجامعة الأميركية في بيروت، أو منظمة أوكسفام. نعتبر أنّ المخاطر المترتبة عن المشاركة في هذه الدراسة هي مخاطر دنيا حيث أنّه لن يتم ذكر اسمك في حال وافقت على استخدام مقتطفات من حديثك. ما من منافع مباشرة من المشاركة في هذه الدراسة، ولكننا نأمل بأنّ يوفر المشروع البحثي هذا فرصة آمنة للتفكير في المسائل التي تواجه موقع وأدوار المرأة في المجتمع، وكيف

تتبعكس هذه الأمور على القيادة والمشاركة النسائية. نتوقع بأن تستخدم منظمة أوكسفام نتائج هذا البحث في مشاريعها العملية الهادفة إلى تعزيز المشاركة النسائية في لبنان، والأردن، والعراق.

في حال فضلت عدم الإجابة أي سؤال في أي وقت من الأوقات ولأي سبب كان، نطلب منك عدم الإجابة. في حال رغبت في توقيف المشاركة، نطلب منك أن تعلمنا بذلك. يمكنك أن تأخذ استراحة، أن تتوقف بحيث تتابع المقابلة في يوم آخر أو نوقفها بشكل نهائي. لن يتم تغريمك في حال قررت الانسحاب من المشاركة في أي وقت، ولست ملزمًا بتقديم سبب لإنهاء المشاركة.

أودّ تسجيل المقابلة حفاظًا على دقة المعلومات التي ستقدمها. لضمان سرية إجاباتك، لن يتم إرفاق اسمك أو غيره من المعلومات التي تعرف بهويتك بالأجوبة (إلا في حالت طلبت أن تعزى أجوبة معينة لك). سيتم الاحتفاظ بكافة الكودات والبيانات في درج مقفل وفي جهاز كمبيوتر محمي بكلمة مرور، وسيكون الوصول إلى هذه البيانات محصورًا بالباحث الأول والباحثين الذين يعملون معه في هذا المشروع. سيتم إتلاف كافة البيانات بعد خمس سنوات. ستتم المحافظة على خصوصيتك في كافة البيانات المكتوبة والمنشورة الناجمة عن هذه الدراسة. لن يتم استخدام اسمك وغيرها من الأمور التي تعرف بهويتك في تقريرنا أو الدراسات/المقالات ذات الصلة المعدة للنشر، إلا في حال شئت ذلك.

في حال لديك أي أسئلة، يمكنك أن تطرحها الآن. في حال راودتك، أسئلة، مخاوف، أو شكاوى حول هذه الدراسة في وقت لاحق، يمكنك أن تتواصل معي من خلال العنوان التالي:

دينا كيوان  
قسم العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا والدراسات الإعلامية (SOAM)  
الجامعة الأميركية في بيروت  
شارع رياض الصلح،  
بيروت، 11072020  
لبنان  
بريد إلكتروني: [dk32@aub.edu.lb](mailto:dk32@aub.edu.lb)  
هاتف: +961 01350000 X3836

في حال لم تكن راضيًا عن كيفية تنفيذ هذه الدراسة، أو في حال كان لديك أي مخاوف، شكاوى، أو أسئلة عامة حول البحث أو حقوقك كمشارك، يمكنك التواصل مع مجلس المراجعة المؤسسية – العلوم الاجتماعية والسلوكية (SBSIRB) في الجامعة الأميركية في بيروت عبر العنوان التالي:

الجامعة الأميركية في بيروت  
صندوق بريد: 11-0236 F15  
رياض الصلح، بيروت 11072020  
لبنان  
هاتف: 00961 1 374374 (5445)  
فاكس: 00961 1 738025  
بريد إلكتروني: [irb@aub.edu.lb](mailto:irb@aub.edu.lb)

هذا ويمكن التواصل مع المكتب الإقليمي لمنظمة أوكسفام عبر العنوان التالي:  
البرنامج الإقليمي للعدالة الجندرية  
منظمة أوسكام البريطانية  
بناية موصلي، الطوابق 1-4  
شارع الحمراء، بيروت

هل أنت مهتمّ بالمشاركة في هذه الدراسة؟

### موافقة على تسجيل المقابلة

يُطرح السؤال التالي قبل المباشرة بأي تسجيل  
هل تسمح لي بتسجيل المقابلة؟

### موافقة على استخدام مقتطفات من المقابلة

أودّ أن أورد بعض المقتطفات (اقتباس) من هذه المقابلة في تقرير الدراسة، أو في مقالات أو عروض عن هذا العمل. سوف يتم استخدام اسم وهمي لحماية هويتك  
هل تسمح لي باستخدام مقتطفات من هذه المقابلة؟

### موافقة على استخدام اسمك

قد تفضّل أن نستخدم اسمك الحقيقي في العروض والمقالات المرتبطة بهذا البحث.  
هل ترغب في أن يتم استخدام اسمك في العروض الشفهية والملفات الكتابية الناتجة عن هذا البحث؟

### تثبيت الموافقة على تسجيل المقابلة

(يتم طرح السؤال بعد البدء بالتسجيل)  
هل يمكنني أن أسجّل المقابلة؟

قرأت المعلومات أعلاه، أنا أفهمها وأوافق على المشاركة في الدراسة البحثية  
الموافقة على المشاركة وتسجيل المقابلة:

اسم المشارك:..... التاريخ:.....

الموافقة على استخدام الاسم الحقيقي:

اسم المشارك:..... التاريخ:.....

### الملحق رقم 7: استمارة الموافقة الشفهية

#### استمارة الموافقة الشفهية

#### المشاركين في مجموعات التركيز (focus groups)

اسم المشروع: المشاركة والقيادة النسائية في الأردن، لبنان، والعراق  
الانتقال من التغيير الفردي إلى التغيير الجماعي

دينا كيوان (باحث أول)، مي فرح (باحث مشارك)،

قسم العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا والدراسات الإعلامية (SOAM) في الجامعة الأميركية في بيروت  
بيروت، لبنان

مرحباً. اسمي دينا كيوان (مي فرح، اسم الباحثين المساعدتين....). أنا باحثة في قسم العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا والدراسات الإعلامية (SOAM) في الجامعة الأميركية في بيروت. أودّ دعوتك للمشاركة في دراسة بحثية حول المشاركة والقيادة النسائية في الأردن، لبنان، وشمال العراق. الهدف من هذه الدراسة هو استكشاف العوامل التي تسهم في استمرار عدم المساواة بين الجنسين، واستكشاف آراء ومواقف الرجال والنساء حول المشاركة والقيادة النسائية في المجتمع.

قبل أن نبدأ، أودّ أن أشرح في دقيقتين السبب الذي يدفعني إلى دعوتك إلى المشاركة، وأن أشرح ما سيحصل للمعلومات التي ستقدمها. سوف أطرح عدد من الأسئلة وسوف نناقش، ضمن مجموعة من خمس إلى عشر نساء



(أو رجال في حال مجموعة رجال) رأيك في المواضيع التي سأطرحها. يمكنك مقاطعتي في أي وقت لطرح الأسئلة.

أنا أنفذ هذه الدراسة ضمن مشروع بحثي في الجامعة الأميركية في بيروت يتم بتفويض من منظمة أوكسفام، وهي منظمة إنسانية تعمل مع المجتمعات المحليّة في المنطقة. سوف أتحدّث مع نساء ورجال في مجموعات لسبر غور خبراتهم ومواقفهم حيال موضوع المشاركة والقيادة النسائيّة في مجتمعاتهم، في لبنان، والأردن، وشمال العراق. إنّ عدد المجموعات هو حوالي 40 مجموعة في لبنان مقسّمة على أربعة مناطق (لبنان، جبل لبنان، صيدا، والنبطيّة)، 20 مجموعة في الأردن (في عمّان والزرقاء)، و10 في العراق (إربيل). هذا وسأتحدّث أيضاً مع قادة ونشطاء (نشير إليهم بمصطلح "أصحاب العلاقة" أو **stakeholders**) – رجال ونساء – في البلدان الثلاثة، حوالي 40 شخص في لبنان، 15 شخص في الأردن، و10 أشخاص في العراق. سوف أسأل أصحاب العلاقة عن آرائهم حول الحواجز والمسّهلات في موضوع القيادة والمشاركة النسائيّة وأطلب منهم تقديم أمثلة عن الاستراتيجيات والمبادرات التي حققت النجاح. سوف يتم استخدام هذه المعلومات لإعداد تقرير يُرْفَع إلى منظمة أوكسفام، وسيُستخدَم في المقالات الأكاديميّة المعدّة للنشر، وفي العروض الأكاديميّة. سوف يتم المحافظة على خصوصيّة المشاركين وسريّة المعلومات التي يقدّمونها في أعمال التحليل في كافة التقارير الخطية المعدّة للنشر التي سيتم فيها تحليل البيانات التي سيتم جمعها في هذه الدراسة. يرجى العلم أنّه لا يمكن ضمان السرية التامة حيث أنّ هذا الأمر يعتمد على المشاركين الآخرين في المجموعة. إن كنت توافق على أن أورد في التقرير مقتطفات من هذه المقابلة، سوف أستخدم أسم وهمي كبديل عن الاسم الحقيقي بحيث لن يتم ذكر اسمك إلى جانب أي شيء تقوله، إلا في حال طلبت ذلك تحديداً. سيتم الاحتفاظ بالبيانات التي سيتم جمعها من خلال هذه الدراسة بشكل آمن في الجامعة الأميركية في بيروت، ولن يتم التداول بها خارج فريق البحث. تُطبّق إجراءات الإشراف والتدقيق على سجلات الأبحاث في الجامعة، في حال التدقيق على البيانات التي سيتم جمعها في هذه الدراسة، فإنّ هذا التدقيق لن يمسّ بسريّة البيانات.

مدّة المشاركة ساعة تقريباً. سيتم توفير المرطبات. المشاركة هي طوعيّة بالكامل، وبحقّ لك أن تسحب موافقتك أو أن تسحب في أي وقت من دون أن يترتّب عن ذلك أي غرامة أو خسارة للمنافع التي هي حقّ لك، ومن دون أن يؤثر ذلك بعلاقتك مع الجامعة الأميركية في بيروت، المركز الطبي في الجامعة الأميركية في بيروت، أو منظمة أوكسفام. نعتبر أنّ المخاطر المترتبة عن المشاركة في هذه الدراسة هي مخاطر دنيا حيث أنّه لن يتم ذكر اسمك في حال وافقت على استخدام مقتطفات من حديثك. ما من منافع مباشرة من المشاركة في هذه الدراسة، ولكننا نأمل بأنّ يوفّر المشروع البحثي هذا فرصة آمنة للتفكير في المسائل التي تواجه موقع وأدوار المرأة في المجتمع، وكيف تنعكس هذه الأمور على القيادة والمشاركة النسائيّة. نتوقع بأن تستخدم منظمة أوكسفام نتائج هذا البحث في مشاريعها العملية الهادفة إلى تعزيز المشاركة النسائيّة في لبنان، والأردن، والعراق.

في حال فضلت عدم الإجابة على أي سؤال في أي وقت من الأوقات ولأي سبب كان، نطلب منك عدم الإجابة. في حال رغبت في توقيف المشاركة، نطلب منك أن تعلمنا بذلك. يمكنك أن تأخذ استراحة، أن تتوقّف بحيث تتابع المقابلة في يوم آخر أو نوقفها بشكل نهائي. لن يتم تعزيمك في حال قرّرت الانسحاب من المشاركة في أي وقت، ولست ملزماً بتقديم سبب لإنهاء المشاركة.

أودّ تسجيل المقابلة حفاظاً على دقة المعلومات التي ستقدّمها. لضمان سريّة إجاباتك، لن يتم إرفاق اسمك أو غيره من المعلومات التي تعرّف بهويّتك بالأجوبة. سيتم الاحتفاظ بكافة الكودات والبيانات في درج مقفل وفي جهاز كمبيوتر محمي بكلمة مرور، وسيكون الوصول إلى هذه البيانات محصوراً بالباحث الأول والباحثين الذين يعملون معه في هذا المشروع. سيتم إتلاف كافة البيانات بعد خمس سنوات. سنتم المحافظة على خصوصيّةك في كافة البيانات المكتوبة والمنشورة الناجمة عن هذه الدراسة. لن يتم استخدام اسمك وغيرها من الأمور التي تعرّف بهويّتك في تقريرنا أو الدراسات/المقالات المعدّة للنشر.

في حال لديك أي أسئلة، يمكنك أن تطرحها الآن. في حال راودتك، أسئلة، مخاوف، أو شكاوى حول هذه الدراسة في وقت لاحق، يمكنك أن تتواصل معي من خلال العنوان التالي:

دينا كيوان  
قسم العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا والدراسات الإعلامية (SOAM)  
الجامعة الأميركية في بيروت  
شارع رياض الصلح،  
بيروت، 11072020  
لبنان  
بريد إلكتروني: [dk32@aub.edu.lb](mailto:dk32@aub.edu.lb)  
هاتف: +961 01350000 X3836

في حال لم تكن راضيًا عن كيفية تنفيذ هذه الدراسة، أو في حال كان لديك أي مخاوف، شكاوى، أو أسئلة عامّة حول البحث أو حقوقك كمشارك، يمكنك التواصل مع مجلس المراجعة المؤسسية – العلوم الاجتماعية والسلوكية (SBSIRB) في الجامعة الأميركية في بيروت عبر العنوان التالي:

الجامعة الأميركية في بيروت  
صندوق بريد: **11-0236 F15**  
رياض الصلح، بيروت 11072020  
لبنان  
هاتف: **00961 1 374374 (5445)**  
فاكس: **00961 1 738025**  
بريد إلكتروني: [irb@aub.edu.lb](mailto:irb@aub.edu.lb)

هذا ويمكن التواصل مع المكتب الإقليمي لمنظمة أوكسفام عبر العنوان التالي:  
البرنامج الإقليمي للعدالة الجنديّة  
منظمة أوسكام البريطانيّة  
بناية موصلي، الطوابق 1-4  
شارع الحمراء، بيروت

هل أنت مهتمّ بالمشاركة في هذه الدراسة؟

**موافقة على تسجيل المقابلة**  
يُطرح السؤال التالي قبل المباشرة بأي تسجيل  
هل تسمح لي بتسجيل المقابلة؟

**موافقة على استخدام مقتطفات من المقابلة**  
أودّ أن أورد بعض المقتطفات (اقتباس) من هذه المقابلة في تقرير الدراسة، أو في مقالات أو عروض عن هذا العمل. سوف يتم استخدام اسم وهمي لحماية هويّتك  
هل تسمح لي باستخدام مقتطفات من هذه المقابلة؟

**موافقة على استخدام اسمك**  
قد تفضّل أن نستخدم اسمك الحقيقي في العروض والمقالات المرتبطة بهذا البحث.  
هل ترغب في أن يتم استخدام اسمك في العروض الشفهية والملفات الكتابية الناتجة عن هذا البحث؟

**تثبيت الموافقة على تسجيل المقابلة**  
(يتم طرح السؤال بعد البدء بالتسجيل)

هل يمكنني أن أسجل المقابلة؟

لا داعي لتوقيعك، سنسلمك نسخة من استمارة الموافقة هذه موقعة من الباحث.

الملحق رقم 8: جداول وجهات النظر والآراء حول المعوقات التي تقف في وجه المشاركة والقيادة النسائية

أصحاب العلاقة في لبنان:

| مجتمعي   | شخصي  |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>الفقر والضغط التي ترافقه - كلفة النقل مثلاً</li> <li>الوضع السياسي/الأمني</li> <li>النظرة الذكورية</li> <li>القيود المتمخضة عن الأدوار الجندرية - اعتبار السياسة دور ذكوري</li> <li>الضغوط العائلية، ثقافة العار</li> <li>الطائفية/ غياب مفهوم المواطنة، الديمقراطية</li> <li>وجود قضايا لم يتم الاعتراف بها</li> </ul>   | <ul style="list-style-type: none"> <li>عدم معرفة الحقوق - رجال ونساء</li> <li>الخوف من التغيير</li> <li>الخوف من التعرض للانتقاد من العائلة/المجتمع</li> <li>غياب الدعم من الرجل/ المسؤوليات المنزلية/تعدد الأدوار والمسؤوليات</li> </ul>   |
| استراتيجي  | بنوي/مؤسستي   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>عدم التعاضد بين النساء/عدم وجود شبكات مهنية للنساء</li> <li>عدم التنسيق بين المجموعات/المبادرات</li> <li>استخدام مصطلحات غير مستحبة (الجندر مثلاً...)، التخوف من وجود أجندة أجنبية</li> <li>التجاذب ما بين أجنادات الأكاديميين وأجنادات المهنيين</li> <li>البيئة المهنية تنطوي على مضايقات/تنمر</li> <li>عدم اطلاع الجهات المانحة الدولية على حقيقة المسائل</li> <li>استخدام خطابات حقوق الانسان لتتحية خطابات حقوق المرأة</li> <li>حماية اللاجئين خارج حماية الدولة/في رحمة ميليشيات المخيمات</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>حواجز مؤسسية أمام وصول المرأة/ ما من كوتا نسائية/ الأحزاب السياسية غير شمولية</li> <li>الموضوع ليس من الأولويات الحكومية</li> <li>عدم توافر القوانين التي تحمي المرأة</li> <li>عدم إمكانية الوصول إلى العدالة (على الرغم من إمكانية الوصول إلى المحاكم)</li> <li>"السقف الزجاجي"</li> <li>الجهات الممولة للمجتمع المدني تحاول أن تحدد الأجنادات/ لا تتصرف بصفة شريك</li> </ul> |

مجموعات التركيز في لبنان:

| المعوقات بحسب رأي مجموعات التركيز في بيروت   |  |
|--|--|
| شخصي (رجال)  | شخصي (نساء)  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>النساء لا يدفعن باتجاه هذه الأمور</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>حس داخلي بالمسؤولية/الذنب في حال عدم إقامة التوازن بين مختلف الأدوار</li> </ul>   |
| مجتمعي (رجال)  | مجتمعي (نساء)  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>القيود على تنقلات المرأة</li> <li>النظرة بضرورة حماية (بتولية) المرأة</li> <li>سوء تفسير الدين</li> <li>النقص في التعليم</li> <li>المدافعات عن حقوق المرأة (البعض أشار إلى أن غيابهن أمر سلبي)</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>القيود على تنقلات المرأة</li> <li>الخوف من التحرش الجنسي</li> <li>توقعات بإقامة توازن بين مختلف الأدوار</li> <li>سوء تفسير المعطيات البيولوجية (المرأة عاطفية بطبيعتها)</li> <li>لبنان محافظ ومتحرر في نفس الوقت</li> <li>الدين/سوء تفسير الدين</li> <li>النظرة الداخلية الدونية</li> <li>العائلة</li> </ul>          |
| بنيوي/مؤسّساتي (رجال)  | بنيوي/مؤسّساتي (نساء)  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>الطائفية</li> <li>الانشقاقات في المجتمع المدني</li> </ul>   | <ul style="list-style-type: none"> <li>وجود نظرة بأنّ النساء يعملن وفق ظروف/شروط أسوء من الرجال (لا سيما عاملات المنازل المهاجرات)</li> <li>التمييز (ويشمل التمييز ضد اللاجنات و عاملات المنازل المهاجرات)</li> <li>خطر التعرّض للتحرّش الجنسي في مكان العمل</li> <li>المحابة (تصل المرأة إلى المراكز القيادية فقط إذا كانت قريبة لرجل في السلطة)</li> </ul> |
| استراتيجي (رجال)   | استراتيجي (نساء)   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>التغطية الإعلامية للقضايا السلبية</li> <li>تقديم المرأة كسلعة جنسية في الإعلام</li> </ul>   |  |

| المعوقات بحسب رأي مجموعات التركيز في جبل لبنان   |  |
|--|--|
| شخصي (رجال)  | شخصي (نساء)  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>نظرة إلى الطبيعة العاطفية/ البيولوجية للمرأة، أو الصفات التي تميّز المرأة عن الرجل</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>حس داخلي بالمسؤولية/الذنب في حال عدم إقامة التوازن بين مختلف الأدوار</li> <li>مواقف الرجال أو شعورهم بأنّ كسب المرأة إنما هو تهديد لهم</li> <li>خوف من خسارة الشرف</li> </ul> |
| مجتمعي (رجال)  | مجتمعي (نساء)  |

|   |   |
|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• الدين (خصوصاً الإسلام)</li> <li>• سوء تفسير الدين</li> <li>• العادات/التقاليد هي خلف الثقافة الذكورية</li> <li>• المدافعات عن حقوق المرأة (متطرفات)</li> <li>• نقص في التعليم</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• الدين (خصوصاً الإسلام)</li> <li>• سوء تفسير الدين</li> <li>• القيود على تنقلات المرأة</li> <li>• عقدة النقص لدى الرجال</li> <li>• العادات/التقاليد هي خلف الثقافة الذكورية</li> <li>• المواقف من دور الزواج/التعليم</li> <li>• التوقعات بأن تتمكن المرأة من إقامة التوازن بين عدة أدوار</li> <li>• العنف – الجسدي واللفظي</li> </ul> |
| بنيوي/مؤسّساتي (رجال)   | بنيوي/مؤسّساتي (نساء)   |
|   | • الطائفية  |
| استراتيجي (رجال)  | استراتيجي (نساء)  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• عرض المرأة كسلعة جنسية في الإعلام</li> <li>• الخطاب الحقوق الغربي</li> <li>• وسائل الإعلام ملك رجال السياسة، استخدام رجال السياسة للإعلام</li> </ul>                                     | <ul style="list-style-type: none"> <li>• عرض المرأة كسلعة جنسية في الإعلام</li> </ul>   |

| المعوقات بحسب رأي مجموعات التركيز في صيدا   |   |
|---|---|
| شخصي (رجال)   | شخصي (نساء)   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• النساء لا يدفعن باتجاه هذه الأمور</li> <li>• نظرة إلى الطبيعة العاطفية/ البيولوجية للمرأة، أو الصفات التي تميز المرأة عن الرجل</li> <li>• خشية الرجل من فقدان السيطرة</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• حس داخلي بالمسؤولية/الذنب في حال عدم إقامة التوازن بين مختلف الأدوار</li> <li>• توقعات الزوج والزوج المستقبلي</li> </ul>   |
| مجتمعي (رجال)   | مجتمعي (نساء)   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• سوء تفسير الدين/ الإسلام</li> <li>• الثقافة الذكورية</li> <li>• الضغوطات العائلية</li> <li>• عدم الوعي بهذه المسائل</li> </ul>   | <ul style="list-style-type: none"> <li>• القيود على تنقلات المرأة</li> <li>• المواقف من دور الزواج / تعليم المرأة</li> <li>• سوء تفسير الدين/ الإسلام</li> <li>• التمييز في القانون بالاستناد إلى الدين</li> <li>• العادات/التقاليد هي خلف الثقافة الذكورية</li> <li>• التوقعات بأن تتمكن المرأة من إقامة التوازن بين عدة أدوار</li> <li>• عدم الاطلاع على الأمور الجندر/ الجنسية</li> <li>• عنف منزلي</li> </ul> |
| بنيوي/مؤسّساتي (رجال)   | بنيوي/مؤسّساتي (نساء)   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• غياب الدعم الحكومي</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>• الطائفية</li> <li>• عدم الإيمان بالمؤسّسات الحكومية</li> </ul>   |
| استراتيجي (رجال)  | استراتيجي (نساء)  |

|   |  |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• المنظمات غير الحكومية/المنظمات لا تعبر أهمية للإطار المحلي/المسائل القائمة على الأرض</li> <li>• المنظمات غير الحكومية/المنظمات لا تعبر أهمية للإطار المحلي/المسائل القائمة على الأرض</li> <li>• عرض المرأة كسلعة جنسية في الإعلام</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• المنظمات غير الحكومية/المنظمات لا تعبر أهمية للإطار المحلي/المسائل القائمة على الأرض</li> </ul> |
|---|--|

| المعوقات بحسب رأي مجموعات التركيز في النبطية   |   |
|--|---|
| شخصي (رجال)  | شخصي (نساء)   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• النساء لا يدفعن باتجاه هذه الأمور</li> <li>• عدم ارتياح الرجل لتلقي الأوامر من النساء</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>• حس داخلي بالمسؤولية/الذنب في حال عدم إقامة التوازن بين مختلف الأدوار</li> <li>• توقعات الزوج والأقارب الذكور</li> </ul>  |
| مجتمعي (رجال)  | مجتمعي (نساء)   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• الدين</li> <li>• سوء تفسير الدين (الإسلام تحديداً)</li> <li>• تأثر المرأة بالمفاهيم الغربية، ما يؤدي إلى صراع مع الرجل</li> <li>• العادات/التقاليد هي خلف الثقافة الذكورية</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• القيود على تنقلات المرأة- خوف من انتقادات المجتمع</li> <li>• خشية الرجل من فقدان السيطرة (الاستقلال المالي)</li> <li>• الزواج المبكر، والضغطات لإنجاب المزيد من الاطفال</li> <li>• التوقعات بأن تتمكن المرأة من إقامة التوازن بين عدة أدوار</li> </ul> |
| بنيوي/مؤسساتي (رجال)   | بنيوي/مؤسساتي (نساء)  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• الانشاقات في المجتمع المدني</li> <li>• الفساد (خصوصاً فساد المؤسسات)</li> <li>• غياب الدعم الحكومي</li> </ul>   | <ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستغلال الاقتصادي</li> <li>• محدودية في فرص العمل المتاحة</li> <li>• الطائفية</li> </ul>   |
| استراتيجي (رجال)   | استراتيجي (نساء)  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• المنظمات غير الحكومية/المنظمات لا تعبر أهمية للإطار المحلي/المسائل القائمة على الأرض</li> <li>• خطاب حقوقي غربي</li> <li>• تضخيم الإعلام للقضايا</li> </ul>                           | <ul style="list-style-type: none"> <li>• عندما سئلن عن الحقوق، أشرن إلى أن الحقوق مفهوم "غربي"</li> </ul>   |

### أصحاب العلاقة في الأردن

| مجتمعي   | شخصي   |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• الوجبات العائلية، توقعات العائلة</li> <li>• الذهنية القبائلية</li> <li>• التفسيرات الدينية</li> <li>• النقل</li> <li>• التشدد في المحافظة نتيجة الحركات الإقليمية والإسلامية</li> <li>• عدم تقديم المرأة الدعم إلى غيرها من النساء</li> <li>• ثقافة العار</li> <li>• التعليم</li> <li>• اختلافات في فهم معنى المساواة بين الجنسين،</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• الزوج يسيطر ويشرف على المرأة</li> <li>• سيطرة الرجل على مدخول المرأة لا يحفزها على العمل</li> <li>• رواتب النساء أدنى من رواتب الرجال</li> <li>• حركة محدودة (التنقلات) نتيجة توقعات المجتمع</li> </ul> |

| المشاركة، والقيادة   | بنوي/مؤسساتي  |
|--|---|
| استراتيجي  |   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• تهميش المواضيع الجندرية في الإعلام</li> <li>• التمثيل السلبي في الإعلام</li> <li>• الجهات المانحة الدولية هي التي تحدّد الشروط</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• الذكورية</li> <li>• الضعف في تمويل قضايا حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين</li> <li>• الكوتا: صورية غير جوهرية</li> <li>• غياب مفهوم المواطنة، بغض النظر عن الدين</li> <li>• النظام القبلي المترسخ في المؤسسات</li> <li>• اعتبار البيروقراطية الحكومية أداة لإعاقة عمل منظمات المجتمع المدني</li> <li>• غياب الخدمات المساندة (خدمات رعاية الأطفال)</li> </ul> |

### مجموعات التركيز في الأردن

| المعوقات بحسب رأي مجموعات التركيز في عمان  |   |
|--|---|
| شخصي (رجال)  | شخصي (نساء)   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• النظرة إلى الطبيعة العاطفية/ البيولوجية للمرأة، أو الصفات التي تميز المرأة عن الرجل</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>• الخوف/ عدم الثقة</li> <li>• النظرة إلى الطبيعة العاطفية/ البيولوجية للمرأة، أو الصفات التي تميز المرأة عن الرجل</li> <li>• مواقف الرجال</li> <li>• نقص التوعية</li> <li>• الضغوط الناجحة عن ازدواجية دور المرأة – في المنزل ومكان العمل</li> </ul> |
| مجتمعي (رجال)  | مجتمعي (نساء)   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• القبليّة والعادات والتقاليد</li> <li>• التهديدات/التحديات على الحياة المنزلية</li> <li>• الفارق ما بين المناطق الريفية والمناطق المدني في انفتاحها على التغيير</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• عرض المرأة كسلعة جنسية في الإعلام</li> <li>• اعتبار المشاركة تهديد للرجل</li> <li>• الضغوطات العائلية</li> <li>• القيود على تنقلات المرأة</li> <li>• كلفة المشاركة (مثلاً النقل، رعاية الأطفال، إلخ...)</li> <li>• ثقافة العار</li> </ul>          |
| بنوي/مؤسساتي (رجال)  | بنوي/مؤسساتي (نساء)   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• التمويل والبيروقراطية في المنظمات/المبادرات</li> </ul>  |   |
| استراتيجي (رجال)   | استراتيجي (نساء)  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• خطط الأدوار (في الإطار المهني)</li> </ul>   | <ul style="list-style-type: none"> <li>• المنظمات الحكومية لا تأخذ النطاق المحلي بعين الاعتبار في مشاريعها</li> </ul>   |

### المعوقات بحسب رأي مجموعات التركيز في الزرقاء

| شخصي (رجال)  | شخصي (نساء)   |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>النظرة إلى الطبيعة العاطفية/ البيولوجية للمرأة، أو المميزات التفاضلية</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>النظرة إلى الطبيعة العاطفية/ البيولوجية للمرأة، أو الصفات التي تميز المرأة عن الرجل</li> </ul>   |
| مجتمعي (رجال)  | مجتمعي (نساء)   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>سوء تفسير الدين</li> <li>العادات القبائلية</li> <li>اعتبار أن بعض الممارسات هي احتراماً للمرأة (عدم انخراطها في مهن معينة)</li> <li>مجتمع ذكوري</li> <li>الخوف من التحرش الجنسي</li> <li>عرض المرأة كسلعة جنسية في الإعلام</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>القيود على تنقلات المرأة</li> <li>نقص في الوعي</li> <li>النظرة إلى الطبيعة العاطفية/ البيولوجية للمرأة، أو الصفات التي تميز المرأة عن الرجل</li> <li>الاستغلال الاقتصادي</li> <li>ثقافة العار</li> </ul> |
| بنيوي/مؤسّساتي (رجال)  | بنيوي/مؤسّساتي (نساء)   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>التمييز في القوانين (مثلاً قانون الجنسية)</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>نقص فرص العمل في الزرقاء</li> <li>التمييز في التوظيف (بسبب احتمال الحمل)</li> </ul>  |
| استراتيجي (رجال)   | استراتيجي (نساء)  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>المنظمات غير الحكومية/ المنظمات لا تعر أهمية للإطار المحلي/المسائل القائمة على الأرض</li> <li>خطاب حقوقي غربي</li> </ul>  |   |

### أصحاب العلاقة في إقليم كردستان العراق

| المعوقات بحسب رأي أصحاب العلاقة في إربيل   |   |
|--|---|
| مجتمعي   | شخصي  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>النظام السياسي (الأحزاب) والوضع الأمني</li> <li>الصعوبات المالية التي تواجه الحكومة والمجتمع المدني</li> <li>الدين والثقافة القبيلية المحافظة (وخصوصاً في المناطق الريفية)</li> <li>اعتبار السياسة ميادناً للرجل</li> <li>انشار ثقافة العنف الجندي (العنف ضد جنس معين)</li> <li>التمثيل الإعلامي</li> <li>الخوف من مفردة "جنر"</li> <li>النظرة الدونية إلى المرأة، عدم أخذ المرأة على محمل الجد</li> <li>الزواج المبكر، تشويه الأعضاء التناسلية للنات، العنف الجندي (العنف ضد جنس معين)، جرائم الشرف، المأوي، المستشفيات</li> <li>عدم تقبل المثليين وثنائيي الميل الجنسي</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>المرأة نفسها (المعتقدات، المواقف، عدم الرغبة في المشاركة)</li> <li>عدم الوعي والمعرفة</li> <li>شعور المرأة بأن أمنها مهدد خارج المنزل</li> <li>الخوف من الوقوف في وجه القافة، الدين، التقاليد</li> </ul> |



|   |   |
|---|---|
| والمحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين<br>والكوير LGBTQI  |   |
| استراتيجي   | بنيوي / مؤسّساتي  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• عدم التعاضد بين النساء</li> <li>• عدم التنسيق بين المجموعات/المبادرات</li> <li>• الخوع من مفردة الجندر، واتفاقية</li> <li>• القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة</li> <li>• أبحاث غير دقيقة/غير كافية</li> <li>• الجهات المانحة الدولية غير مطلعة على المسائل المحلية، لا تفهم الوضع المحلي</li> <li>• حصر التمويل باللاجئين والأمن، ما من موازنة حكومية</li> <li>• عدم توعية وتدريب موظفي الحكومة/المنظمات غير الحكومية</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• النقص في خدمات رعاية الأطفال</li> <li>• عدم تطبيق القوانين</li> <li>• المناهج/المدراس</li> <li>• النقص في تمويل المشاريع</li> <li>• عدم استعداد الرجال للتنازل عن السلطة</li> <li>• إرث ذكوري في الإدارة/صنع القرار</li> </ul> |

### مجموعات التركيز في إقليم كردستان العراق

| المعوقات بحسب رأي مجموعات التركيز في إربيل   |  |
|--|--|
| شخصي (رجال)  | شخصي (نساء)  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• شرف العائلة والعار</li> <li>• خوف المرأة على أمنها الجسدي</li> <li>• التحرش عند تواجد المرأة بمفردها خارج المنزل</li> <li>• العنف المنزلي</li> <li>• النساء الموجودات في مراكز صنع القرار هنّ في خدمة مصالحهنّ الشخصية وفي منافسة في غيرهنّ من النساء</li> <li>• المرأة عاطفية/غير قادرة على صنع القرار</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>• الزوج</li> <li>• المسؤوليات المنزلية، تربية الأطفال</li> <li>• المرأة نفسها (المعتقدات، المواقف، عدم الرغبة في المشاركة)</li> <li>• شرف العائلة والعار، تهديد الذكورية</li> <li>• الخوف من الوقوف في وجه القافة، الدين، التقاليد</li> <li>• القيود على تنقلات المرأة</li> <li>• عدم الدعم من النساء</li> </ul>  |
| مجتمعي (رجال)  | مجتمعي (نساء)  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• التقاليد القبلية (مقارنةً بالتقاليد المسيحية)</li> <li>• الدين وسوء تفسير الدين، رجال الدين</li> <li>• الفقر</li> <li>• عدم فعالية المنظمات غير الحكومية</li> <li>• عدم إيمان الأحزاب السياسية بمفهوم المساواة بين الجنسين، ممارسة "صورية"</li> <li>• ثقافة العار</li> <li>• النظر إلى المرأة كسلعة</li> <li>• القمع الجنسي</li> <li>• التعليم</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• الدين ورجال الدين</li> <li>• النظام السياسي (الأحزاب) والوضع الأمني (داعش)</li> <li>• الثقافة القبلية المحافظة (لا سيما في المناطق الريفية). العار</li> <li>• انتشار العنف الجندي</li> <li>• نظرة سلبية في صفوف النساء والرجال</li> <li>• التمثيل الإعلامي</li> <li>• الخوف من مفردة "جندر"</li> <li>• عدم أخذ المرأة على محمل الجدّ، النظرة الدونية إلى المرأة</li> <li>• الزواج المبكر، تشويه الأعضاء التناسلية للنات، العنف الجندي (العنف ضد جنس معين)، جرائم الشرف، المأوي</li> <li>• عرض المرأة كسلعة جنسية</li> <li>• عدم قدرة المرأة على الوصول إلى المحاكم ومراكز الشرطة</li> </ul> |
| بنيوي/مؤسّساتي (رجال)  | بنيوي/مؤسّساتي (نساء)  |

|   |  |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• عدم وجود قوانين كافية لحماية المرأة، عدم تطبيق القوانين التي تحمي المرأة</li> <li>• تعرّض المرأة للاستغلال الجنسي على يد الشرطة</li> <li>• عدم وعي السلطات بموضوع الجندر</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>• عدم تطبيق القوانين المناهج/المدارس</li> <li>• قوانين تستند إلى الشريعة تُطبّق على الجميع</li> <li>• القوانين تقيّد حركة المرأة</li> <li>• عدد الرجال في مراكز السلطة وصنع القرار أعلى من عدد النساء</li> </ul>  |
| <b>استراتيجي (رجال)</b>   | <b>استراتيجي (نساء)</b>  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• عدم تطبيق المساواة الدستورية</li> <li>• وجود مسافة بين المؤسسات الحكومية والناس</li> <li>• محدودية في المأوي والمساعدة القانونية/حالات استغلال في المأوي</li> <li>• منظمات المجتمع المدني غير فعّالة، تعمل من أجل المال فقط</li> <li>• منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى دعم الحزب الحاكم</li> <li>• الانفاق لا يتم بشكل فعّال في المنظمات غير الحكومية</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• لا يمكن للمرأة أن تنجح إلا بدعم حزبي</li> <li>• جودة النساء اللواتي يصلن إلى السلطة بموجب نظام الكوتا</li> <li>• ضعف المشاركة النسائية في العملية الانتخابية</li> <li>• ضعف التنسيق بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المحلية/بعد عن المجتمع</li> </ul> |

© كافة الحقوق محفوظة لصالح منظمة أوكسفام بريطانيا في مارس/آذار 2016  
 كُتِبَ هذه الورقة دينا كيوان، مي فرح، روان عنان وهيدر جابر في الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان. هذه الورقة هي جزء من سلسلة من التقارير المنشورة والمكتوبة لتحفيز وإغناء النقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، الحملات، التعليم والبحوث، شريطة أن يُذكر المصدر بالكامل. ويطلب أصحاب الحقوق أن يتم تسجيل كافة هذه الاستخدامات معهم لأغراض تقييم ومعرفة الأثر. في حال النسخ في أي من الظروف الأخرى، أو لإعادة استخدام النصوص في مطبوعات أخرى أو ترجمتها أو تعديلها، يجب الحصول على ترخيص وقد يتم فرض رسوم لقاء ذلك. يُرجى الكتابة لعنوان البريد الإلكتروني [policyandpractice@oxfam.org.uk](mailto:policyandpractice@oxfam.org.uk).

لمزيد من المعلومات حول القضايا التي أثّرت في هذه الورقة يرجى مراسلة الدكتورة أبيغيل بالدوماس على عنوان البريد الإلكتروني [ABaldoumas@oxfam.org.uk](mailto:ABaldoumas@oxfam.org.uk) أو زيارة الموقع الإلكتروني [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org).

جميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة هي صحيحة في وقت النشر.

نُشرت هذه الوثيقة عبر منظمة أوكسفام بريطانيا في مارس/آذار 2016 والنسخة الإنكليزية مُسجلة تحت الرقم الدولي المعياري للكتاب ISBN 978-0-85598-725-1.

أوكسفام بريطانيا، مبنى منظمة أوكسفام، أكسفورد، OX4 2JY، المملكة المتحدة.

أوكسفام بريطانيا هي مؤسسة خيرية مسجلة في إنجلترا وويلز (رقم تسجيل 202918) واسكتلندا (SC039042).

أوكسفام بريطانيا هي عضوة في منظمة أوكسفام الدولية.

لقد تم تطوير هذا التقرير بمساعدة من منظمة أوكسفام من أجل تبادل ومشاركة نتائج البحوث وللمساهمة في النقاش حول التنمية والسياسات والممارسات الإنسانية. المحتوى وجهات النظر الواردة في هذا التقرير هي من مسؤولية المؤلف ولا تُمثّل بالضرورة وجهات النظر الرسمية لمنظمة أوكسفام.

